الجمهورية التونسية

وزارة تكنولوجيات الاتصال

والتحول الرقمي

التقرير السنوي للقدرة على الأداء

لوزارة تكنولوجيات الاتصال والتحول الرقمي لسنة 2019

ماي 2020

الفهـــــــــــرس

المحور الأول: التقديم العام 4

1. تقديم عام لأهم جوانب نشاط الوزارة خلال سنة 2019 5
2. تنفيذ ميزانية الوزارة لسنة 2019 10

المحور الثاني: تقديم تنفيذ برامج الوزارة 16

I. برنامج البنية الإتصالية والبريدية 17

1. التقديم العام للبرنامج 18
2. تقديم عام للإنجازات الإستراتيجية الخاصة بالبرنامج 21
3. نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2019 47
   1.3. تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج 47
   2.3. تقديم نتائج القدرة على الأداء وتحليلها 52
4. التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء 59

II. برنامج الاقتصاد الرقمي 61

1. التقديم العام للبرنامج 63
2. تقديم عام للإنجازات الإستراتيجية الخاصة بالبرنامج 66
3. نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2019 79
   1.3. تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج 79
   2.3. تقديم نتائج القدرة على الأداء وتحليلها 83
4. التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء 96

III. برنامج الحكومة الإلكترونية 100

1. التقديم العام للبرنامج 102
2. تقديم عام للإنجازات الإستراتيجية الخاصة بالبرنامج 102
3. نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2019 111
   1.3. تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج 111

2.3. تقديم نتائج القدرة على الأداء وتحليلها 113
4. التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء 121

IV. برنامج القيادة والمساندة 122
1. التقديم العام للبرنامج 123
2. تقديم عام للإنجازات الإستراتيجية الخاصة بالبرنامج 125
3. نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2019 126
1.3. تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج 126
2.3. تقديم نتائج القدرة على الأداء وتحليلها 130
4. التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء 143

المحور الأوّل:

التقديم العام

1-تقديم عام لأهم جوانب نشاط الوزارة خلال سنة 2019:

شهد قطاع تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي عديد الإصلاحات المتتالية للإطار التشريعي والترتيبي مكنت من توفير بيئة ملاءمة للاستثمار والابتكار والابداع. حيث تم الشروع في تنفيذ برنامج تونس الناشئة على إثر صدور القانون عدد 20 لسنة 2018 مؤرخ في 17 أفريل 2018 المتعلّق بالمؤسسات الناشئة وجل النصوص القانونية والترتيبية ذات العلاقة والذي يهدف إلى جعل تونس وجهة إقليمية مميّزة وإطارا محفّزا لبعث واستقطاب المؤسسات الناشئة التي تنشط في مجالات الابتكار والتجديد وتعتمد على التكنولوجيات الحديثة.

هذا ويعتبر استكمال مشروع المجلة الرقمية الجديدة والمصادقة عليه خلال مجلس الوزراء المنعقد في 11 ديسمبر 2019 من أهم الإصلاحات التي شهدها القطاع خلال سنة 2019. وتمثل هذه المجلة المنظومة التشريعية الجديدة للقطاع وتهدف إلى خلق مناخ ملائم للابتكار والتجديد وذلك بغاية تطوير الاقتصاد الوطني في اتجاه ارتكاز منواله على التكنولوجيات الرقمية واستيعابه للمهن الجديدة الناشئة، وستعزز المجلة دور الدولة في تأمين النفاذ العادل لخدمات الاتصالات لمختلف أفراد المجتمع مما يساهم في اندماجهم الاجتماعي والاقتصادي. كما ستسمح المجلة من وضع أطر قانونية لإرساء مقومات الإدارة الإلكترونية وتهدف بالأساس إلى تبسيط الإجراءات وتقريب الخدمات من المواطن.

كما تم سنة 2019 في إطار الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بإعادة هيكلة المنشآت والمؤسسات العمومية قصد الرفع من مردوديتها، دمج مؤسسة القطب التكنولوجي "الغزالة لتكنولوجيات الإتصال" ومركز الإعلام والتكوين والتوثيق والدراسات في تكنولوجيا المواصلات"، ليتم بذلك إحداث مؤسسة عمومية لا تكتسي صيغة إدارية تحت إسم القطب التكنولوجي "تونس للأقطاب التكنولوجية الذكية"

هذا، وستمكن المؤسسة الجديدة من توفير بيئة تكنولوجية متطورة تضاهي ما هو متوفر بالأقطاب التكنولوجية الرائدة في العالم وهو ما سيمكن من استقطاب استثمارات كبرى ذات قيمة مضافة عالية وطاقة تشغيلية هامة.

كما تم سنة 2019 وفي إطار الإصلاحات والتدابير التعديلية:

-إلغاء نظام التراخيص وتعويضه بكراسات الشروط لتنظيم ممارسة جملة من الأنشطة المتعلقة بمجال الاتصالات.

-توفير الترددات الراديوية لاستقطاب التكنولوجيات الحديثة من خلال تهيئة النطاقات الترددية وتوظيفها لتشغيل شبكات الجيل الخامس من الهاتف الجوال 5G والشبكات الخاصة ذات التدفق العالي والعالي جدا،

-إعداد مشروع أمر حكومي يتعلق بإجراءات المصادقة والتوريد والتسويق للأجهزة الطرفية للاتصالات والأجهزة الراديوية،

-الشروع في إعداد إطار تشريعي وترتيبي ينظم خدمات الترابط البيني لنظم المعلومات،

-إعداد مشروع لتحيين النصوص الترتيبية الخاصة ببرنامج "التهيئة الترابية الرقمية"، بالتعاون مع وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية،

-إعداد مشروع أمر حكومي حول المرجعية الوطنية لتصنيف المعطيات (référentiel national de classification des données) الذي يهدف إلى توفير آليات تصنيف المعطيات العمومية وضوابط استعمالاتها وسلامتها.

ومن جهة أخرى، فقد تم سنة 2019 العمل على استحثاث نسق إنجاز المشاريع الوطنية المنبثقة عن المخطط الوطني الاستراتيجي تونس الرقمية 2016-2020 البالغ عددها أكثر من 70 مشروعا منها مشاريع تهم عديد القطاعات الأخرى باعتبار الصيغة الأفقية لقطاع تكنولوجيات الاتصال والمعلومات. وقد أثمرت هذه الجهود إلى تحسن على مستوى عدد

المشاريع التي تم استكمال إنجازها لتبلغ نسبتها 42% من جملة مجموع المشاريع مقابل نسبة قدرت بـ 5% بداية سنة 2017.

كما أنجزت وزارة تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي سنة 2019 دراسة لتقييم مدى نضج الاقتصاد الرقمي من خلال تحديد العراقيل والنقائص على مستوى برنامج تونس الرقمية 2020 وكذلك بلورة رؤية استشرافية لبرنامج تونس الرقمية في أفق 2025. وتهدف هذه الدراسة إلى تحديد الفرص المتاحة التي تمكن تونس من التموقع في المجال الرقمي وكذلك تهيئة بيئة ملائمة لتسريع تنمية الاقتصاد الرقمي.

هذا وبالرجوع إلى المحاور الرئيسية للمخطط الوطني الإستراتيجي "تونس الرقمية 2016-2020"، فقد تمت ضمن ميزانية وزارة تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي لسنة 2019، مراجعة التقسيم البرامجي للمهمة وذلك بدمج برنامج "الأعمال الإلكترونية والاستعمالات والتجديد" مع برنامج "تونس الذكية" ضمن برنامج واحد أطلق عليه اسم "الاقتصاد الرقمي" تماشيا مع أولوية المرحلة، لتصبح خراطة برامج الوزارة لسنة 2019 متكونة من ثلاث برامج عملياتية (عوض أربع برامج سنة 2018) إضافة إلى برنامج القيادة والمساندة.

وتتلخص الأهداف الإستراتيجية لهذه البرامج أساسا فيما يلي:

- **البرنامج عدد1 البنية التحتية الإتصالية والبريدية:** ضمان الاندماج الاجتماعي والحد من الفجوة الرقمية عبر دمقرطة تجهيزات النفاذ وتعميم الاستفادة من السعة العالية جدا،
- **البرنامج عدد 2 الاقتصاد الرقمي:** نشر الثقافة الرقمية عبر تعميم استعمالات تكنولوجيات المعلومات والاتصال في عديد المجالات كالمسارات التعليمية ورقمنة المحتويات البيداغوجية وعلى مساندة خلق القيمة المضافة عبر تشجيع بعث المشاريع ودفع التجديد ودعم الإبداع،

- **البرنامج عدد 3 الحكومة الإلكترونية:** تركيز إدارة إلكترونية موجهة لخدمة المواطن والمؤسسة مع ضمان شفافيتها ونجاعة معاملاتها طبقا لمبادئ الحوكمة الرشيدة،

- **البرنامج عدد 9 القيادة والمساندة:** النهوض بالموارد البشرية وحسن التصرف في الموارد المادية ورقمنة الخدمات الادارية بالوزارة وذلك باتخاذ كل التدابير التقنية والإجرائية لتركيز العمل كليّا بمنظومة التصرف الإلكتروني في المراسلات، إلى جانب العمل على تطوير البيئة القانونية الرقمية الملائمة للقطاع ودعم العلاقات الدولية ومواكبة التحولات التكنولوجية بهدف دفع سبل الشراكة والاستثمار في القطاع، إلى جانب اتخاذ القرارات بطريقة فعالة وبكل كفاءة والعمل على تحسين نسبة إنجاز المشاريع الوطنية.

هذا ويتكون كل برنامج من البرامج الفرعية التالية:

البرامج	البرامج الفرعية
البرنامج عدد 1 **البنية التحتية الاتصالية والبريدية**	البنية التحتية للاتصالات
	الخدمات البريدية الشاملة
البرنامج عدد 2 **الإقتصاد الرقمي**	الاعمال الالكترونية ومناخ الاستثمار
	تونس الناشئة
	تونس الذكية
البرنامج عدد 3 **الحكومة الإلكترونية**	الحكومة الالكترونية
البرنامج عدد 9 **القيادة والمساندة**	القيادة
	المساندة

2- تنفيذ ميزانية سنة 2019:

تمّ ضبط ميزانيّة وزارة تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي لسنة 2019 بما قدره 121,115 م د مقابل 120,133 م د مرسمة بقانون المالية 2018 وذلك باعتبار النّفقات المبرمجة في إطار صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيات المعلومات والاتصال، وقد تم تنفيذها كالاتي:

بيان النفقات	سنة التصرف 2019			
	قانون المالية	قانون المالية التكميلي	إنجازات	نسبة الإنجاز
نفقات التصرف	**21 115**	**21 567**	**20 648**	**95.7%**
التأجير العمومي	14 987	15439	14 603	94.5%
وسائل المصالح	3 110	3 110	2 864	92%
التدخل العمومي	3 018	3 018	3 181	105%
نفقات التنمية	**10 000**	**10 000**	**2 726**	**27%**
الإستثمارات المباشرة	5 100	5 100	2 726	53%
قروض خارجية موظفة	4 900	4 900	0	
صناديق الخزينة	**90 000**	**90 000**	**98 818**	**109,80**
صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيا المعلومات والإتصال	90 000	90 000	98 818	109,80
المجموع	**121 115**	**121 567**	**122 192**	**100,005**

بلغت نسبة تنفيذ ميزانية وزارة تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي سنة 2019 حوالي 100,005% حيث بلغت تقديرات ميزانية الوزارة بقانون المالية التكميلي لسنة 2019 ما مجموعه 121567م د، في حين تمثلت الإنجازات المسجلة بعنوان نفس السنة ما

قيمته122192 م د، وتتوزع إنجازات ميزانية مهمة تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي لسنة 2019 على النحو التالي:

- **نفقات التصرف:** بلغت إنجازات نفقات التصرف لسنة 2019 حوالي 20.6 م د مقابل تقديرات قدرت 21.5 م د وعليه تكون نسبة الإنجاز 95.7% ، هذا ويفسر ارتفاع الاستهلاك المسجل على مستوى نفقات التدخلات مقارنة بالاعتمادات المرسمة (105%) بتسوية ملف المغادرة الطوعية وملحق الزيادة في الأجور لسنة 2019.

- **نفقات التنمية:** بلغت إنجازات نفقات التنمية للوزارة 2.7 م د بعنوان سنة 2019 مقابل تقديرات بحوالي 10 م د بعنوان نفس السنة وهو ما يمثل نسبة إنجاز تقدر بـ 27% مفصلة كالآتي:

بيان النفقات	سنة التصرف 2019			
	قانون المالية	قانون المالية التكميلي	إنجازات	نسبة الإنجاز
نفقات التنمية	**10 000**	**10 000**	**2 726**	**27%**
الإستثمارات المباشرة	5 100	5 100	2 726	53%
قروض خارجية موظفة	4 900	4 900	0	0

- هذا وتفسر نسبة الإنجاز المتعلقة بنفقات التنمية بالوزارة بتعطل تنفيذ بعض المشاريع على مستوى الوزارة (استشارات غير مثمرة ..) من جهة، وبطول الإجراءات المتعلقة بالمشاريع الممولة من البنك الإفريقي للتنمية من جهة أخرى.

نفقات صندوق تنمية المواصلات:

بلغت نسبة تنفيذ ميزانية صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيا المعلومات والاتّصال لسنة 2019 حوالي 109,8%، حيث بلغت نفقات الصندوق المرسمة بقانون المالية لسنة 2019 ما مجموعه 90000 أ.د في حين تمثلت الإنجازات المسجلة بعنوان نفس السنة ما قيمته98.817,834 أ.د وتتوزع على النحو التالي:

بلغت الاعتمادات المفتوحة لفائدة المنشآت والمؤسسات العمومية بعنوان سنة 2019: 54345,843 أ.د،

بلغت الاعتمادات المفتوحة لفائدة مشاريع تنمية القطاع بعنوان 2019:

44471,991 أ.د وهو ما يمثل نسبة 45%،

هذا وتجدر الإشارة أن النفقات التقديرية للصندوق المنصوص عليها بالمشروع السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2019 حسب الحاجيات التقديرية للقطاع كانت في حدود 215 م د، منها 52 م د لفائدة مشاريع تنمية القطاع (مشاريع المخطط الوطني الاستراتيجي) و 163 م د لفائدة المنشآت والمؤسسات العمومية العاملة في القطاع والتي تنتفع بتدخلات الصندوق طبقا لما ينص عليه الأمر عدد 5199 لسنة 2013 المؤرخ في 12 ديسمبر 2013 المتعلق بضبط التدخلات والأنشطة المعنية بمساهمات الصندوق.

ويفسر هذا الفارق في التقديرات أساسا كالتالي:

تكتسي نفقات الصندوق صبغة تقديرية حيث يتم تحيينها خلال السنة المعنية طبقا لمدى تقدم إنجاز الميزانية وبعد تقديم المبررات والوثائق المدعمة لذلك،

طبقا لما ينص عليه المنشور المتعلق بميزانية الدولة فإن روزنامة إعداد وإرسال الوثيقة النهائية للمشروع السنوي للأداء للجهات المعنية تكون خلال الأسبوع الثالث من شهر

سبتمبر (وذلك قبل إصدار قرار وزارة المالية المؤرخ في 15 مارس 2019 المتعلق بضبط الروزنامة الجديدة لإعداد ميزانية السنة)، بينما إجراءات دراسة والمصادقة على مشاريع ميزانيات المؤسسات والمنشآت العمومية بمقتضى مقررات تتم خلال شهر ديسمبر من السنة التي تسبق السنة المعنية بالميزانية، لذلك فإن الاعتمادات الخاصة بالمؤسسات والمنشآت العمومية الواردة بوثيقة المشروع السنوي للأداء تعبر عن مقترحات المؤسسات الأولية أي قبل إجراءات دراستها والمصادقة عليها.

وتتوزع إنجازات ميزانية الوزارة لسنة 2019 مقارنة بالتقديرات وفق الجدول البياني التالي:

جدول عدد 1:

تنفيذ ميز لية الوزارة لسنة 2019 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب طبيعة النفقة (إعتمادات الدفع)

بيان النفقات	تقديرات 2019 (ق.م. الأصلي)	تقديرات 2019 (ق.م. التكميلي)	انجازات 2019	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
				المبلغ	نسبة الإنجاز%
نفقات تصرف	**21 115**	**21 567**	**20 648**	**-919**	**97**
تأجير عمومي	14 987	15439	14 603	-836	97
وسائل مصالح	3 110	3110	2 864	-246	92
تدخل عمومي	3 018	3018	3 181	+163	100
نفقة تنمية	**10 000**	**10000**	**2726**	**-7274**	**27**
استثمارات مباشرة	5 100	5100	2726	-2374	53
على الميزانية					
على القروض الخارجية	4 900	4900	0	-4900	0
تمويل عمومي					
على الميزانية					
على القروض الخارجية					
صناديق خزينة	**90 000**	**90000**	**98 818**	**+8818**	**110**
المجموع العام	**121 115**	**121567**	**122 192**	**+626**	**101**

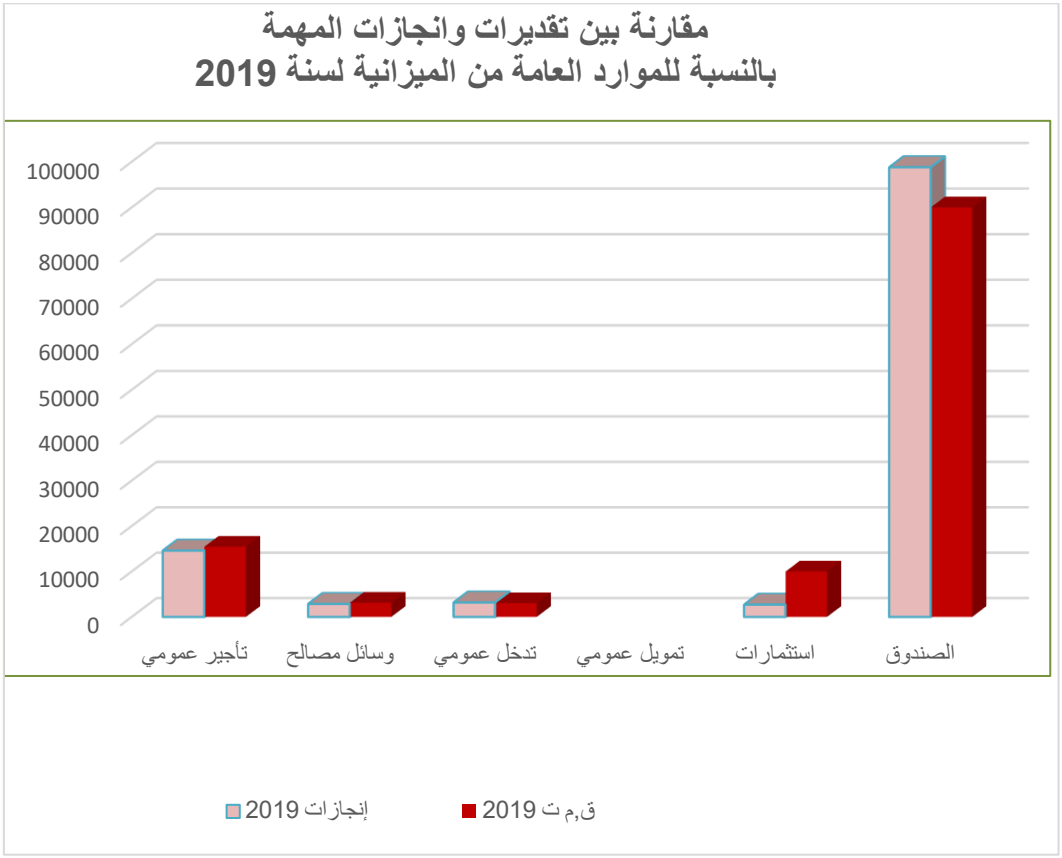
مقارنة بين تقديرات وانجازات المهمة
بالنسبة للموارد العامة من الميزانية لسنة 2019
100000
90000
80000
70000
60000
50000
40000
30000
20000
10000
0
تأجير عمومي
وسائل مصالح
تدخل عمومي
تمويل عمومي
استثمارات
الصندوق
إنجازات 2019
ق.م ت 2019

جدول عدد 2: تنفيذ ميز لية الوزارة لسنة 2019 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج (اعتمادات الدفع)

البرامج	تقديرات 2019 (ق.م. الأصلي)	تقديرات 2019 (ق.م. التكميلي)	إنجازات الصندوق	الإنجازات 2019 العنوان الاول + العنوان الثاني	انجازات 2019	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
						المبلغ	نسبة الإنجاز%
البرنامج 1	319.188	319.188	74 084	370	74454		
البرنامج 2	500.372	500.372	2 837	451	3288		
البرنامج 3	5344.314	5344.314	21 897	426	22323		
البرنامج 9	24951.126	25403.126		22127	22127	-3276	87%
صناديق الخزينة	90000	90000	98 818		98818	+8818	109,80
المجموع العام	121115	121567	98818	23374	122192	+626	100,89

*المبلغ المرسم سنة 2019 والمتعلق بصندوق تنمية المواصلات 90000 د لم يتم تقسيمه على مختلف البرامج طبقا لما تسمح به منظومة أمد سنة 2019

رسم بياني عدد 2:

رسم بياني عدد 2: مقارنة بين إنجازات وتقديرات ميزانية سنة 2019

التوزيع حسب البرامج (اعتمادات الدفع)

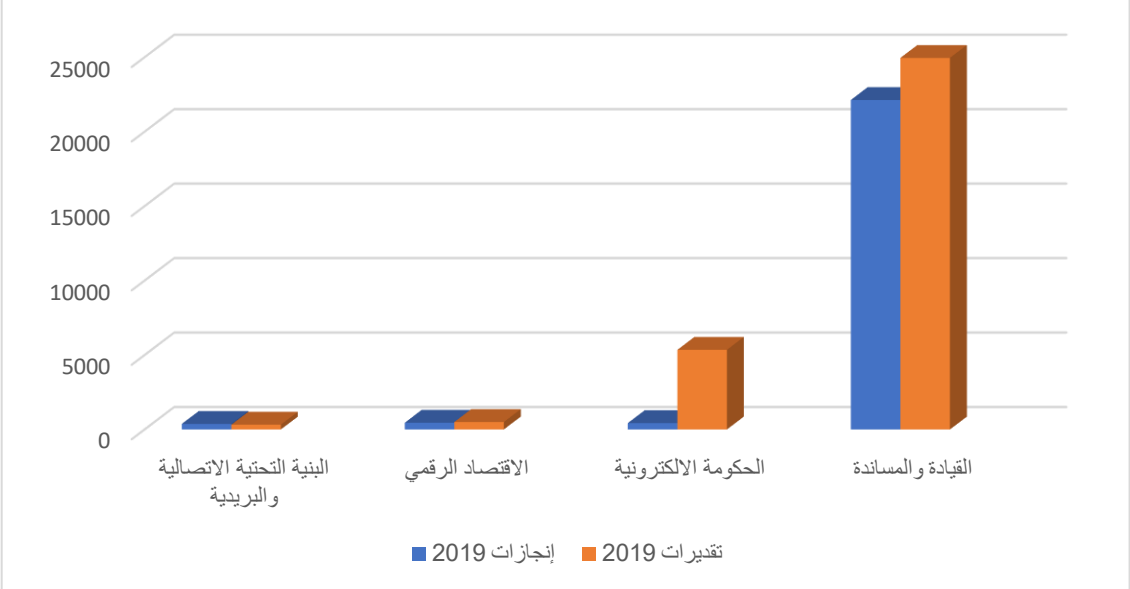

المحور الثاني : تقديم تنفيذ برامج الوزارة

البرنامج عدد1:

البنية التحتية الاتصالية والبريدية

رئيس البرنامج: السيدة ثريا الزين

المديرة العامة لتكنولوجيا الاتصال

مرجع التسمية: المقرر عدد 57 بتاريخ 06 جوان 2018

1- التقديم العامّ لبرنامج البنية التحتية الاتصالية والبريدية:

1-1. خارطة البرنامج:

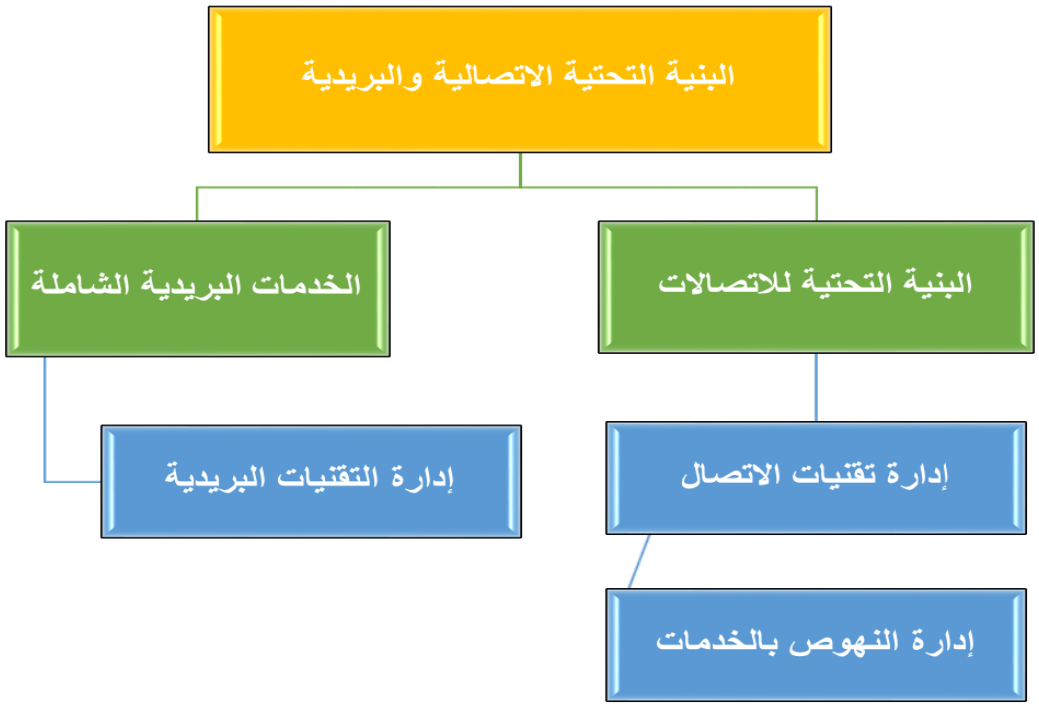

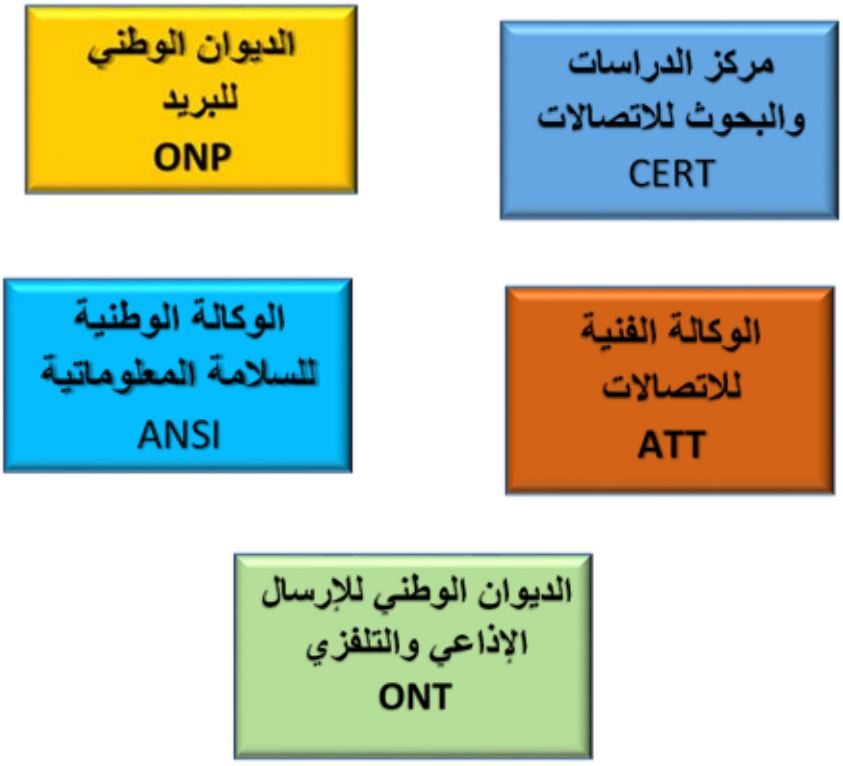

1-2. أهمّ أهداف البرنامج:

تندرج استراتيجية برنامج البنية التحتية الاتصالية والبريدية ضمن توجهات المخطط الوطني الاستراتيجي لقطاع تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي "تونس الرقمية 2020" وضمن المخطط الوطني للتنمية 2016-2020.

وتتمثل أساسا في الحرص على ضمان الاندماج الاجتماعي والحد من الفجوة الرقمية عبر دمقرطة تجهيزات النفاذ وتعميم الاستفادة من السعة العالية والعالية جدا.

وفي هذا الإطار تتمحور أهم أهداف وأولويات برنامج البنية التحتية الاتصالية والبريدية بشكل عام فيما يلي:

- توفير البنى التحتية واللوجستية لتعزيز مناخ ومتطلبات الثقة الرقمية بما يساعد على التوقي من المخاطر التي يمكن أن تهدّد أمن الاقتصاد الرقمي وكذلك الأمن العامّ،
- تثمين الترددات وحسن التصرف في الطيف الترددي،
- توفير الخدمات الشاملة وتحسين التغطية لتعميم وتقريب الخدمات من المواطن سعيا لتقليص الفجوة الرقمية، من خلال تحسين نسبة النفاذ للخدمات الاتصالية والبريدية،
- تطوير وتعصير البنية التحتية للاتصالات حتى تكون في خدمة المواطن والمؤسسة وبأحسن جودة وبما يجعلها قاطرة دفع للاقتصاد الرقمي.

1-3. البرامج الفرعية المكونة لبرنامج البنية التحتية الاتصالية والبريدية:

- يشتمل برنامج البنية التحتية الاتصالية والبريدية على برنامجين فرعيين:

البرنامج الفرعي 1 : البنية التحتية الاتصالية

رئيس البرنامج الفرعي السيد فيصل البيولي

البرنامج الفرعي 2: الخدمات البريدية الشاملة

رئيسة البرنامج الفرعي السيدة عائشة مشالة

البرنامج الفرعي 1: البنية التحتية للاتصالات:

يهدف البرنامج الفرعي عدد 1 بالخصوص إلى إرساء البُنى التحتية الضرورية لخدمات الاتصالات والربط بالأنترنات لكافة شرائح المجتمع مع مراعاة الجودة والتحكم في الأسعار وذلك من خلال:

- دعم البنية التحتية الاتصالية،
- تنفيذ برنامج الخدمات الشاملة وتنويع الخدمات وتحسين نسبة النفاذ لها،
- تعميم النفاذ للشبكات ذات التدفق العالي عبر الألياف البصرية،
- دعم منظومة المراقبة الفنية وتطوير الخدمات المتعلقة بها والتوجّه نحو العمل بالمراقبة الفنية البعدية مقابل التقليص من المراقبة القبلية وتركيز مخابر معتمدة وفقا للمعايير الدولية،
- حسن التصرف في طيف الترددات باعتبارها ثروة طبيعية، واستعمالها بطريقة تُساهم في تطوير شبكات الاتصال ذات السعة العالية،
- تعميم البثّ الرقمي الإذاعي والتلفزي،
- توفير البنى التحتية واللوجستية الضرورية لتعزيز مناخ ومتطلبات الثقة الرقمية بما يساعد على التوقي من المخاطر التي يمكن أن تهدّد أمن الاقتصاد الرقمي وكذلك الأمن العامّ،
- حماية الفضاء السيبرني والمنظومات الوطنية من المخاطر السيبرنية،
- مراقبة حركة الأنترنات وجمع الأدلة من خلال أذون قضائية مُقنّنة.

البرنامج الفرعي 2: الخدمات البريدية الشاملة:

يهدف البرنامج الفرعي عدد 2 بالخصوص إلى:

- تطوير أداء الديوان الوطني للبريد في مجالات نشاطه البريدي والمالي مستفيدا في ذلك من التغطية الكبيرة لمكاتب البريد على المستوى الوطني، مع مراعاة دور البريد كمرفق عمومي مطالب بإيصال خدماته إلى كافة المناطق الحضرية والريفية، المدن والقرى بقطع النّظر عن الجدوى الاقتصادية لذلك.

2 -تقديم عام للإنجازات الاستراتيجية الخاصة ببرنامج البنية التحتية الاتصالية والبريدية:

2-1. أهمّ الإصلاحات والأهداف الاستراتيجية التي تمّ تحقيقها والتي لها علاقة مباشرة بالبرنامج:

وهي مُبوّبة حسب البرامج الفرعية كالآتي:

أهمّ الإصلاحات والأهداف الاستراتيجية الخاصة بالبرنامج الفرعي عدد1 "البنية التحتية للاتصالات":

تتمثّل أهمّ الإصلاحات والأهداف الاستراتيجية التي تمّ تحقيقها سنة 2019 بالنسبة للبرنامج الفرعي الأول "البنية التحتية للاتصالات" فيما يلي:

- إعداد الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبرني 2020 - 2025، والتي تهدف إلى حماية الفضاء السيبرني الوطني، والتوقي من التهديدات السيبرنية والصمود في وجهها بالاعتماد على القدرات الوطنية، ودعم الثقة الرقمية في تفاعل مع جملة الإستراتيجيات القطاعية والخاصة، وتعزيز التعاون الدولي، وتحقيق الريادة في المجال الر قمي.
وتُعنى هذه الإستراتيجية بخمس مجالات وهي التوجهات والإستراتيجيات القطاعية، والإطار القانوني والتنظيمي، والتعليم والتدريب والمهارات، والثقافة والمجتمع السيبرني، والمعايير والتقنيات.

- التشجيع والحث على احداث مؤسسات مختصة لممارسة نشاط التدقيق في مجال السلامة المعلوماتية، وذلك بحذف الترخيص وصدور كراس شروط قصد ممارسة نشاط التدقيق في مجال السلامة المعلوماتية كما تم ضبطه بمقتضى قرار وزير تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي ووزير التنمية والاستثمار والتعاون الدولي المؤرخ في 01 أكتوبر 2019.

من ناحية أخرى وبهدف بناء القدرات المختصة في المجال فقد تم بالتنسيق بين كل من الوكالة الوطنية للسلامة المعلوماتية والمدرسة العليا للمواصلات بتونس والمعهد العالي للدراسات التكنولوجية في المواصلات بتونس احداث ماجستير مهني في مجال الأمن السيبرني

- مزيد ترشيد استغلال الطيف الترددي، وقد تم في الغرض إعداد دراسة بإشراف الوكالة الوطنية للترددات حول الانموذج الجديد المتعلق بالسياسة التعريفية في استغلال الطيف الراديوي ارتكزت بالأساس على دراسة السوق المقارنة والتوصيات العالمية للاتحاد الدولي للاتصالات في المجال كما تم

تقييم أنموذج التعريفات الحالية لاستخراج النقائص والصعوبات قصد مجابهتها وضبط التحديات التي يجب الوقوف عليها، مع إعادة تقييم استغلال نطاق الترددات.

- في إطار تحسين جودة الخدمات والاستخدام الأمثل للترددات باعتبارها من الموارد النادرة للاتصالات، تمت المصادقة على الملاحق التعديلية لاتفاقيات اسناد إجازة لإقامة وتشغيل شبكة عمومية للاتصالات لتوفير **خدمات الاتصالات الجوالة من الجيل الر لبع** بمقتضى الأوامر الحكومية التالية:

- الأمر الحكومي عدد 1158 لسنة 2019 المؤرخ في 25 نوفمبر 2019 المتعلق بالمصادقة على الملحق التعديلي عدد 1 لاتفاقية إسناد إجازة لإقامة وتشغيل شبكة عمومية للاتصالات لتوفير خدمات الاتصالات الجوالة من الجيل الرابع المبرمة بين الدولة التونسية والشركة الوطنية للاتصالات

- الأمر الحكومي عدد 1159 لسنة 2019 المؤرخ في 25 نوفمبر 2019 والمتعلق بالمصادقة على الملحق التعديلي عدد 1 لاتفاقية إسناد إجازة لإقامة وتشغيل شبكة عمومية للاتصالات لتوفير خدمات ا لاتصالات الجوالة من الجيل الرابع المبرمة بين الدولة التونسية وشركة "أوريدو تونس."

- الأمر الحكومي عدد 1160 لسنة 2019 المؤرخ في 25 نوفمبر 2019 والمتعلق بالمصادقة على الملحق التعديلي عدد 1 لاتفاقية إسناد إجازة لإقامة وتشغيل شبكة عمومية للاتصالات لتوفير خدمات الاتصالات الجوالة من الجيل الرابع المبرمة بين الدولة التونسية وشركة "أورنج تونس."

- في إطار مقاربة الرؤية الاستشرافية لوزارة تكنولوجيات الاتصال والتحول الرقمي باعتبارها وزارة أفقية، تخدم جميع القطاعات الأخرى في مجال اختصاصها، فقد تواصل سنة 2019 العمل على إرساء شبكة إدارية حديثة للاتصال بتدفق عالي، تضمن استمرارية استغلال التطبيقات الإدارية وتيسير العمل الجماعي عبر قنوات اتصالية مشتركة ذات جودة عالية، مع الحرص على مزيد ترشيد نفقات شبكات الاتصال، والعمل على تركيز خدمات ذات قيمة مضافة، كل ذلك من خلال مختلف المشاريع المتعلقة بالشبكات الوطنية الإدارية المندمجة (الشبكة المندمجة للإدارة 2/ الشبكة المندمجة للإدارة بلديات / الشبكة المندمجة للإدارة عدالة)، إلى جانب مشروع إنجاز شبكة ألياف بصرية ولاسلكية لفائدة المركبات الجامعية والمعاهد العليا للدراسات التكنولوجية، فضلا عن المشاريع المنجزة لفائدة وزارة العدل .

- العمل على توظيف الأنظمة الجديدة للتكنولوجيا الرقمية المتصلة بالبث والإرسال الإذاعي من خلال مواصلة انجاز المشروع المتعلق بتجديد منصة DAB والذي يتنزل في إطار البرنامج المتعلق ببعث

الشبكة الوطنية للبث الاذاعي الرقمي الأرضي. وبالتوازي تم سنة 2019 العمل على تطوير وتنوع إنتاج المحتويات السمعية البصرية ببلادنا وتعدد القنوات، والاستغلال المشترك للسعات الرقمية التي يمكن توفيرها عبر شبكة التوزيع الوطنية للحزم الهرتزية الرقمية والشبكة الوطنية للبث التلفزي الرقمي الأرضي من طرف مختلف المؤسسات المستغلة لهذه التكنولوجيا وذلك في إطار اندماج تكنولوجيات المعلومات والرفع من مردودية الاستثمارات.

هذا وقد صدر قرار من وزير المالية ورئيس الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري مؤرخ في 16 أكتوبر 2019 يتعلق بضبط قائمة المؤسسات التي ستنتفع بتخلي الديوان الوطني للإرسال الإذاعي والتلفزي عن 75 % من ديونه المتخلدة بذمتها إلى غاية 31 ديسمبر 2017، وذلك بغاية تشجيع الإذاعات الجهوية والمتخصصة والجمعياتية.

أهمّ الإصلاحات والأهداف الاستراتيجية للبرنامج الفرعي عدد 2 "الخدمات البريدية الشاملة":

تتمثّل أهمّ الإصلاحات والأهداف الاستراتيجية التي تمّ تحقيقها بالنسبة للخدمات البريدية الشاملة سنة 2019 فيما يلي:

- في إطار السعي إلى مسايرة الشبكة التجارية للتطور التكنولوجي والنمو الاقتصادي والعمراني، قام البريد التونسي بتنفيذ التوجهات البريدية العالمية التي تمّ إقرارها من قبل الاتحاد البريدي العالمي والمتصلة خصوصا بتنويع الخدمات المالية وتطوير التجارة الإلكترونية وتدعيم الإدماج المالي.

هذا وقد اعتمد البريد التونسي، من أجل تنفيذ أهدافه خلال سنة 2019 تقسيما برامجيا ينبني على برمجة حسب الأهداف تتمحور كالآتي:

البرنامج الأول: تدعيم الخدمات الحالية

البرنامج الثاني: التجارة الإلكترونية

البرنامج الثالث: القطب اللوجيستي البريدي

البرنامج الرابع: البنك البريدي

البرنامج الخامس: الطوابع البريدية

البرنامج السادس: التحول الرقمي

- عمل البريد التونسي خلال سنة 2019 على مزيد إرساء مبادئ الحوكمة الرشيدة قصد المحافظة على ديمومة المؤسسة البريدية وذلك بغاية توفير الخدمات البريدية والمالية وغيرها من الخدمات ذات الطابع الاجتماعي على كامل تراب الجمهورية التونسية، وتمثّلت آليات الحوكمة بالخصوص في:

- حوكمة التصرف في الموارد البشرية: من خلال إعداد تطبيقه تمكن من تشخيص الوضعية الحقيقية للموارد البشرية في مكاتب البريد وإجراء المقاربات اللازمة لحسن توظيف الأعوان وحسن توزيعهم مما من شأنه أن يساهم في تأمين الخدمات البريدية والمالية بالمناطق الريفية.
- حوكمة التصرف في الميزانية من خلال ترشيد مصاريف الاستغلال، وتوجيه الاستثمار نحو المشاريع ذات القيمة المضافة
- حوكمة المؤسسة من خلال تكريس مبدأ الشفافية في المعاملات الاقتصادية والمالية عبر إعداد أدلة إجراءات في جميع المجالات

2-2 . أهم الإنجازات والأنشطة والمشاريع الكبرى التي تم القيام بها لتحقيق أهداف برنامج البنية التحتية الاتصالية والبريدية وعلاقتها بالنفقات التي تمّ تنفيذها:

- **أهم الإنجازات والأنشطة والمشاريع الكبرى للبرنامج الفرعي 1 " البنية التحتية للاتصالات":**

1)أهمّ ما أنجز بخصوص مشروع تغطية المناطق البيضاء بشبكات الاتصالات ذات السعة العالية
التعريف بالمشروع: يشمل هذا المشروع تغطية ما لا يقل عن 94 عمادة ذات أولوية كحدّ أدنى و112 عمادة كحدّ أقصى، لا تتوفر بها التغطية بشبكة الاتصالات والأنترنات من طرف مشغلي الشبكات العمومية للاتصالات، وذلك بالاعتماد على شبكة الهاتف الجوال من الجيل الثالث أو الرابع للاتصالات
مساهمة المشروع في تطوير البنية التحتية للاتصالات وفي دفع الاستثماروالتنمية وتحسين الخدمات: يهدف هذا المشروع إلى خلق تكافؤ الفرص بين الجهات حيث سيشمل 46 بلدية موزعة على 15 ولاية، وهو ما من شأنه أن يساعد على فك العزلة عن المناطق التي لا تتوفر بها تغطية نظرا لعزوف مشغلي الشبكات العمومية للاتصالات الاستثمار بها اعتبارا لضعف المردودية التجارية فيها. وستمكن هذه الشبكة من توفير خدمات الاتصالات الأساسية للمدارس والمراكز الأساسية للصحة، ويتوقع أن ينتفع من هذا المشروع حوالي 180 ألف مواطن تونسي وهو ما من شأنه أن يساهم في تحقيق الاندماج الرقمي للمواطنين والمؤسسات المتواجدة بالمناطق المعنية.

تقييم تقدم الأشغال:

تاريخ ابرام الصفقة: تم ابرام الصفقة مع الشركة الوطنية للاتصالات في 17 نوفمبر 2017، وانطلق تنفيذ المشروع خلال سنة 2018، ومن المبرمج أن يتواصل المشروع مدة 05 سنوات، حيث سيتم في مرحلة أولى تركيز الشبكات وفقا للمواقع المحددة، وفي مرحلة ثانية سيوفر المزود استغلال الشبكات وصيانتها. وتبلغ كلفة المشروع ما يقارب الـ50 مليون دينار.

كما تم من جهة أخرى اختيار مكتب مراقبة للقبول الفني لمشروع تغطية المناطق البيضاء على إثر استشارة في الغرض، وتم ابرام العقد مع مركز الدراسات والبحوث في الاتصالات CERT في ديسمبر 2018 بكلفة جملية قدّرت بـ 173 ألف دينار، وذلك بهدف انجاز قيس جودة خدمات الهاتف الجوال والأنترنات لشبكات الاتصال من الجيل الثالث (من حيث التغطية وسرعة التدفق) داخل المناطق البيضاء ذات الأولوية والمنصوص عليها في العقد المبرم مع المشغل الشركة الوطنية للاتصالات "اتصالات تونس "

مستوى تقدم الأشغال خلال سنة 2019:

تم إلى حدود 31 ديسمبر 2019 تغطية 77 عمادة من جملة 94 عمادة (الحد الأدنى) أي **بنسبة 82 %**

الصعوبات:

* المزود الشركة الوطنية للاتصالات واجه بعض الاشكاليات في الحصول على التراخيص الادارية بالنسبة لبعض المواقع

*كما واجه تعطيلات على مستوى ربط المواقع بالكهرباء (وهو ما أدى إلى التأخير في التنفيذ)

مشروع تغطية المناطق البيضاء

بالألف دينار

تقديرات النفقات 2019 على الصندوق	المبالغ المصروفة	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
(1) (PAP 2019)	بعنوان 2019 (2)	الفارق (2)-(1)	نسبة الإنجاز(2)/(1)
10.000	**5.380**	**- 4.620**	**% 53.8**
تعود أسباب الخلاص الجزئي خلال سنة 2019 بالأساس إلى الأسباب التالية:			

- التأخر في تلقي الفواتير من المزود الشركة الوطنية للاتصالات " اتصالات تونس "، حيث تلقت الوزارة 8 فواتير تتعلق بشهر ديسمبر 2017/ 4 ثلاثيات بعنوان سنة 2018 و3 ثلاثيات بعنوان سنة 2019 خلال شهري أكتوبر ونوفمبر 2019
- طول إجراءات الخلاص وتعقدها (فتح الاعتمادات في مرحلة أولى، ثم تكوين ملف متكامل من مختلف الوثائق، ثم إجراءات الخلاص) إضافة إلى تعدد المتدخلين في عملية الخلاص سواء على مستوى الوزارة، أو خارجها: مصالح مراقبة المصاريف العمومية، المصالح المختصة بوزارة المالية، والخزينة العامة.

اختيار مكتب مراقبة للقبول الفني لمشروع تغطية المناطق البيضاء CERT — بالألف دينار

تقديرات النفقات 2019 على الصندوق (1) (PAP 2019)	المبالغ المصروفة بعنوان 2019 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
		الفارق (2)-(1)	نسبة الإنجاز(2)/(1)
52 ألف دينار	70	+ 18	% 134

تم خلال سنة 2019 القبول الفني ومراقبة قيس جودة 41 موقع.

هذا وجدير بالإشارة إلى أن الاعتمادات المخصصة لخلاص المزود مفتوحة منذ سنة 2018 على موارد صندوق تنمية المواصلات

2) أهمّ ما أنجز بخصوص مشروع الشبكة الوطنية المندمجة للإدارة (RNIA2)

التعريف بالمشروع:

تربط الشبكة الوطنية الإدارية المندمجة 2 المواقع الإدارية المرتبطة بالمركز الوطني للإعلامية التي تستغل التطبيقات الإدارية المشتركة، حيث يشمل أكثر من 500 موقعا إداريا (557 كحد أدنى و832 موقعا كحد أقصى).

ويتضمن المشروع توفير خدمات الربط والسلامة بصفة شاملة وتامة **clé en main** مع ضمان الجودة.

مساهمة المشروع في تطوير البنية التحتية للاتصالات وفي دفع الاستثمار والتنمية وتحسين الخدمات:

يهدف المشروع إلى:

- توحيد خطوط الربط لتأمين خدمة الأنترنات والأنترانات والتطبيقات الإعلامية للإدارة،
- مزيد ضمان استمرارية استغلال التطبيقات الإعلامية الإدارية،
- إسداء خدمات اتصالية ذات جودة عالية للإدارة،
- تيسير تركيز العمل الجماعي عبر استغلال قنوات اتصالية مشتركة بين الادارات،
- مزيد ترشيد نفقات شبكات الاتصال وتراسل المعطيات،
- تفعيل عقد جودة الخدمات.

تقييم تقدم الأشغال:(تاريخ إبرام الصفقة ومستوى تقدم الأشغال والصعوبات التي يواجهها المشروع والأسباب...)

تاريخ ابرام الصفقة: تم ابرام عقدين مع مشغلي اتصالات بتاريخ 30 ماي 2016

عدد المواقع المنجزة بتاريخ 2019/12/31:

تمّ إنجاز الأشغال بنسبة 100% وذلك على إثر تهجير 533 موقع

الصعوبات

التغيير في القائمة النهائية للمواقع المزمع تركيزها:

خلال أشغال تركيز الشبكة تم إضافة بعض المواقع، كما تم إلغاء 51 موقعا حيث طلبت عدة مؤسسات تغيير مواقعها بعد بدء أشغال الربط بالشبكة أو حتى بعد نهاية الأشغال وتسلم الخدمات مما تسبب في إعادة الأشغال من طرف مجمع الاتصالات حيث تم إعادة ربط المؤسسات المعنية أخذا بعين الاعتبار العناوين الجديدة كما طلبت بعض المؤسسات نقلة خزائن الشبكة بعد تركيزها وتشغيلها.

ونتج عن هذه الأشغال التقليص في عدد المواقع الدنيا للمشروع لتبلغ 533 موقعا عوضا عن 557.

مشروع الشبكة الوطنية المندمجة للإدارة

بالألف دينار

تقديرات النفقات2019 على الصندوق (1) (PAP2019)	المبالغ المصروفة بعنوان2019 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
		الفارق (2)-(1)	نسبة الإنجاز (2) /(1)
7.900	8.124	+ 224	103 %

3) أهمّ ما أنجز بخصوص مشروع تركيز مركز مراقبة تشغيل الشبكة (NOC):

التعريف بالمشروع:

تركيز مركز عملياتي لمراقبة الشبكة الوطنية الإدارية المندمجة، يمتد المشروع على 5 سنوات إلى غاية سنة 2022: سنة تنفيذ وبقية السنوات استغلال، كلفته الجُملية 3 مليون دينار دون اعتبار الأداءات.

مساهمة المشروع في دفع الاستثمار والتنمية وتحسين الخدمات:

- تأمين خدمة الربط بين شبكات مشغلي الاتصالات المكونة للشبكة الوطنية الإدارية المندمجة؛
- مراقبة وتأمين حسن استغلال الشبكات بصفة مستمرة؛
- تفعيل عقود جودة خدمات المشغلين SLA

تقييم تقدم الأشغال:(تاريخ إبرام الصفقة ومستوى تقدم الأشغال والصعوبات التي يواجهها المشروع والأسباب)

تاريخ إبرام الصفقة: 1 أوت 2017؛ تاريخ الإذن الإداري: 22 أوت 2017.

مستوى تقدم الأشغال:

بالنسبة للمنصة: تم تسليم المعدات وتركيزها نسبة الإنجاز 100%

تم تركيز المشروع بالكامل وهو في طور الاستغلال

مشروع تركيز مركز مراقبة تشغيل الشبكة (NOC) بالألف دينار

تقديرات النفقات 2019 على الصندوق (1) (PAP 2019)	المبالغ المصروفة بعنوان 2019 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
		الفارق (2)-(1)	نسبة الإنجاز (2)/(1)
450	605.198	+ 155.198	% 134.5

4)أهمّ ما أنجز بخصوص مشروع الشبكة الوطنية المندمجة للإدارة بلديات (RNIA3)

التعريف بالمشروع:

يهدف مشروع "شبكة تراسل المعطيات بالجماعات المحلية "RNIA3 إلى تركيز وتأمين استغلال شبكة تراسل معطيات مندمجة لفائدة الجماعات المحلية (عدد المواقع بين 628 و934 موقع)

مساهمة المشروع في دفع الاستثمار والتنمية وتحسين الخدمات:

سيُمكّن المشروع بالخصوص من:

- توحيد خطوط الربط لتأمين خدمة التطبيقات الإعلامية والانترنات والانترانات،
- مزيد ضمان استمرارية استغلال التطبيقات الإدارية،
- إسداء خدمات اتصالية ذات جودة عالية،
- تيسير العمل الجماعي عبر قنوات اتصالية مشتركة،
- مزيد ترشيد نفقات شبكات الاتصال،
- تفعيل عقد جودة الخدمات

تقييم تقدم الأشغال:(تاريخ إبرام الصفقة ومستوى تقدم الأشغال والصعوبات التي يواجهها المشروع والأسباب)

تاريخ إبرام الصفقة: تم ابرام الصفقة مع مزودين اثنين للاتصالات وإصدار الاذون الإدارية بتاريخ 03 ديسمبر 2018

هذا وقد تم ابرام عقد صاحب منشأ مفوض لتركيز وتأمين استغلال المرحلة الثالثة للشبكة الوطنية الإدارية المندمجة بين وزارة تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي والمركز الوطني للإعلامية بتاريخ 23 فيفري 2018.

مستوى تقدم الأشغال و انجازات2019:

تم إنجاز الأشغال بنسبة 96.56 % حيث تم تهجير 590 موقعا من جملة 611 موقع

الصعوبات:

على إثر تغيير بعض المواقع تبعا لنقلة بعض المراكز التابعة للبلديات، فقد تم إلغاء عدد من المواقع ونتج عن ذلك التقليص في عدد المواقع الدنيا للمشروع لتبلغ 611 موقعا عوضا عن 628.

التأخير على مستوى إسناد التراخيص من طرف البلديات ووزارة التجهيز لمشغلي الاتصالات لمد الألياف البصرية

مشروع الشبكة الوطنية المندمجة للإدارة بلديات

بالألف دينار

تقديرات النفقات 2019 على الصندوق (1) (PAP 2019)	المبالغ المصروفة بعنوان 2019 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
		الفارق (2)-(1)	نسبة الإنجاز (2)/(1)
*1000	928	72	% 92,8

*تم صلب المشروع السنوي للأداء احتساب مبلغ 3707 ألف دينار لخلاص أربع مشاريع من بينها مشروع الشبكة الوطنية المندمجة للإدارة بلديات، هذا واعتبارا لتأجيل مشروع تغطية المؤسسات التربوية بشبكة الاتصالات لسنة 2020 ، فقد تم احتساب المبلغ المذكور على 3 المشاريع المتبقية

928 أ.د تمثل عمولة المركز الوطني للإعلامية لمتابعة تركيز وتأمين استغلال مشروع الشبكة الوطنية الإدارية المندمجة خلال الأربع ثلاثيات لسنة 2019

5) أهمّ ما أنجز بخصوص مشروع الشبكة الوطنية المندمجة للإدارة عدالة (RNIA4):

التعريف بالمشروع:

يهدف مشروع "الشبكة الوطنية المندمجة عدالة "RNIA4" إلى تركيز وتأمين استغلال شبكة تراسل معطيات مندمجة لفائدة وزارة العدل (عدد المواقع بين 160 و200 موقع)

مساهمة المشروع في دفع الاستثمار والتنمية وتحسين الخدمات: سيُمكّن المشروع بالخصوص من:

- تأهيل الشبكة الإدارية الخاصة بقطاع العدل،
- توحيد خطوط الربط لتأمين خدمة التطبيقات الإعلامية والأنترنات والأنترانات لفائدة مصالح وزارة العدل
- تيسير تركيز العمل الجماعي عبر استغلال قنوات اتصالية مشتركة، ومزيد ضمان استمرارية استعمال التطبيقات
- إسداء خدمات اتصالية ذات جودة عالية للمواقع المعنية بالمشروع،
- مزيد ترشيد نفقات شبكات الاتصالات وتفعيل عقد جودة الخدمات

تقييم تقدم الأشغال:(تاريخ إبرام الصفقة ومستوى تقدم الأشغال والصعوبات التي يواجهها المشروع والأسباب)

مستوى تقدم الأشغال:

تمّ ابرام اتفاقية في الغرض بين وزارة العدل ووزارة تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي خلال شهر نوفمبر 2017، كما تم إعلان ابداء الاهتمام وحاليا في مرحلة الاتفاق على النسخة النهائية لكراس الشروط

الصعوبات:

- تغيير مصدر التمويل (حيث كان مبرمجا تمويل المشروع من موارد صندوق تنمية المواصلات، ثم تقرر تمويله على موارد القرض الخارجي من البنك الافريقي للتنمية)
- إضافة خدمة جديدة تتمثل في دراسة تصور خدمة الأنترنات وطريقة تركيزها مما انجر عنه تحيين كراس الشروط،
- من ناحية أخرى، تم اقتراح عدّة تعديلات محدثة على كراس الشروط من قبل المموّل (البنك الإفريقي للتنمية) على الصيغة المقدمة من الفريق التقني، مما أدى إلى إعداد عدّة صيغ من كراس الشروط قصد الاتفاق على الصيغة النهائية.

- طول إجراءات ابرام الصفقات وفقا للقرض الخارجي المتحصل عليه من البنك الافريقي للتنمية، (إجراءات تتجاوز السنة)

إنجازات 2019 :

تم نشر إعلان ابداء الاهتمام، مع إحالة تقرير تقييم الانتقاء الأولي الى اللجنة العليا للصفقات ثم إلى البنك الافريقي للتنمية قصد الإجابة حول تقرير تقييم الانتقاء الأولي، وحاليا في مرحلة الاتفاق على النسخة النهائية لكراس الشروط

مشروع الشبكة الوطنية المندمجة للإدارة عدالة

بالألف دينار

تقديرات النفقات 2019 على الصندوق (1) (PAP 2019)	المبالغ المصروفة بعنوان 2019 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
		الفارق (2)-(1)	نسبة الإنجاز(2)/(1)
1.000	0	-1.000	%0
لم يتم صرف المبالغ المرصودة على موارد القرض الخارجي نظرا لتعطل المشروع وطول اجراءات ابرام الصفقات، مع الاشارة إلى أن جميع موارد القرض الخارجي تم ترسيمها ضمن منظومة أمد وادب سنة 2019 ضمن برنامج الحكومة الإلكترونية			

6) أهمّ ما أنجز بخصوص مشروع انجاز ألياف بصرية ولاسلكية خارجية باثنتي عشر (12) مركبا جامعيا وتسعة عشر (19) معهدا عاليا للدراسات التكنولوجية:

التعريف بالمشروع:

مشروع " إنجاز شبكة ألياف بصرية ولاسلكية خارجية باثنتي عشر (12) مركبا جامعيا وتسعة عشر (19) معهدا عاليا للدراسات التكنولوجية" هو مشروع يهدف إلى تركيز شبكة اتصالية سلكية وراديوية للمركبات الجامعية والمعاهد العليا للدراسات التكنولوجية، من المنتظر أن ينتفع به حوالي 115 ألف مستعمل من بين الطلبة وإطار التدريس والموظفين، وذلك بإحداث 104 موقع (85 موقع بالمركبات الجامعية إضافة إلى المعاهد العليا المعنية)

مساهمة المشروع في دفع الاستثمار والتنمية وتحسين الخدمات: سيُمكّن المشروع بالخصوص من:

- تطوير البنية التحتية عبر تركيز شبكة بتقنية الألياف البصرية ذات سعة عالية للربط بين المؤسسات الجامعية والولوج إلى شبكة الأنترنت بجميع المركبات الجامعية.
- توفير شبكة لاسلكية خارجية عالية التدفق ومؤمنة داخل الفضاء الجامعي تمكن الطلبة وإطار التدريس والموظفين من الولوج لشبكة الأنترنت مهما كان مكان تواجده عبر كلمة سر خاصة لكل مستعمل.
- إسداء خدمات اتصالية لفائدة الطلبة وإطار التدريس والموظفين على غرار Visioconférence, VOIP, IPv6

تقييم تقدم الأشغال:(تاريخ إبرام الصفقة ومستوى تقدم الأشغال والصعوبات التي يُواجهها المشروع والأسباب)

مستوى تقدم الأشغال: تم خلال سنة 2019 إعداد كراس الشروط، والاعلان عن المنافسة، واعداد تقرير الفرز المالي والفني وعرضه على لجنة الصفقات

الصعوبات:

- تحيين كراس الشروط عديد المرات اعتبارا لإضافة خدمات جديدة،
- الالتجاء إلى تأجيل فتح العروض لما يقارب الشهر نظرا للإشكاليات التقنية المسجلة اعتبارا للاعتماد على منظومة الشراءات عن بعد "تونيبس" وضرورة تقديم المزودين لعروضهم عن طريق المنظومة
- طول إجراءات ابرام الصفقات

انجاز ألياف بصرية ولاسلكية خارجية باثنتي عشر (12) مركبا جامعيا

وتسعة عشر (19) معهدا عاليا للدراسات التكنولوجية بالألف دينار

تقديرات النفقات 2019 على الصندوق (1) (PAP 2019)	المبالغ المصروفة بعنوان 2019 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
		الفارق (2)-(1)	نسبة الإنجاز (2)/(1)
1000	0	- 1000	% 0
*تم صلب المشروع السنوي للأداء احتساب مبلغ 3707 ألف دينارلخلاص أربع مشاريع من بينها هذا المشروع ، هذا واعتبارا لتأجيل مشروع تغطية المؤسسات التربوية بشبكة الاتصالات لسنة 2020 ، فقد تم احتساب المبلغ المذكور على 3 المشاريع المتبقية			

7) مشروع البنية التحتية الوطنية للمعلومات الجغرافية (مشروع لفائدة المركز الوطني لرسم الخرائط والاستشعار عن بعد)

التعريف بالمشروع:

يتعلق هذا المشروع ببعث نظام قائم على قاعدة بيانات رقمية تهدف إلى تركيز وصيانة وتخزين وتحليل وإخراج وتوزيع البيانات والمعلومات المكانية على الصعيد الوطني والاقليمي والدولي.

ويمكن هذا المشروع من تمكين الدولة من مرجعيات جغرافية موحدة لتفادي الازدواجية في المهام والتدخلات ولترشيد الموارد وتثمين القرارات

مساهمة المشروع في دفع الاستثمار والتنمية وتحسين الخدمات:

يمكن المشروع من:

- توفير مواطن شغل

- حذق التقنيات الجديدة ومواكبة الدول المتقدمة
- دعم الشراكة بين القطاع العام والخاص
- المحاكاة للمشاريع والتخطيطات الجديدة ودراسة النتائج قبل التطبيق الفعلي على أرض الواقع

تقييم تقدم الأشغال (تاريخ ابرام الصفقة ومستوى تقدم الأشغال والصعوبات التي يُواجهها المشروع والأسباب)

تم إقرار اسناد مساهمة مالية محملة على موارد صندوق تنمية المواصلات منذ 14 افريل 2017 لفائدة المشروع بما قيمته 80 مليون دينار

هذا وقد تمّ ابرام الصفقات بالنسبة لطلبات العروض عدد 2017/04 و2017/05 في جوان 2018، وامضاء 5 عقود متعلقة باقتناء معدات وبرمجيات إعلامية (معدات وبرمجيات خصوصية لمراقبة منتوج البيانات) وتركيز منظومات، هذا وقد تم خلال سنة 2019 استلام كل المعدات والمنظومات موضوع طلب العروض عدد 2017/04

جدول محوصل لمتابعة صرف منحة صندوق تنمية المواصلات

لفائدة مشروع النية التحتية الوطنية للمعلومات الجغرافية بالألف دينار

تقديرات النفقات 2019 على الصندوق (1) (PAP 2019)	المبالغ المصروفة بعنوان 2019 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
		الفارق (2)-(1)	نسبة الإنجاز (2)/(1)
1707	1115,621	591,379	% 65

*تم صلب المشروع السنوي للأداء احتساب مبلغ 3707 ألف دينار لخلاص أربع مشاريع من بينها هذا المشروع ، هذا واعتبارا لتأجيل مشروع تغطية المؤسسات التربوية بشبكة الاتصالات لسنة 2020 ، فقد تم احتساب المبلغ المذكور على 3 المشاريع المتبقية

8) مشروع هيكل المفتاح العمومي (لفائدة وزارة الدفاع الوطني)

التعريف بالمشروع:

تركيز منظومة هيكل مفتاح عمومي تمكن من إصدار بطاقات ذكية وإسداء خدمات إلكترونية مؤمنة

مساهمة المشروع في دفع الاستثمار والتنمية وتحسين الخدمات:

يهدف هذا المشروع إلى:

- تركيز البنية التحتية اللازمة لتأمين تراسل المعلومات بين مختلف هياكل وزارة الدفاع الوطني والوزارات الأخرى
- مواكبة التطورات التقنية والفنية في مجال أمن المعلومات والإدارة الإلكترونية

تقييم تقدم الأشغال (تاريخ ابرام الصفقة ومستوى تقدم الأشغال والصعوبات التي يُواجهها المشروع والأسباب)

تاريخ ابرام الصفقة:

تمّ إمضاء عقد صاحب منشأ مفوض بين كل من وزارة الدفاع الوطني ووزارة تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي بتاريخ 22 ديسمبر 2017، كما تم إمضاء اتفاقية شراكة بين وزارة الدفاع الوطني والوكالة الوطنية للمصادقة الإلكترونية في 27 جوان 2017.

هذا وقد تم في الغرض إصدار طلبات عروض والقيام بإجراءات الفرز والإمضاء على عقود الصفقات منذ أكتوبر 2018 والمشروع بصدد الإنجاز، وهو يمتد على ثلاث سنوات من 2018 إلى 2020.

مستوى تقدم الأشغال:

تم خلال سنة 2019 تنفيذ الجزء الأول: البنية التحتيّة لهيكل المفتاح العمومي (PKI)

الصعوبات:

مرحلة خلاص المزوّدين تدوم مدّة طويلة.

جدول محوصل لمتابعة صرف منحة صندوق تنمية المواصلات

لفائدة مشروع هيكل المفتاح العمومي بالألف دينار

تقديرات النفقات 2019 على الصندوق (1) (PAP 2019)	المبالغ المصروفة بعنوان 2019 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
		الفارق (2)-(1)	نسبة الإنجاز (2)/(1)
8.000	9.993,878	1.993,878	% 125

تم ترسيم **8.000** ألف دينار بالمشروع السنوي للقدرة على الأداء بعنوان سنة 2018، حيث كان من المبرمج تنفيذ المشروع خلال نفس السنة، غير أنه لم يتم التوصّل إلى مرحلة فتح الاعتمادات. من ناحية أخرى، واعتبارا الى أن إعداد وثيقة المشروع السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2019 تمّ منتصف سنة 2018، فإنه لم يتم ترسيم تقديرات لهذا المشروع بعنوان سنة 2019 هذا وتبلغ كلفة المشروع **11.737,823** أ د

9) أهمّ ما أنجز بخصوص مشروع تركيز منظومة خاصة لمكافحة الأجهزة الجوالة المسروقة والمتأتية من السوق الموازية الذي ينجزه مركز الدراسات والبحوث للاتصالات (CERT):

التعريف بالمشروع:

يهدف هذا المشروع إلى وضع منظومة تتصدى لاستعمال الأجهزة الجوالة المسروقة أو المتأتية من السوق الموازية أو التي لم تخضع لإجراءات المصادقة أو المطابقة الفنية المعمول بها، واستغلالها في الشبكات الجوالة للمشغلين

مساهمة المشروع في تطوير البنية التحتية للاتصالات وفي دفع الاستثمار والتنمية وتحسين الخدمات:

- حماية المستهلك
- إنشاء نظام مركزي لمحاربة السرقة والتزوير والسوق الموازي والمساهمة في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد والتهرب الضريبي.
- تعزيز تطبيق الأحكام التنظيمية على مراقبة السوق والمساهمة في التنمية الاقتصادية من خلال الحفاظ على ثقة المستهلك وتعزيز الإيرادات الضريبية الوطنية

تقييم تقدم الأشغال (تاريخ ابرام الصفقة ومستوى تقدم الأشغال والصعوبات التي يُواجهها المشروع والأسباب)

تاريخ ابرام الصفقة:

على إثر طلب عروض غير مثمر سنة 2018 تم إعادة صياغة كراس الشروط والإعلان عن طلب العروض للمرة الثانية بتاريخ 15 جانفي 2019، هذا وقد انطلق المشروع بتاريخ 10 جويلية 2019، وقد قام مركز الدراسات والبحوث للاتصالات للغرض بمختلف الاجراءات التالية:

- الإعلان على طلب عروض عدد 2019/01 لاقتناء منظومة خاصة بمكافحة الأجهزة الجوالة المسروقة أو المتأتية من السوق الموازية CEIR-N وإيوائها وصيانتها
- تقييم العروض الخاصة بطلب العروض عدد 2019/01
- عقد الصفقة عدد 2019/02 المتعلقة بالمنظومة الخاصة بمكافحة الأجهزة الجوالة المسروقة أو المتأتية من السوق الموازية وإيوائها وصيانتها،
- الإعلان على طلب عروض عدد 2019/06 المتعلق بتصميم وإنشاء وطباعة وسائل الاتصال الخاصة بمشروع تنفيذ نظام مركزي وطني CEIR-N.

مستوى تقدم الأشغال:

- تم تسليم المعدات الخاصة بالمشروع
- تم تركيز البرمجيات الخاصة بالمنظومة
- بصدد إدماج المنظومة مع جملة من المنظومات الأخرى لدى بعض المتدخلين على غرار مشغلي الاتصالات (EIR des opérateurs)
- بصدد التنسيق مع بعض المتدخلين حول كيفية التعامل وكيفية تبادل المعلومات.

الصعوبات:

- التأخر في المصادقة على النص القانوني (القرار) المصاحب لوضع المنظومة
- تأخر المشغلين في تركيز المنظومات الخاصة بهم
- ضرورة تحديد دور ومسؤولية كل المتدخلين في المشروع وطريقة تدخلهم بصفة دقيقة وكذلك ضرورة التنسيق مع المشغلين حول كيفية التعامل وكيفية تبادل المعلومات.

جدول محوصل لمتابعة صرف منحة صندوق تنمية المواصلات

لفائدة مركز البحوث والدراسات للاتصالات بالألف دينار

تقديرات النفقات 2019 على الصندوق (1) (PAP 2019)	المبالغ المصروفة بعنوان 2019 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
		الفارق (2)-(1)	نسبة الإنجاز (1)/(2)
-تصرف: / - تنمية: **4400**	**مجموع المبالغ المصروفة:** - تصرف: / - تنمية: **1524**	**-2876**	**% 35**
تجدر الإشارة إلى أن مبلغ 4400 كان مسجلا بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2018 حيث كان من المبرمج تنفيذ المشروع خلال نفس السنة، غير أنه لم يتم التوصّل إلى مرحلة فتح الاعتمادات. من ناحية أخرى، واعتبارا الى أن إعداد وثيقة المشروع السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2019 تمّ منتصف سنة 2018، فإنه لم يتم ترسيم تقديرات لهذا المشروع بعنوان سنة 2019			

10) أهمّ ما أنجز بخصوص مشروع التغطية بشبكة البث الإذاعي الرقمي الذي ينجزه الديوان الوطني للإرسال الإذاعي والتلفزي:

التعريف بالمشروع:

يتعلق هذا المشروع بتركيز شبكة وطنية رقمية للبث الاذاعي تمكن من بث باقة رقمية يمكن استغلالها على النطاق الوطني أو الجهوي وتتمثل في إرساء مرسلات رقمية اذاعية جديدة تركز بالمحطات الرئيسية والفرعية تكون ذات قوة ملائمة وتغطية واسعة ويندرج هذا المشروع في إطار مواكبة اعتماد التقنية الرقمية كتكنولوجيا بديلة للنظام التناظري في البث الإذاعي.

مساهمة المشروع في تطوير البنية التحتية للاتصالات وفي دفع الاستثمار والتنمية وتحسين الخدمات:

سيُمكّن المشروع من:

- اندماج التكنولوجيات الرقمية من خلال خزن وتجميع وتمرير كل أنواع المعلومات : صوت ومعطيات معلوماتية.

-تطور سعة شبكات الإرسال من خلال إمكانية بث جملة من البرامج الاذاعية الرقمية مع مجموعة من الخدمات الإضافية في شكل باقات رقمية و ذلك بنفس السعة التي تستعمل عادة لتمرير برنامج واحد بطريقة تناظرية مما يمكن من اقتصاد في استعمال الطيف

الترددي احتراما للتعهدات الدولية خاصة مع الاتحاد الدولي للاتصالات (U.I.T) التي تقتضي ضرورة الانتقال إلى البث الإذاعي الرقمي، وإخلاء الطيف لفائدة الجيل الخامس من الهاتف الجوال

- تحسين جودة الخدمات.

- الاقتصاد في الطاقة.

تقييم تقدم الأشغال (تاريخ ابرام الصفقة ومستوى تقدم الأشغال والصعوبات التي يُواجهها المشروع والأسباب)

قام الديوان الوطني للإرسال الإذاعي والتلفزي باعتماد مراحل الرقمنة التالية لشبكات البث الإذاعي الرقمي:

•المرحلة الأولى:

تمثلت في تركيز وتجربة مرسلات تجريبية للبث الإذاعي الرقمي (حسب تقنية DMB) في كل من محطات بوقرنين، زغوان وكاف الرند في إطار برنامج التعاون الدولي مع RAIWAYإيطاليا وذلك منذ سنة 2009

• المرحلة الثانية:

ابتداء من سنة 2018 وتتعلق بتجديد منصة DAB+ لرأس شبكة البث الرقمي الأرضي واقتناء وحدات دمج ووحدات تشفير وفك الشفرة هذا بالإضافة إلى اقتناء 4 مرسلات إذاعية رقمية لمحطات زغوان وبوقرنين والكشابطة وكاف الرند بقيمة 1325 أ.د.

•المرحلة الثالثة :

تمتد من سنة 2019 وتتمثل في انجاز المشاريع المتعلقة باقتناء مرسلات البث الإذاعي الرقمي تدريجيا لحين بلوغ تغطية شاملة للشبكة، حيث واصل الديوان خلال سنة 2019 انجاز المشروع المتعلق بتجديد منصة DAB+ لرأس شبكة البث الرقمي الأرضي، فتم اقتناء وتركيز واستغلال مرسلات إذاعية رقمية جديدة بعديد المحطات (مثل محطات غرابة، طرزة، عين دراهم وقراعة) بقيمة 650 أد.

كما قام الديوان خلال سنة 2019 باقتناء:

- أجهزة قيس بقيمة 200 أ.د.

- وصلات للربط الهرتزي وتحيين الشبكة الوطنية للحزم الهرتزية و معدات أخرى تبلغ تكلفتها 1700 أ.د وهي معدات خاصة بتطوير و حماية شبكة التغطية الإذاعية إلى جانب شبكة البث التلفزي الرقمي الأرضي.

جدول محوصل لمتابعة صرف منحة صندوق تنمية المواصلات

لفائدة الديوان الوطني للإرسال الإذاعي والتلفزي بالألف دينار

تقديرات النفقات 2019 على الصندوق (1) (PAP 2019)	المبالغ المصروفة بعنوان 2019 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
		الفارق (2)-(1)	نسبة الإنجاز (2)/(1)
حسب وثيقة المشروع السنوي للأداء*: منحة جملية قدرها 37.876 أ.د	مجموع المبالغ المصروفة: المنحة الجملية : 36.738 أ.د	- 1.138	% 97
منحة التصرف: 27.336	منحة التصرف: 28.936		
منحة التنمية: 10.540	منحة التنمية: 7.802		

* تقديرات النفقات بوثيقة الميزانية المحينة للمؤسسة لسنة 2019 والمصادق عليها كانت في حدود: **40.176** ألف دينار

(منحة تصرف: 28.936 + منحة تنمية: 11.240) أي أن نسبة التنفيذ في حدود **91.5 %**

11) أهمّ ما أنجز بخصوص مشروع تركيز منظومة وطنية للاستشعار المبكر لهجمات حجب الخدمة الموزعة attaques de déni de services (DDoS)

التعريف بالمشروع:

اقتناء وتركيز منظومة وطنية للاستشعار المبكر لهجمات حجب الخدمة الموزعة من خلال المعطيات التي تتلقاها الوكالة الوطنية للسلامة المعلوماتية من مشغلي الشبكات العمومية للاتصالات حيث يتم على إثر استشعار هجمة الابلاغ عنها لدى مشغلي الشبكات العمومية للاتصالات قصد أخذ التدابير الفنية اللازمة للتوقي منها.

مساهمة المشروع في تطوير البنية التحتية للاتصالات:

يساهم هذا المشروع في عدم تأثر المنصات التي تأوي الخدمات الالكترونية والخدمات على الخط من هجمات حجب الخدمة الموزعة، بما يساعد على التوقي من المخاطر التي يمكن أن تهدّد أمن الاقتصاد الرقمي وكذلك الأمن العامّ، وهو ما من شأنه تعزيز مناخ ومتطلبات الثقة الرقمية.

تقييم تقدم الأشغال:

تمّ الانتهاء من تركيز المنظومة وربطها بمشغلي الشبكات العمومية للاتصالات وتشغيلها

إنجازات 2019:

تمّ تنفيذ مقتضيات بنود الصفقة المنجزة في الغرض (عدد 2018/01) والمتمثلة في اقتناء المنظومة وتركيزها وربطها مع مشغلي الشبكات العمومية للاتصالات وتشغيلها وانجاز دورات تدريبية وتكوينية لفائدة أعوان الوكالة.

الصعوبات:

تعمل مصالح الوكالة الوطنية للسلامة المعلوماتية على تذليل الصعوبات التنظيمية لتنشيط آليات للتفاعل السريع والمستمر مع المصالح المعنية لدى الشبكات العمومية للاتصالات باعتبار أن هذه المنظومة الأولى من نوعها في بلادنا سواء على المستوى الفني أو التنظيمي، وهو ما يتطلب وقت أطول للقيام بالتجارب الضرورية لذلك.

جدول محوصل لمتابعة صرف منحة صندوق تنمية المواصل

لفائدة الوكالة الوطنية للسلامة المعلوماتية

بالألف دينار

تقديرات النفقات2019 على الصندوق (1) (PAP2019)	المبالغ المصروفة بعنوان2019 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
		الفارق (2)-(1)	نسبة الإنجاز(2)/(1)
حسب وثيقة المشروع السنوي للأداء*: 5 625 - تصرف: 3 535أد - تنمية: 2090 أد	**مجموع المبالغ المصروفة: 4 462,006 أد** - تصرف: 3 303,500أد - تنمية: 1 158,506 أد	**1 162,994 أد**	**% 80**

*** تقديرات النفقات بوثيقة الميز انية التقديرية لسنة 2019 كانت في حدود: 5 430 أد**

12) أهمّ ما أنجز بخصوص مشروع الوكالة الوطنية للاتصالات

التعريف بالمشروع:

تم احداث الوكالة الفنية للاتصالات بمقتضى الأمر عدد 4506 لسنة 2013 المؤرخ في 6 نوفمبر 2013 المتعلق بإحداث الوكالة الفنية للاتصالات وبضبط تنظيمها الإداري والمالي وطرق تسييرها، كما تم تنقيحه وإتمامه بمقتضى الأمر الحكومي عدد 985 لسنة 2017 مؤرخ في 15 أوت 2017

وتُعدّ الوكالة الفنية للاتصالات هيكلا تنفيذيا يؤمّن الدعم الفني للسلطة القضائية قصد معالجة جرائم أنظمة المعلومات والاتصال والبحث فيها، حيث عدّد الفصل 2 من أمر الاحداث المهام المناطة بعهدتها من ذلك بالخصوص:

. تلقي ومعالجة أذون البحث ومعاينة جرائم أنظمة المعلومات والاتصال الصادرة عن السلطة القضائية طبقا للتشريع الجاري به العمل،

. التنسيق مع مختلف مشغلي الشبكات العمومية للاتصالات ومشغلي شبكات النفاذ ومزودي خدمات الاتصالات فيما يتعلق بالمهام الموكولة إلى الوكالة طبقا للتشريع الجاري به العمل،

. استغلال المنظومات الوطنية لمراقبة حركة الاتصالات في إطار احترام المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والأطر القانونية المتعلقة بحماية المعطيات الشخصية.

مساهمة المشروع في تطوير البنية التحتية للاتصالات:

يساهم هذا المشروع في مراقبة حركة الأنترنات وجمع الأدلة من خلال أذون قضائية مُقنّنة.

وبالتالي حماية الفضاء السيبرني والمنظومات الوطنية من المخاطر السيبرنية.

تقييم تقدم الأشغال:

تكتسي مهام الوكالة المتعلقة باستغلال المنظومة الوطنية لمراقبة حركة الاتصالات والارتباط المباشر لمشاريع التنمية بتطوير المنظومة واستغلالها لصبغة خصوصية، علاوة على ارتباط هذه المهام بالقانون الأساسي عدد 63 لسنة 2004 المتعلق بحماية المعطيات الشخصية.

جدول محوصل لمتابعة صرف منحة صندوق تنمية المواصلات

لفائدة الوكالة الفنية للاتصالات

بالألف دينار

تقديرات النفقات2019 على الصندوق (1) (PAP2019)	المبالغ المصروفة بعنوان2019 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
		الفارق (2)-(1)	نسبة الإنجاز (2)/(1)
مجموع منحة الصندوق لفائدة ATT: 58 684 أد - منحة تصرف: 1.482 - منحة تنمية: 57.202	**مجموع المبالغ المصروفة: 5211,616 أد** - تصرف: 1 522 أد - تنمية: 3 689,616 أد	**53 472,384 أد**	**% 8.8**

▪ أهم الإنجازات والأنشطة والمشاريع الكبرى للبرنامج الفرعي 2 " الخدمات البريدية الشاملة":

1) أهمّ الإنجازات والأنشطة والمشاريع التي تتعلق بتوسيع الشبكة البريدية وتوفير التغطية بالخدمات البريدية على مستوى البلديات:

التعريف بالإنجازات والأنشطة والمشاريع:

في إطار توفير وتقريب الخدمات البريدية من المواطن ومعاضدة مجهود الدولة في التهيئة الترابية تم خلال سنة 2019 إنجاز المشاريع والأنشطة التالية:

- تحسين البنية التحتية للشبكة التجارية: وذلك إما عن طريق إعادة بناء المكتب أو تشييد بناء جديد أو تأهيل وتهيئة البناءات، بقيمة استثمار 10,912 م د
- توسيع الشبكة البريدية وتحسين التغطية البريدية عبر اقتناء عقارات ذات صبغة تجارية لإحداث مكاتب بريد بما قيمته 3,001 م د،

- تهيئة المركبات البريدية المندمجة وتطوير منصات الفرز والخدمات اللوجيستية ومراكز التوزيع والترحيل بقيمة جُمليّة قدرت بـ 424 أ د
- وفي إطار مزيد تقريب الخدمات من المواطن، تمّ اقتناء 25 سيارة للبريد المتجول بمبلغ قدره 1,149 م د
- تحسين ظروف العمل بمكاتب البريد، حيث تمّ اقتناء تجهيزات ومعدات استغلال لفائدة مكاتب البريد بمبلغ قدره 3,460 م د.
- تدعيم منظومة السلامة بمختلف هياكل الديوان الوطني للبريد من خلال تركيز أنظمة إنذار ومنظومات مراقبة بصرية باعتمادات قدرت بـ 249 أ د
- تأمين ترحيل وتوزيع البعائث على كامل تراب الجمهورية في أحسن الآجال والعمل على تجديد وتدعيم أسطول النقل بكلفة 2 438 أ د
- كما يعمل البريد التونسي على تعصير البنية التحتية لهياكل الشبكة التجارية باعتماد تصميم هندسي موحد على غرار ما هو معمول به على الصعيد الدولي خاصة في ما يهم فضاء الحريف، حيث شمل هذا التصميم 66 مكتب بريد خلال سنة 2019 وسيتم تعميمها بمعدل 70 مكتب سنويا على كامل الشبكة

هذا وتم خلال سنة 2019تدعيم شبكة البريد بإحداث 15 مكتب بريد:

- 9 مكاتب بريد صنف ب 2: زرمدين المنار (المنستير)، منزل بوزلفة البرتقال والدخلة (نابل) الفحص السعادة (زغوان)، المنطقة السياحية المهدية، مكثر حشاد (سليانة)، سيدي بوزيد الأحواز، تطاوين النور، بورقو مول (مدنين)
- 6 مكاتب بريد صنف س: الشباك الموحد أمد (تونس)، بني إمحمد (قبلي)، أم هاني (بنزرت)، الميدة (قابس)، المغيلة (سيدي بوزيد)، المظهار (مدنين)

مساهمة الإنجازات والأنشطة والمشاريع في تقريب الخدمات البريدية من المواطن والمساهمة في التهيئة التر لية في مجال البريد:

مكّنت المشاريع المنجزة من مزيد تقريب الخدمات البريدية من المواطن وتحسين جودة الخدمات وتفادي الاكتظاظ بمكاتب البريد.

تقييم تقدم الأشغال للأنشطة والمشاريع:

تم تحقيق نسبة إنجاز للمشاريع تقدر بـ 52 % في المقابل شهدت بعض المشاريع تأخرا في الإنجاز ويعود ذلك أساسا إلى:

- إقرار طلبات عروض غير مثمرة واللجوء إلى إعادتها
- عدم إيفاء المزودين بتعهداتهم في الآجال
- التأخير في الإعلان عن طلب العروض

2) أهمّ الإنجازات والأنشطة والمشاريع التي تتعلّق بتعميم وسائل الدفع الإلكتروني على مستوى مكاتب البريد:

التعريف بالإنجازات والأنشطة والمشاريع:

في إطار التشجيع على استعمال قنوات الدفع الالكتروني وتقليص تداول الأوراق المالية تم استثمار 2,619 م د لاقتناء موزعات مالية للأوراق النقدية و385 أ د لتطوير أنظمة النقديات.

كما تم في نفس الإطار وبالتنسيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية إصدار بطاقة مسبقة الدفع"Carte Sociale " لفائدة المنتفعين بالبرنامج الوطني لمساعدة العائلات المعوزة ومحدودة الدخل للحصول على مبالغ الحوالات الصادرة لفائدتهم وتشجيعهم على استعمال قنوات الدفع الإلكتروني وتقليص تداول الأوراق المالية بمكاتب البريد بمبلغ قدره 2,093 م د

تم تدعيم شبكة النقديات للبريد التونسي لتبلغ 400 موزع آلي للأوراق المالية مع موفى سنة 2019 مقابل 324 سنة 2018

يبلغ العدد الجملي للآلات طرفية للدفع الإلكتروني بمكاتب البريد 102 آلة.

مساهمة الإنجازات والأنشطة والمشاريع في دفع الاستثماروالتنمية وتحسين الخدمات:

ساهمت مختلف الأنشطة والمشاريع في التشجيع على المعاملات الإلكترونية وتخفيف الضغط على مكاتب البريد حيث تتضمن الموزعات الآلية على وظائف مختلفة.

تقييم تقدم الأشغال للأنشطة والمشاريع:

- التأخير في إصدار إعلان طلب عروض لاقتناء موزعات آلية للأوراق المالية (قسط 3)
- التأخير في إصدار إعلان طلب عروض لاقتناء الآلات الطرفية للدفع الالكتروني (قسط 2)

جدول محوصل لمتابعة صرف منحة صندوق تنمية المواصلات

لفائدة الديوان الوطني للبريد

بالألف دينار

تقديرات النفقات2019 على الصندوق (1) (PAP2019)	المبالغ المصروفة بعنوان2019 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
		الفارق (2)-(1)	نسبة لإنجاز(2)/(1)

حسب وثيقة PAP 2019 : منحة تنمية 42 000	0	42 000	% 0

ورد بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2019 برمجة منحة تنمية لفائدة البريد التونسي في حدود 42 000 أ د. هذا واعتبارا إلى أن وثيقة المشروع السنوي للأداء لسنة PAP 2019 أُعدّت خلال شهر أكتوبر 2018، فقد تم تحيين تقديرات ميز انية التنمية المبرمجة صلب وثيقة الميز انية للديوان الوطني للبريد لسنة 2019 والمصادق عليها بمقتضى مقرر السيد وزير تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي عدد 18 بتاريخ 5 فيفري 2019، لترتفع إلى 62000 أ د، منها 48 840 أ د منحة على مقابيض صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيات المعلومات والاتصال.

غير أنه وبالرغم من إنجاز برنامج استثماري قدّر بـ 32 261 أ د على موارد البريد التونسي فإنه لم يتم سنة 2019 تنزيل أي اعتمادات من صندوق تنمية المواصلات لفائدة الديوان الوطني للبريد.

3-نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية برنامج البنية التحتية الاتصالية والبريدية لسنة 2019:

1.3. تقديم لتنفيذ ميز لية البرنامج:

جدول عدد 3: تنفيذ ميز لية البرنامج لسنة 2019 مقارنة بالتقديرات - التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

بيان النفقات	تقديرات2019 (ق.م. الأصلي) (1) *	تقديرات 2019 (ق.م. التكميلي)	إنجازات2019(2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
				المبلغ: (2) - (1)	نسبة الإنجاز:% (2) / (1)
العنوان الأول نفقات التصرف	319,188	319,188	369,752	50,564	% 116
تأجير عمومي	319,188	319,188	369,752	50,564	% 116
وسائل مصالح	0	0	0	0	
تدخل عمومي	0	0	0	0	
العنوان الثاني نفقات التنمية	0	0	0	0	
استثمارات مباشرة	0	0	0	0	
تمويل عمومي	0	0	0	0	
على موارد القروض الخارجية الموظفة	**				
مجموع النفقات على الموارد العامة لميزانية الدولة	319,188	319,188	369,752	50,564	% 116
نفقات صناديق الخزينة	166 294	166 294	74 083,455	- 92 210,545	% 44.5
على مشاريع البرنامج	22 109	22 109	26 147,833	4 038,833	% 118.3
منح لفائدة المؤسسات المدرجة بالبرنامج 1 (منحة التصرف+ منحة التنمية)	144 185	144 185	47 935,622	- 96 249,378	% 33.25
المجموع العام (الميزانية العامة + الصندوق)	166 613,188	166 613,188	74 453,207	- 92 159,981	%44.7

(*): حسب وثيقة PAP 2019

** مع الاشارة إلى أنه تم بوثيقة PAP 2019 تسجيل مبلغ 1000 أ د على موارد القروض الخارجية بالنسبة للبرنامج الاول، غير أنه وتبعا لترسيم جميع موارد القرض الخارجي ضمن منظومة أمد وادب سنة 2019 ضمن برنامج الحكومة الإلكترونية فقد تم عدم تسجيلها ببرنامج البنية التحتية الاتصالية والبريدية حتى لا يتم احتسابه مرتين بالميزانية العامة للمهمة

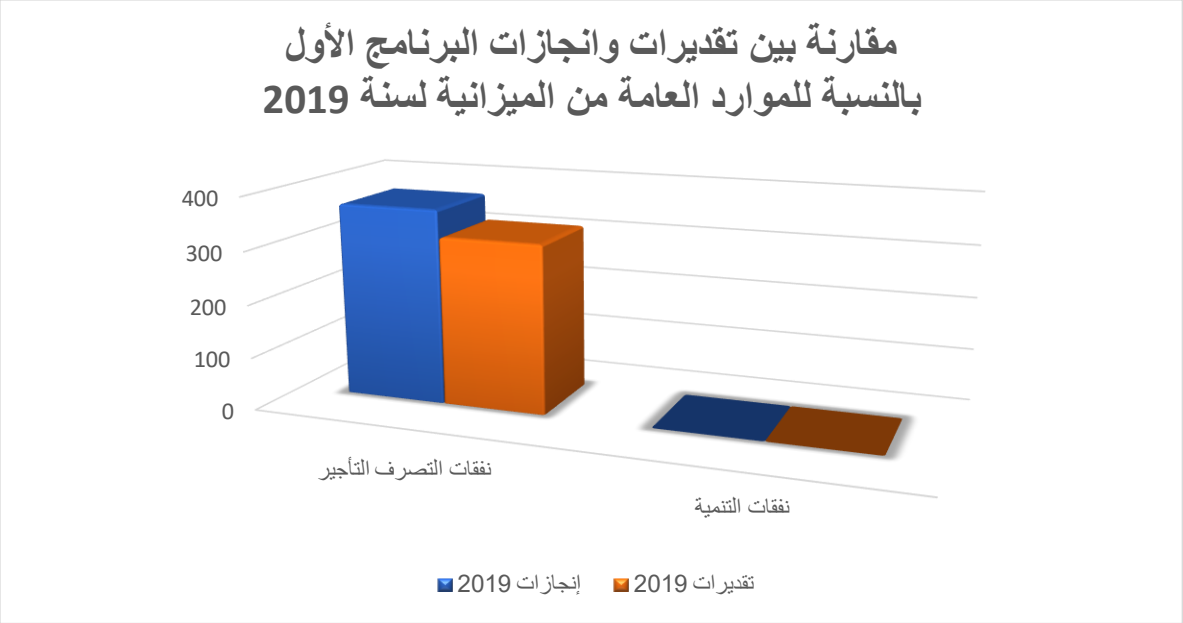

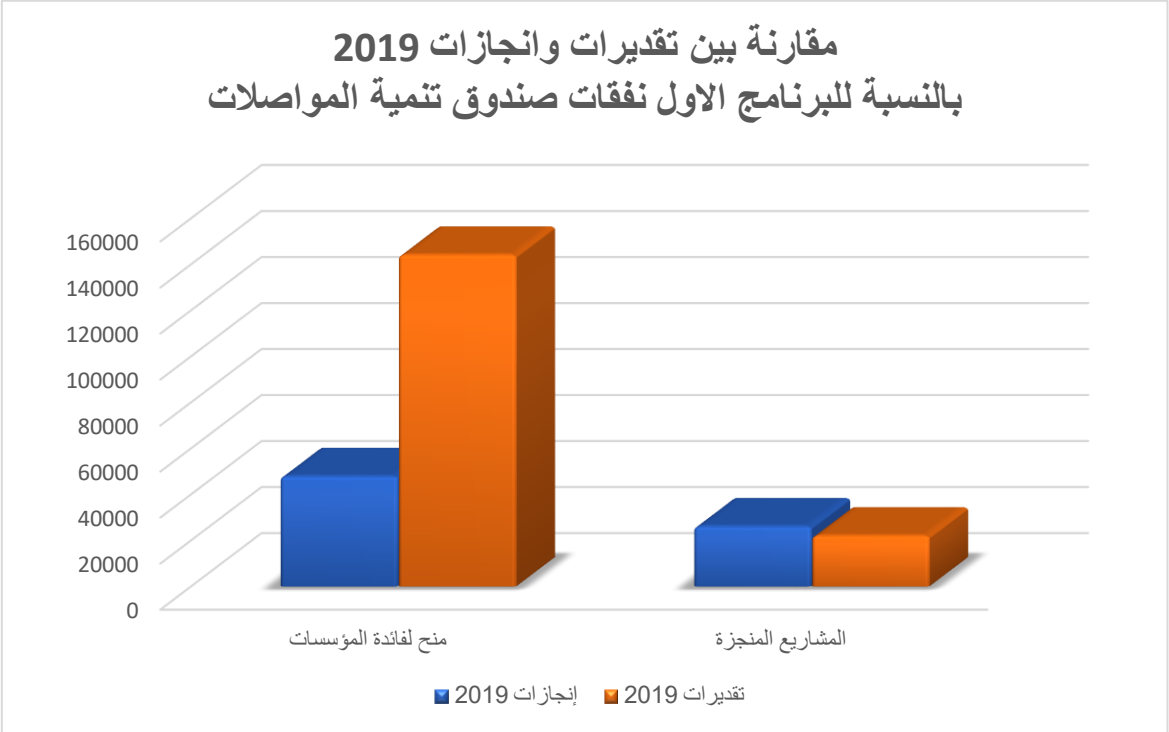

جدول عدد 4: تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2019 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج الفرعية (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البرامج الفرعية	تقديرات 2019 (ق.م. الأصلي) (1)	تقديرات 2019 (ق.م. التكميلي)	إنجازات 2019(2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
				المبلغ: (2) - (1)	نسبة الإنجاز: (1)/(2)%
البرنامج الفرعي1-1: البنية التحتية للاتصالات	124613,188	124613,188	74 453,207	- 50 159,981	% 59.7
تصرف:	319,188	319,188	369,752	50,564	% 116
تنمية	0	0	0	0	% 0
موارد القروض الخارجية	0	0	-	-	-
صندوق تنمية المواصلات	124 294	124 294	74 083,455	- 50 210,545	% 60
البرنامج الفرعي1-2: الخدمات البريدية الشاملة	42000	42000	0	- 42 000	% 0
تصرف:	0	0	0	0	% 0
تنمية	0	0	0	0	% 0
صندوق تنمية المواصلات	42 000	42 000	0	- 42 000	% 0
مجموع البرنامج	166 613,188	166 613,188	74 453,207	- 92 159,981	% 44.7

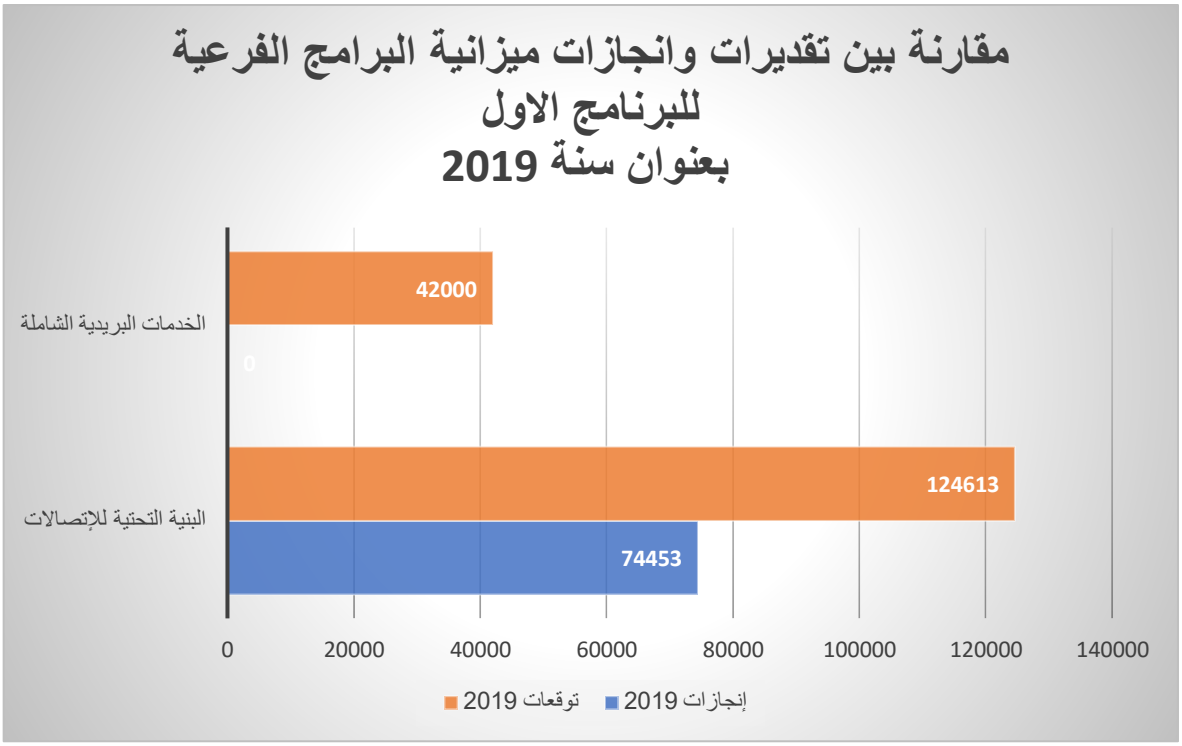

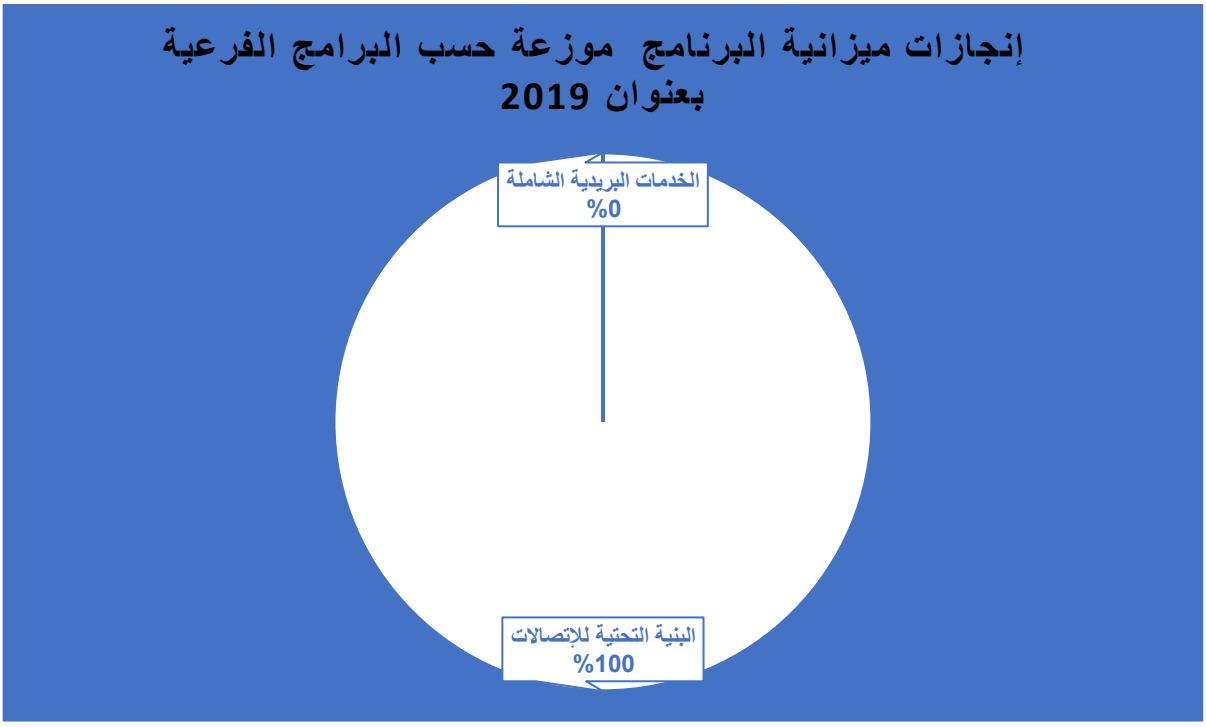

يتبين من هذا الرسم البياني أن ميزانية برنامج البنية التحتية الإتصالية والبريدية المنجزة سنة 2019 تتكون فقط من ميزانية البرنامج الفرعي الأول البنية التحتية الإتصالية.

أما **ميزانية البرنامج الفرعي الثاني الخدمات البريدية الشاملة** والمتمثلة في منحة لفائدة الديوان الوطني للبريد من صندوق تنمية المواصلات قدرت بـ 42 م د فتجدر الملاحظة أنه بالرغم من عدم تحصل الديوان على المنحة المبرمجة لفائدته، فقد تمكن البريد التونسي سنة 2019 من إنجاز أنشطة و مشاريع بكلفة جملية فاقت 32 ألف دينار من موارده الذاتية والتي مكنته من تحقيق أرقام إيجابية لمؤشرات قيس الأداء الراجعة له بالنظر والمساهمة في تحقيق أهداف البرنامج الفرعي الخدمات البريدية الشاملة.

2.3. تقديم لنتائج القدرة على الأداء وتحليلها:

الهدف 1-1-1: تطوير البنية التحتية للاتصالات:

توفير البنى التحتية واللوجستية لتعزيز مناخ ومتطلبات الثقة الرقمية بما يساعد على التوقي من المخاطر التي يمكن أن تهدّد أمن الاقتصاد الرقمي وكذلك الأمن العامّ، وهو هدف يرجع بالأساس إلى ما ورد بمقتضيات مجلة الاتصالات التي توجب توفير الخدمات الشاملة.

	مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	تقديرات المؤشرات 2018	إنجازات 2018	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات%	تقديرات المؤشرات 2019	إنجازات 2019	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات%
الهدف 1-1-1 : تطوير البنية التحتية للاتصالات	المؤشر 1.1.1.1 : نسبة تغطية المناطق البيضاء	نسبة مائوية	% 70	% 54	% 77.14	%100	% 82	**% 82**
	المؤشر 2.1.1.1: نسبة ربط الإدارات والمؤسسات العمومية بالشبكات الوطنية المندمجة للإدارة (سنة 2018 غير معنية بهذا المؤشر)	نسبة مائوية	% 25.7	%	%	% 68.5	%37.5	**% 55**
	المؤشر 3.1.1.1: عدد الهواتف الجوالة واللوحات الرقمية المصادق عليها من طرف مركز الدراسات والبحوث للاتصالات	عدد	2 ,6 مليون	2,595 مليون	% 100	2,8 مليون	2,650 مليون	**% 95**
	المؤشر 4.1.1.1: نسبة انجاز المشروع.	نسبة مائوية	%85	% 44,8	% 52,7	%90	% 8.8	**% 9,7**
	المؤشر .5.1.1.1.: نسبة التغطية بشبكة البث الإذاعي الرقمي	نسبة مائوية	% 52	%52	%100	% 82	% 82	**%100**
	المؤشر6.1.1.1: نسبة الاستجابة للحوادث السيبرنية من نوع حجب الخدمة الموزعة.	نسبة مائوية	-	-	-	%70	% 0	**% 0**

تحليل وتفسير النتائج التي تم تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2019:

✓ **المؤشر 1.1.1.1: نسبة تغطية المناطق البيضاء:**

تم تسجيل نسبة إنجاز 82 % ويعود ذلك لجملة من الأسباب من أهمها:

* التعاطي مع إشكالية تخصيص الأراضي المتعلقة بتركيز شبكات الاتصالات التي اعترضت المشغل.

* بطء الإجراءات الإدارية في الحصول على التراخيص (تعدد الأطراف المتدخلة)

* اشكالية ايصال الكهرباء لبعض المواقع والتأخير الحاصل قصد ربطها بالشبكة الكهربائية

✓ **المؤشر 2.1.1.1: نسبة ربط الإدارات والمؤسسات العمومية بالشبكات الوطنية المندمجة للإدارة:**

بالنسبة لهذا المؤشر فقد تم اعتماد جملة من المشاريع مجمّعة معا، حيث تم تقدير ربط قرابة 3006 موقع وذلك من خلال: (1) تركيز الشبكة الوطنية المندمجة للإدارة (RNIA2)،

(2) تركيز مركز تشغيل الشبكة (NOC)،

(3) تركيز الشبكة الوطنية المندمجة للإدارة بلديات (RNIA3)،

(4) تركيز الشبكة الوطنية المندمجة للإدارة عدالة (RNIA4).

(5) تركيز شبكة لـ1200 مدرسة وأخرى لـ100 مؤسسة شبابية نموذجية EDUNET 10 .

تم خلال سنة 2019 تركيز 1123 موقعا وبالتالي تسجيل نسبة إنجاز قدرت بـ55 % ويعود ذلك لجملة من الأسباب من أهمها:

* تعطّل مشروع الشبكة الوطنية المندمجة للإدارة عدالة (RNIA4)، كما تم بيانه آنفا

* تأجيل تنفيذ مشروع EDUNET 10 إلى سنة 2020 اعتبارا إلى برمجة توسيع مجاله والبحث عن الموارد الكفيلة بتمويله من قروض خارجية

* تسجيل تقليص طفيف في عدد المواقع الدنيا بالنسبة لمشروعي RNIA II وRNIA III بحوالي 41 موقع

كما أن نسق تنفيذ مشروع الشبكة الإدارية المندمجة II لم يكن بالكيفية المأمولة **ويعود ذلك** بالأساس إلى تغيير في بعض مواقع المشروع بعد بدء أشغال الربط بالشبكة أو حتى بعد نهاية الأشغال وتسلم الخدمات مما تسبب في إعادة الأشغال من طرف مجمع الاتصالات حيث تم إعادة ربط المؤسسات المعنية

أخذا بعين الاعتبار العناوين الجديدة كما طلبت بعض المؤسسات نقلة خزائن الشبكة بعد تركيزها وتشغيلها.

✓ **المؤشر 3.1.1.1: عدد الهواتف الجوالة واللوحات الرقمية المصادق عليها من طرف مركز الدراسات والبحوث للاتصالات:**

تم تسجيل نسبة إنجاز تقدّر بـ 95%بالنسبة لسنة 2019، ويعود ذلك الانخفاض مقارنة بالتقديرات إلى جملة من الأسباب من أهمها:

- تطور موازي لنسبة المبيعات المسجلة في السوق للهواتف الجوالة واللوحات الرقمية المصادق عليها من طرف مركز الدراسات والبحوث للاتصالات .

كما أن نسق تنفيذ مشروع تركيز منظومة خاصة لمكافحة الأجهزة الجوالة المسروقة والمتأتية من السوق الموازية وغير المصادق عليها لم يكن بالكيفية المأمولة ويعود ذلك بالأساس إلى:

- عدم تمكن المركز من الشروع في استغلال المشروع رغم تقدم نسبة إنجاز تركيز المنظومة بما يقارب 80%
- كما تجدر الإشارة إلى أن الحملة التحسيسية للتعريف بالمشروع لم تنطلق بعد (في انتظار استكمال المشروع) وقد بادر المركز بإعلان طلب عروض بغرض تصميم وإنجاز وطباعة وسائط اشهارية بتاريخ 02 ديسمبر 2019.

✓ **المؤشر 4.1.1.1: نسبة انجاز المشروع:**

تم تسجيل نسبة إنجاز تقدّر بـ 9,7 %بالنسبة لسنة 2019، ويعود ذلك الانخفاض مقارنة بالتقديرات إلى جملة من الأسباب من أهمها:

*عدم توفر الموارد البشرية المختصة في المجال اللازمة لإنجاز المشروع واستغلاله

✓ **المؤشر 5.1.1.1: نسبة التغطية بشبكة البث الإذاعي الرقمي:**

تم تسجيل نسبة إنجاز تقدّر ب 100 %بالنسبة لسنة 2019، مقارنة بالتقديرات التي وضعها الديوان الوطني للإرسال الإذاعي والتلفزي، وذلك بعد انجاز المشاريع المتعلقة بـ:

- اقتناء وتركيز مرسلات إذاعية رقمية
- اقتناء أجهزة قيس

- اقتناء وصلات للربط الهرتزي وتحيين الشبكة الوطنية للحزم الهرتزية

✓ **<u>المؤشر 6.1.1.1</u>: نسبة الاستجابة للحوادث السيبرنية من نوع حجب الخدمة الموزعة:**

لم يتم تسجيل نسبة إنجاز لهذا المؤشر بالنسبة لسنة 2019، حيث كانت 0 %، ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب من أهمها:

* تسجيل تعطيل في انجاز الصفقة رغم أنه تمّ الاعلان عن نتائجها في بداية سنة 2019، وذلك على إثر تشكي أحد المشاركين فيها إلى هيئة المتابعة والمراجعة، وقد تطلب معالجة الملف مع الهيئة المذكورة حوالي 03 أشهر تمّ على إثرها رفض العريضة وتأكيد نتائج إسناد الصفقة.

* كما شهد نسق أشغال التركيز التي تمّ القيام بها بالشراكة مع مشغلي الشبكات العمومية للاتصالات بعض البطء ويعود ذلك بالأساس الى أسباب فنيّة.

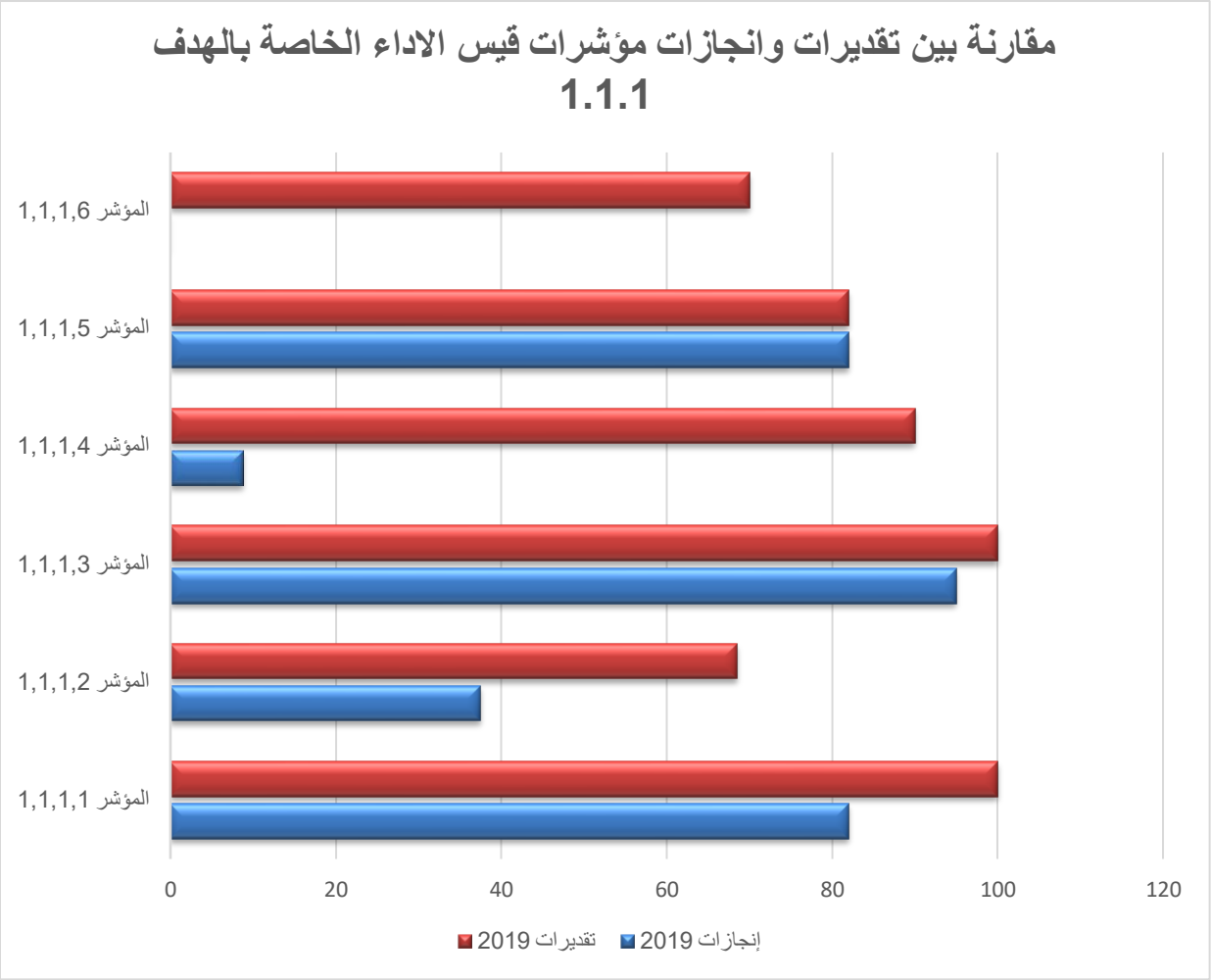

الهدف 1.2.1: تقريب الخدمات البريدية من المواطن والمساهمة في التهيئة التر ليّة في مجال البريد:

- يعمل البريد التونسي على توفير الخدمات البريدية والمالية البريدية وغيرها من الخدمات ذات الطابع الاجتماعي على كامل تراب الجمهورية التونسية وتحرص الدولة بشكل خاص على توفّر تلك الخدمات وتأمينها بالمناطق الريفية والتي تكون ذات مردودية اقتصادية ضعيفة.
- كما يسعى البريد التونسي إلى مسايرة الشبكة التجارية للتطور التكنولوجي والنمو الاقتصادي والعمراني مع الحرص على توفير الخدمة البريدية بالجودة المطلوبة وبأفضل الأسعار.

الهدف 1.2.1: تقريب الخدمات البريدية من المواطن والمساهمة في التهيئة التر ليية في مجال البريد	مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	تقديرات المؤشرات 2018	إنجازات 2018	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات%	تقديرات المؤشرات 2019	إنجازات 2019	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات%
	المؤشر 1.1.2.1: نسبة البلديات التي تتمتع بتغطية بريدية مكتب بريد لكلّ 10 آلاف ساكن أو أقلّ	نسبة مائوية	%55	%55	%100	%57	%57	%100
	المؤشر 2.1.2.1: نسبة مكاتب البريد المُجهزة بوسائل الدفع الإلكتروني	نسبة مائوية	%61	%39	%64	%90	%46	%51

المؤشر 1.1.2.1: تقريب الخدمات البريدية من المواطن والمساهمة في التهيئة التر لية في مجال البريد

تم تسجيل نسبة إنجاز تقدّر بـ 100 % بالنسبة لسنة 2019، ويعود ذلك بالأساس إلى:

* إحداث مكاتب بريد في البلديات التي تعاني من نسبة تغطية ضعيفة

المؤشر 2.1.2.1: نسبة مكاتب البريد المُجهزة بوسائل الدفع الإلكتروني

تم تسجيل نسبة إنجاز تقدّر ب 51 % بالنسبة لسنة 2019، ويعود هذا الانخفاض مقارنة بالتقديرات إلى جملة من الأسباب من أهمها:

- التأخير في إصدار إعلان طلب عروض لاقتناء موزعات آلية للأوراق المالية (قسط 3)
- التأخير في إصدار إعلان طلب عروض لاقتناء الآلات الطرفية للدفع الالكتروني (قسط 2)

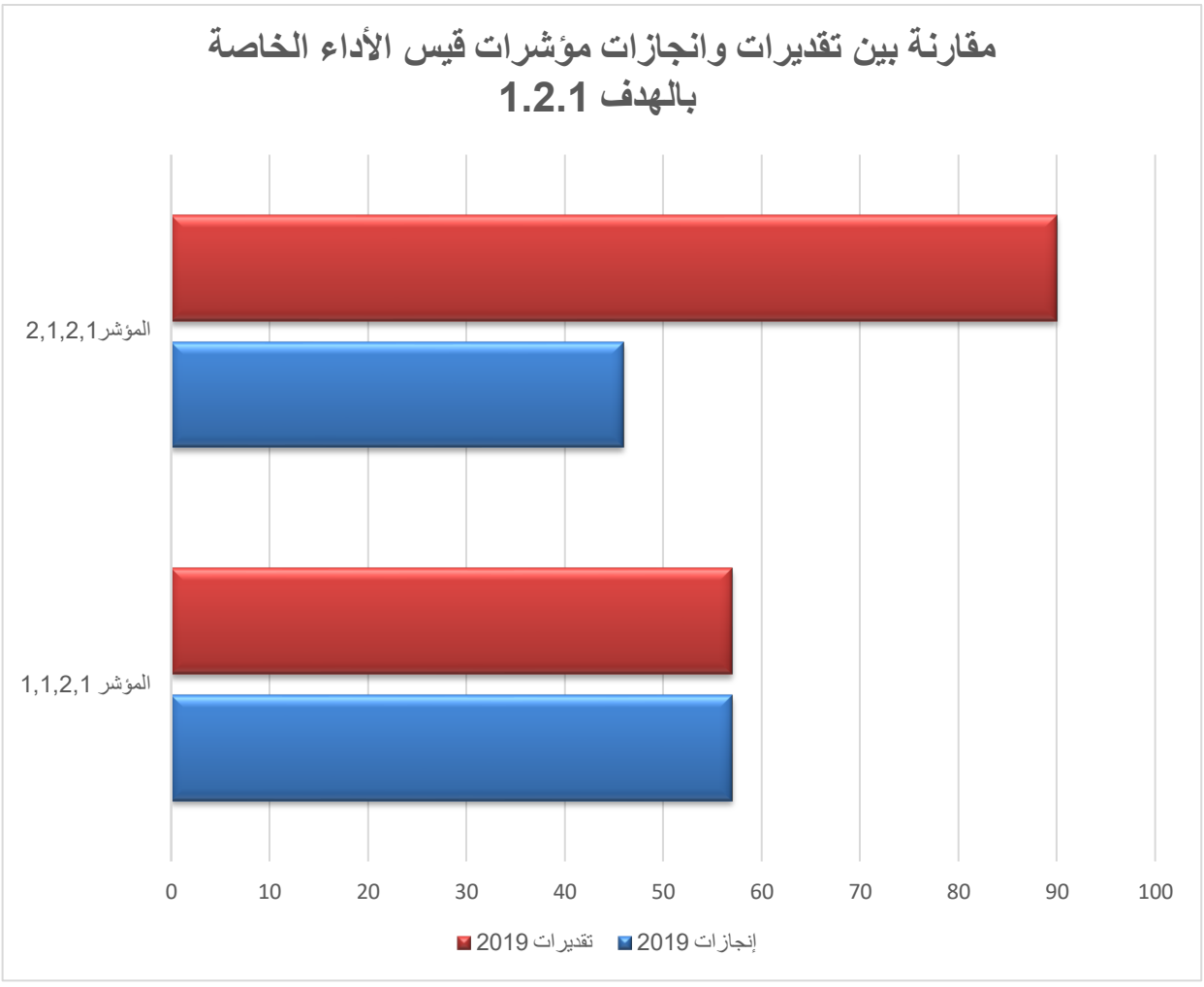
مقارنة بين تقديرات وانجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف 1.2.1
المؤشر2,1,2,1
المؤشر 1,1,2,1
0
10
20
30
40
50
60
70
80
90
100
تقديرات 2019
إنجازات 2019

4- التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء :

➢ التوجهات المستقبلية لتحسين أداء البرنامج الفرعي1-1: البنية التحتية للاتصالات

الإشكاليات	المقترحات لتدارك الإشكاليات تدابير/أنشطة / تدخلات
بالنسبة لمشاريع الشبكات الوطنية المندمجة للإدارة II وIII وتغطية المناطق البيضاء	
هناك تغيير متواصل في عناوين المواقع أثناء الإنجاز	دعوة مستمرة على الإعلام المبكر بالتغيير قصد أخذ التدابير اللازمة
اعتراض المواطنين عند إقامة الشبكات	دعوة السلط المحلية للتدخل قصد تمكين المزودين من تركيز المحطات
بطء الإجراءات الإدارية في الحصول على التراخيص للقيام بالأشغال العامة (تعدد الأطراف المتدخلة: البلديات، الوكالة الوطنية للترددات.....) مما يؤثر على آجال إنجاز الخدمات	التنسيق مع الأطراف المعنية لتسريع التراخيص وتمكين المزودين من تركيز الخطوط
طول اجراءات خلاص فواتير الخدمات المنجزة	اعداد دليل إجراءات لمرحلة خلاص المشاريع وحوكمة التصرف في صندوق تنمية المواصلات والتنسيق مع جميع الأطراف المتدخلة للتسريع في استخلاص الخدمات المنجزة
بالنسبة للمشاريع الجديدة	
طول إجراءات ابرام الصفقات العمومية سواء المنجزة على موارد صندوق تنمية المواصلات أو تلك المنجزة على موارد القرض الخارجي	التفكير في إمكانية وضع إجراءات خاصة بمجال تكنولوجيات الاتصال تتسم بالمرونة بحيث تقتصر فيها الأجال والاجراءات نظرا لسرعة تطور مجال التكنولوجيات وبالتالي فقدان بعض المشاريع الجدوى المنشودة منها في صورة التأخير في الانجاز

➢ التوجهات المستقبلية لتحسين أداء البرنامج الفرعي1-2: الخدمات البريدية الشاملة

الإشكاليات	المقترحات لتدارك الإشكاليات تدابير/أنشطة / تدخلات
- تراجع أداء المرفق العام نظرا لوجود إطار تشريعي وترتيبي غير ملائم. - وجود منافسة في مجال خدمات البريد السريع والطرود البريدية خاصة في المناطق ذات المردودية العالية - وجود متدخلين جدد في مجال الخدمات المالية على غرار Etablissements de paiements/Bureaux de change	- مراجعة الإطار القانوني فيما يتعلق بالخدمات البريدية الشاملة واعتبارها كمرفق عمومي لفائدة كافة المواطنين - إضفاء مرونة على مستوى التصرف من خلال تغيير الشكل القانوني للمؤسسة البريدية في شكل مؤسسة خفية الإسم تمتلك الدولة رأس مالها كليا، خاصة بالنسبة للمجالات التنافسية

البرنامج عدد 2:

الاقتصاد الرقمي

رئيس البرنامج: السيد سامي الغزالي

المدير العام للاقتصاد الرقمي والاستثمار والإحصاء

مرجع التسمية: المقرر عدد 57 بتاريخ 06 جوان 2018

خارطة البرنامج:

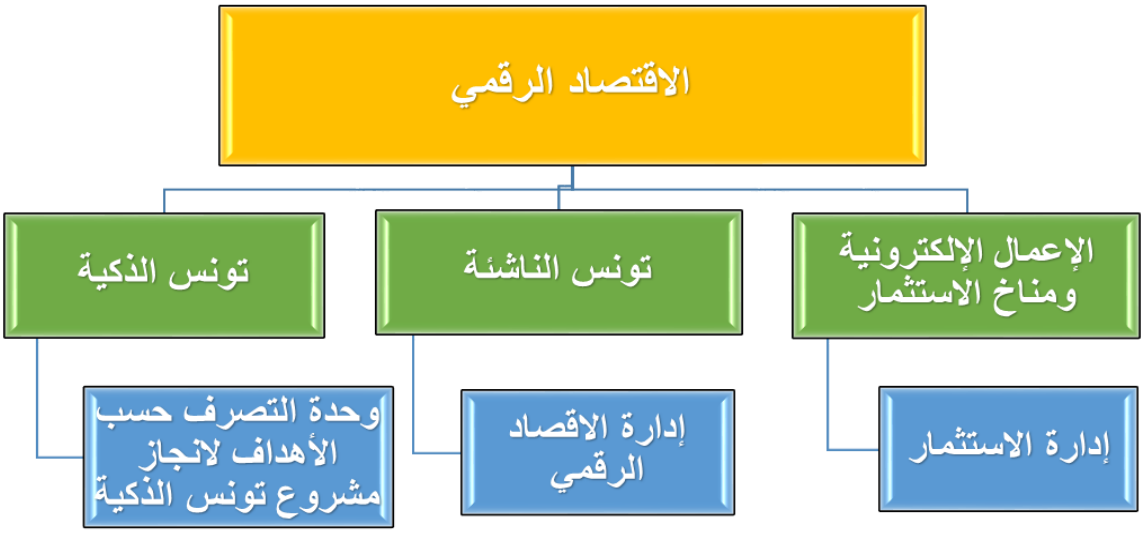

قطب الغزالة لتكنولوجيات الاتصال *

مركز الإعلام والتكوين والتوثيق والدراسات في تكنولوجيا المواصلات *

"تونس للأقطاب التكنولوجية الذكية"

(*) مؤسستين تم إدماجهما سنة 2019 بمقتضى الأمر حكومي عدد 352 لسنة 2019 مؤرخ في 29 مارس 2019 المتعلق بإحداث مؤسسة القطب التكنولوجي **"تونس للأقطاب التكنولوجية الذكية"** وبضبط تنظيمها الإداري والمالي وطرق تسييرها

1. التقديم العامّ لبرنامج الاقتصاد الرقمي

1-1. أهمّ أهداف البرنامج:

تندرج إستراتيجية برنامج الاقتصاد الرقمي ضمن توجهات المخطط الوطني الاستراتيجي لقطاع تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي"تونس الرقمية 2020" وضمن المخطط الوطني للتنمية 2016-2020.

وتتمثل أساسا في نشر الثقافة الرقمية عبر تعميم استعمالات تكنولوجيات المعلومات والاتصال في عديد المجالات كالمسارات التعليمية ورقمنة المحتويات البيداغوجية وعلى مساندة خلق القيمة المضافة عبر تشجيع بعث المشاريع ودفع التجديد ودعم الإبداعوفي هذا الإطار تتمحور أهم أهداف وأولوياتبرنامج الاقتصاد الرقمي بشكل عام فيما يلي:

- تطوير مناخ الأعمال والإحاطة بالمؤسسات وتعزيز قدراتها التنافسية في مجال الاقتصاد الرقمي.
- دعم استعمالات تكنولوجيا المعلومات في القطاعين العام والخاص ولدى العموم.
- تدعيم وتطوير برامج البحث والتطوير والتجديد مع تحسين جودة التكوين بالتنسيق مع المؤسسات والهياكل المعنية.
- تقليص البطالة وخلق مواطن شغل في المجال الرقمي وفي مجال نقل الخدمات خارج بلد المنشأ،) ومساندتها والمساعدة على بعث مؤسسات وطنية عبر تحفيز الاستثمار في المجال والتسويق للوجهة التونسية كقطب متميز في الإقليم.

1-.2البرامج الفرعية المُكونة لبرنامج الاقتصاد الرقمي:

يشتمل برنامج الاقتصاد الرقمي على ثلاث برامج فرعية:

البرنامج الفرعي 1 : الأعمال الإلكترونية ومناخ الاستثمار

رئيس البرنامج الفرعي السيد شكري بن منصور

البرنامج الفرعي 2 : تونس الناشئة

رئيس البرنامج الفرعي السيد وسام المكي

البرنامج الفرعي 3: تونس الذكية

رئيسة البرنامج الفرعي السيدة ريم الجرو

البرنامج الفرعي 1:الأعمال الإلكترونية ومناخ الاستثمار

يهدف البرنامج الفرعي عدد 1 بالخصوص في المساهمة في دفع الاستثمار في مجال الاقتصاد الرقمي وذلك من خلال:

- الإحاطة بالمؤسسات وتعزيز قدراتها التنافسية
- متابعة إنجاز مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في ميدان الاقتصاد الرقمي
- تقديم المقترحات الهادفة لمزيد النهوض بمشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص

البرنامج الفرعي 2: تونس الناشئة

يهدف البرنامج الفرعي عدد 2 لجعل تونس منصة افريقية لاحتضان المؤسسات الناشئة من خلال:

- الإدماج الجغرافي من خلال جعل تونس نقطة جذب لتركيز المؤسسات الناشئة HUB

البرنامج الفرعي3:تونس الذكية

يهدف البرنامج الفرعي عدد 3إلى دعم الاستثمار وخلق مواطن شغل في مجال الاقتصاد الرقمي ، وقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال والمساعدة على بعث مؤسسات وطنية متميزة ومساندتها، وذلك من خلال:

- دعم الاستثمار وخلق مواطن شغل في مجال الاقتصاد الرقمي ، وقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال
- المساعدة على بعث مؤسسات وطنية متميزة ومساندتها، وذلك عبر أهم الإجراءات والآليات التالية:
  - ✓ الإحاطة بالمؤسسات الموقعة على الاتفاقية الإطارية لمشروع تونس الذكية
  - ✓ وضع آليات لتحفيز المستثمرين على غرار منح انتداب ومساهمة في تكاليف التكوين لتلبية حاجياتهم في اليد العاملة المتخصصة،
  - ✓ العمل على ملائمة برامج التعليم العالي وكذلك التكوين المهني في تكوين الكفاءات 3 لاحتياجات قطاع تكنولوجيات المعلومات والاتصال ولاسيما في مجال نقل الخدمات خارج بلد المنشأ،
- إطلاق حملات ترويجية للتسويق لتونس كوجهة للاستثمار،
- توفير الفضاءات التكنولوجية المناسبة لانتصاب المؤسسات وفقا للمعايير الدولية.

2- تقديم عام للإنجازات الاستراتيجية الخاصة ببرنامج الاقتصاد الرقمي:

2-1.أهمّ الإصلاحات والأهداف الاستراتيجية التي تمّ تحقيقها والتي لها علاقة مباشرة بالبرنامج:

وهي مُبوّبة حسب البرامج الفرعية كالآتي:

أهمّ الإصلاحات والأهداف الاستراتيجية الخاصة بالبرنامج الفرعي عدد1 "الأعمال الإلكترونية ومناخ الاستثمار":

- تطوير وسائل الدفع الإلكتروني أو بواسطة الهاتف الجوال.
- تكثيف استعمال الوسائط الإلكترونية خاصة من طرف المؤسسات الخاصة، بما يساهم في دفع الاستثمار في مجال الوسائط الإلكترونية ذات العلاقة
- تبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بممارسة هذه الأنشطة سيساهم في الترفيع في نسبة الاستثمار.
- للمساعدة على خلق المؤسسات ودعم المبادرة الخاصة انعكاسات إيجابية على مستوى الترفيع في إحداث مواطن الشغل خاصة بالنسبة لحاملي الشهادات العليا في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

أهمّ الإصلاحات والأهداف الاستراتيجية للبرنامج الفرعي عدد 2"تونس الناشئة":

تتمثّل أهمّ الإصلاحات والأهداف الاستراتيجية التي تمّ تحقيقها في هذا المجال سنة 2019فيما يلي:

مبادرة تونس الناشئة:

تهدف هذه المبادرة إلى جعل تونس قطب امتياز للمؤسسات الناشئة وجلب الاستثمارات وذلك من خلال خلق مناخ محفز للمبادرة الخاصة لبعث هذا الصنف من المؤسسات الذي يقوم منواله الاقتصادي على الابتكار والتجديد واعتماد التكنولوجيات الحديثة وتسيره كفاءة عالية.

- تقوم مبادرة "تونس الناشئة" على العناصر الأساسية التالية :

- الإطار القانوني للمؤسسات الناشئةStart Up Act: إطار قانوني ملائم لبعث وتطوير المؤسسات الناشئة على الصعيد المحلي والدولي والعمل على دفع ثقافة الابتكار والتجديد. وقد صدر القانون عدد 20 لسنة 2018 المتعلق بالمؤسسات الناشئة بتاريخ 17 أفريل 2018. وقد صدر أمر حكومي عدد 840 لسنة 2018 مؤرخ في 11 أكتوبر 2018 يتعلق بضبط شروط وإجراءات وآجال

إسناد وسحب علامة المؤسسة الناشئة والانتفاع بالتشجيعات والامتيازات بعنوان المؤسسات الناشئة وبضبط تنظيم وصلاحيات وكيفية سير أعمال لجنة إسناد علامة المؤسسة الناشئة.

- صندوق AnavaTunisia: صندوق صناديق مختص في الاستثمار في المؤسسات الناشئة المجددة بالتعاون مع صندوق الودائع والأمانات، الذي يمثل إطارا جديدا للتمويل والإحاطة بالمؤسسات الناشئة. سيعنى هذا الصندوق بتمويل مؤسسات الاستثمار التي ستتخصّص في تمويل المؤسسات الناشئة.
- تأهيل الكفاءات: إطلاق ودعم المبادرات التي تعمل من أجل تأهيل الكفاءات.
- الإدماج الجغرافي: وضع آليات بمشاركة الجامعات، مخابر البحث، مراكز العمل عن بعد والأقطاب التكنولوجية تجعل حركية المؤسسات الناشئة تشمل كافة الولايات ولا تقتصر على تونس العاصمة.

في نفس السياق، تعمل الوزارة على وضع آلية لمتابعة المؤسسات الناشئة والباعثين الشبان الذين يمرون بوضعية تصفية وذلك عبر تفعيل آلية ضمان المؤسسات الناشئة وذلك بالتنسيق مع وزارة المالية والشركة التونسية للضمان. تهدف هذه الآلية إلى تشجيع مختلف مؤسسات الاستثمار على الاستثمار في المؤسسات الناشئة.

أهمّ الإصلاحات والأهداف الاستراتيجية للبرنامج الفرعي عدد 3 "تونس الذكية":

تتمثّل أهمّ الإصلاحات والأهداف الإستراتيجية التي تمّ تحقيقها في هذا المجال سنة 2019 فيما يلي:

- مزيد تدعيم الموارد البشرية لوحدة "تونس الذكية".

-مزيد تطوير شبكة شركاء وحدة تونس الذكية على المستوين الوطني و الدولي.

- تطوير الصيغة التقليدية لصالون التشغيل Smart Tunisia Job Fair لجعله أكثر نجاعة من ناحية ملاءمة العروض بطالبي الشغل، و أكثر قربا من طالبي الشغل حيث تم تنظيم دورة 2019 لأول مرة في ولاية أخرى من ولايات الجمهورية بالإضافة إلى ولاية تونس.

- على المستوى المؤسساتي دمج مؤسسة القطب التكنولوجي "الغزالة لتكنولوجيات الإتصال" ومركز الإعلام والتكوين والتوثيق والدراسات في تكنولوجيا المواصلات"، ليتم بذلك إحداث مؤسسة عمومية لا تكتسي صيغة إدارية تحت إسم القطب التكنولوجي "تونس للأقطاب التكنولوجية الذكية"

هذا، وستمكن المؤسسة الجديدة من توفير بيئة تكنولوجية متطورة تضاهي ما هو متوفر بالأقطاب التكنولوجية الرائدة في العالم وهو ما سيمكن من استقطاب استثمارات كبرى ذات قيمة مضافة عالية وطاقة تشغيلية هامة.

أهم الإنجازات والأنشـــطة والمشـــاريع الكبرى التي تم القيام بها لتحقيق أهداف برنامج الاقتصاد الرقمي وعلاقتها بالنفقات التي تمّ تنفيذها:

- **أهم الإنجازات والأنشـــطة والمشـــاريع الكبرى للبرنامج الفرعي 1 " الأعمال الإلكترونية ومناخ الاستثمارات":**
  - **خدمات تحويل الأموال بواسطة الهاتف الجوالm-Payment :**

تمّ بالتّعاون مع وزارة المالية والبنك المركزي التونسي وشركة نقديات تونس والبريد التونسي ومشغلي شبكات الاتصالات، إطلاق خدمات تحويل الأموال بواسطة الهاتف الجوال. وتتمثل الخدمات المذكورة في تحويل الأموال بطريقة بسيطة وسريعة وآمنة أيّا كان مشغّل الاتصالات وذلك من حساب بريدي أو بنكي إلى حساب بريدي أو بنكي آخر دون الحاجة إلى التنقّل. سيتمّ الشروع في تعميم هذه الخدمة بصفة تدريجية لتشمل جميع البنوك وكل المعاملات التجارية اليومية .

كما يقع بالتعاون مع وزارة المالية والبنك المركزي التونســي في إطار تجســيم الاســتراتيجية الوطنية للاندماج المالي، اســتكمال المنظومة الترتيبية لوظيفة مزود خدمات الدفع بواســطة الهاتف الجوال من خلال إصـدار النصـوص الترتيبية الخاصـة بمؤسـسـات الدفع وتنظيم التبادلية (interopérabilité) بين مشـغلي الشـبكات العمومية للاتصـالات من جهة والتبادلية بين القاعدة الفنية للبريد التونسي والقاعدة الفنية لشركة نقديات تونس (SMT) من جهة أخرى

- **حذف التراخيص:**

✓ تطبيقا لتوجهات الدولة بخصوص دعم المبادرة الخاصة عبر تبسيط إجراءات ممارسة بعض الأنشطة الاقتصادية، وعملا بأحكام الأمر عدد 417 لسنة 2018 المؤرخ في 11 ماي 2018 والمتعلّق بإصدار "القائمة الحصرية للأنشطة الاقتصادية الخاضعة إلى ترخيص وقائمة التراخيص الإدارية لإنجاز مشروع وضبط الأحكام ذات الصلة" تم حذف التراخيص وتعويضها بكراسات شروط والمتعلقة بما يلي:

- إقامة واستغلال شبكة خاصّة مستقلّة للاتصالات
- ترخيص مسبق لتوفير نقطة تبادل حركة الأنترنت
- إدماج وإنجاز الشبكات العمومية في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصال
- شهادة المصادقة لممارسة نشاط خبير تدقيق في مجال السلامة المعلوماتية

✓ و بقرار من وزير تكنولوجيات الاتصال و الاقتصاد الرقمي ووزير التنمية و الاستثمار و التعاون الدولي مؤرخ في **1 أكتوبر 2019** تم ضبط كراسات الشروط المتعلقة بالأنشطة المذكورة سابقا .

- **مشروع تركيز نظام معلوماتي موحد للاستثمار:**

يهدف هذا المشروع إلى تركيز بوابة موحد لفائدة المستثمر والشركات وتشبيك الأنظمة المعلوماتية للهياكل المعنية لإتاحة ستة (6) خدمات على الخط:

- التصريح بالاستثمار سواء تعلق ذلك بعملية استثمار جديدة أو توسعة أو تجديد مشروع استثماري طور النشاط الفعلي بجميع القطاعات (الصناعة والخدمات والفلاحة والسياحة والصناعات التقليدية).
- التكوين القانوني للشركات،
- طلب متابعة ملفات التراخيص،
- معالجة العرائض،
- طلب متابعة ملفات الامتيازات والحوافز،
- طلب متابعة ملفات المشاريع ذات الأهمية الوطنية.

تم الانطلاق في تنفيذ هذا المشروع منذ شهر فيفري 2018 وقد تم الانتهاء من المرحلة الأولى من المشروع ووضع جميع الخدمات على الخط بالنسبة للاستثمارات التي يفوق رأس مالها 15 مليون دينارا.

ويقع العمل حاليا على:

- تطوير وتحسين الخدمات التي تتيحها هذه المنظومة
- تعميم هذه المنظومة لتشمل كل وكالات الاستثمار
- الترابط البيني بين كل الأنظمة المعلوماتية

ومن المتوقع الانتهاء من هذه المرحلة في موفى الثلاثي الأول من سنة 2020.

- **<u>أهم الإنجازات والأنشطة والمشاريع الكبرى للبرنامج الفرعي 2 " تونس الناشئة":</u>**

❖ **برنامج تونس الناشئة :**

- أهم الإنجازات والأنشطة والمشاريع الكبرى للبرنامج الفرعي 2 " تونس الناشئة":

❖ برنامج تونس الناشئة :

- تم إصدار مجمل النصوص القانونية والترتيبية ذات العلاقة بما سمح بالشروع في تفعيل برنامج Startup Act وذلك من خلال:

✓ منشور البنك المركزي التونسي إلى الوسطاء المقبولين عدد 01 لسنة 2019 مؤرخ في 30 جانفي 2019 يتعلّق بحسابات المؤسسة الناشئة بالعملة،

✓ منشور البنك المركزي التونسي إلى الوسطاء المقبولين عدد 02 لسنة 2019 مؤرخ في 30 جانفي 2019 يتعلّق بالتحويلات بعنوان العمليات الجارية ذي الصلة بالبطاقة التكنولوجية الدولية،

✓ قرار من رئيس الحكومة مؤرخ في 12 فيفري 2019 يتعلّق بتسمية أعضاء لجنة إسناد علامة المؤسسة الناشئة،

✓ كما تم تركيز وتطوير البوابة الإلكترونية للمؤسسات الناشئة المنصوص عليها بالفصل 5 من القانون عدد 20 لسنة 2018 المؤرخ في 17 أفريل 2018 يتعلّق بالمؤسسات الناشئة والتي تمثّل المخاطب الوحيد للمؤسسات الناشئة بالنسبة للإجراءات الإدارية الخاصة بها.

✓ وقد تم الشروع في تفعيل هذا القانون منذ شهر مارس 2019 من خلال تلقي ومعالجة المطالب المودعة إلكترونيا عبر البوابة الإلكترونية للمؤسسات الناشئة. وقد تم إلى حد دورة ديسمبر 2019 إسناد مائة واثنان وتسعون (192) علامة مؤسسة ناشئة-Labels Startups- للشركات التي حظيت ملفاتها بالقبول وفقا للشروط القانونية والترتيبية.

✓ أما في ما يتعلق بتمويل ومرافقة المؤسسة الناشئة التي ترتكز على مكوّنات رئيسية هي صندوق صناديق وصناديق استثمار (Fonds de Fonds) مختّصة في تمويل المؤسسات الناشئة ووضع حوافز لتطوير منظومة المؤسسات الناشئة، فقد تم تسجيل تقدّم ملحوظ خصوصا بعد صدور القانون عدد 47 لسنة 2019 مؤرخ في 29 ماي 2019 المتعلّق بتحسين مناخ الاستثمار الذي نظّم صلب الفصلين 16 و17 منه إجراءات تركيز صندوق الصناديق وصناديق الاستثمار المختّصة وإمكانية وجود أقسام بالعملة الصعبة صلب هذه الصناديق بما يتناسق عمليا مع تمكين المؤسسات الناشئة من حساب خاص بالعملة الصعبة وإتاحة الاستثمار المباشر باعتماد العملة الصعبة.

❖ تفعيل الإمتيازات المقررة في قانون المؤسسات الناشئة

ومن جهة أخرى فقد تم تفعيل أغلب الإمتيازات والحوافز المقررة لفائدة المؤسسات الناشئة وهي:

✓ منحة المؤسسة الناشئة-Bourse Startup- التي توفرها لفائدتهم الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل-ANETI- والمحمّلة على موارد الصندوق الوطني للتشغيل،

- ✓ تكفل الصندوق الوطني للتشغيل بمساهمة الأعراف والأجراء في النظام القانوني للضمان الاجتماعي وهو إمتياز تتم إدارته بصفة ثنائية بين الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل-ANETI- والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي-CNSS-،
- ✓ الإعفاء من الضريبة على الشركات بالنسبة للمؤسسات الناشئة،
- ✓ الحساب الخاص بالعملة الصعبة-Compte Spécial en Devise- وبالبطاقة التكنولوجية الدولية- Carte Technologique Internationale- من قبل البريد التونسي وأغلب المؤسسات البنكية,
- ✓ العطلة لبعث مؤسسة ناشئة-Congé Pour Création de Startup-
- ✓ إمضاء الإتفاقية الثلاثية بتاريخ 31 ديسمبر 2019 بين كل من وزراة تكنولوجيات الإتصال والإقتصاد الرقمي ووزارة المالية والشركة التونسية للضمان-SOTUGAR- حول تفعيل آلية الضمان "صندوق ضمان المؤسسات الناشئة" الهادفة إلى ضمان ممساهمات صنادبق ومؤسسات الإستثمار في رأس مال المؤسسات الناشئة.
- ✓ إمضاء إتفاقية ثنائية بتاريخ 31ديسمبر 2019 بين وزارة تكنولوجيات الإتصال والإقتصاد الرقمي والهيئة التونسية للإستثمار-TIA- والتي ستمكّن باعثي مشاريع المؤسسات الناشئة من تكوين شركاتهم على الخط عبر البوابة الإلكترونية لتكوين الشركات الراجعة بالنظر للهيئة التونسية للإستثمار بما سيسمح فضلا عل رقمنة مسار تكوين الشركات من إمكانية تفعيل الإمتياز المتعلّق بالطرح الجبائي الكلي من قاعدة الضريبة لكل المساهمين في رأس مال المؤسسات الناشئة سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أو معنويين أو مؤسسات وصناديق إستثمار وبقية المبلغ المساهم به.

❖ التقدم في إنجاز المحور المتعلّق بآليات التمويل والمرافقة للمؤسسات الناشئة:

- ✓ إمضاء إتفاقية بتاريخ 21 جوان 2019 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير التابع لمجموعة البنك العالمي تخصيص مبلغ ستة وستون مليون وتسعمائة ألف أورو(66,9 مليون أورو) أي ما يعادل خمسة وسبعون مليون دولار (75 مليون دولار) في إطار تجسيم المحور الثاني من برنامج تونس الناشئة المشار إليه أعلاه والمتعلّق بتركيز إطار هيكلي مجدد لتمويل ومرافقة المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة المجددة منها مبلغ خمسة وأربعون مليون أورو (45 مليون أورو) لتمويل صندوق الصناديق مع شرط مبدئي بتكوين شركة التصرّف في صندوق الصناديق كآلية حوكمة.
- ✓ تكوين شركة سمارت كبيتال (أوت 2019) وهي شركة التصرّف في صندوق الصناديق لتمويل المؤسسات الناشئة- Fonds des Fonds pour le Financement des Startups- كما تتوّلى تسيير البوابة الإلكترونية للمؤسسات الناشئة على معنى الفصل 5 من القانون عدد 20 لسنة 2018.كما أنها، ستكون شركة التصرّف في صندوق INNOVATECH الذي سيعنى بتمويل ومرافقة التحوّل الرقمي وتأهيل المؤسسات الصغرى والمتوسطة المجددة-PMEs Innovantes-،

أهمّ الإنجازات :

يتكون المشروع من أربع محاور أساسية تتمثل في :

*صدور القانون عدد20 لسنة 2018 مؤرخ في 17 أفريل 2018 يتعلق بالمؤسسات الناشئة وهو يهدف إلى وضع إطار محفز لبعث وتطوير مؤسسات ناشئة تقوم خاصة على الابتكار والتجديد واعتماد التكنولوجيات الحديثة وتحقق قيمة مضافة عالية وقدرة تنافسية على المستويين الوطني والدولي

* آليات التمويل والمرافقة: وضع إطار هيكلي مجد الملائمتين لحاجياته

* تطوير الكفاءات : وضع وتنفيذ البرامج الكفيلة بتكوين الكفاءات في مجالات البرمجية، المعلوماتية وبعث المشاريع المجددة

* الإدماج الجغرافي: جعل ديناميكية المؤسسات الناشئة متناغمة ومتكاملة على المستويات الإقليمية والوطنية والمحلية. .

مساهمة لإنجازات والأنشطة والمشاريع في تحفيز الاستثمار في التجديد والابتكار

- يهدف مشروع القانون إلى جعل تونس وجهة إقليمية مميّزة وإطارا وطنيا محفزا لبعث واستقطاب المؤسسات الناشئة. وهو يندرج ضمن إستراتيجية "تونس الناشئة" التي ترمي إلى جعل تونس قطبا للمؤسسات الناشئة في جنوب المتوسط والعالم العربي والقارة الإفريقي
- وبغرض تشجيع وتحفيز الشباب على تكوين المؤسسات الناشئة أقر مشروع القانون عطلة لبعث مؤسسة ناشئة ومنحة مؤسسة ناشئة ينتفع بهما العاملون سابقا في القطاعين العام والخاص على السواء. كما نص مشروع القانون على آليات تمويل وحوافز ذات صبغة جبائية وتسهيلات في قانون الصرف وفي عمليات التصدير والتوريد فضلا على تحمّل الدولة لتكاليف تسجيل براءات الإختراع وتوفير آلية لضمان الإستثمار في المؤسسات الناشئة مع التوجه بصفة أولية نحو إعتماد إجراءات التصفية الرضائية بما ينزع هاجس الخوف من الفشل لدى الشباب ويدفعهم إلى الإقدام بعزم وهمّة على الإستثمار.

تقييم تقدم الأشغال للأنشطة والمشاريع:

وتم إصدار مجمل النصوص القانونية والترتيبية ذات العلاقة بما سمح بالشروع في تفعيل برنامجStartup Act وذلك من خلال:

- ✓ القانون عدد 20 لسنة 2018 مؤرخ في 17 أفريل 2018 يتعلّق بالمؤسسات الناشئة
- ✓ الأمر الحكومي عدد 840 لسنة 2018 مؤرخ في 11 أكتوبر 2018 يتعلق بضبط شروط وإجراءات وآجال إسناد وسحب علامة المؤسسة الناشئة والانتفاع بالتشجيعات والامتيازات بعنوان المؤسسات الناشئة

- ✓ منشور البنك المركزي التونسي إلى الوسطاء المقبولين عدد 01 لسنة 2019 مؤرخ في 30 جانفي 2019 يتعلّق بحسابات المؤسسة الناشئة بالعملة،
- ✓ منشور البنك المركزي التونسي إلى الوسطاء المقبولين عدد 02 لسنة 2019 مؤرخ في 30 جانفي 2019 يتعلّق بالتحويلات بعنوان العمليات الجارية ذي الصلة بالبطاقة التكنولوجية الدولية،
- ✓ قرار من رئيس الحكومة مؤرخ في 12 فيفري 2019 يتعلّق بتسمية أعضاء لجنة إسناد علامة المؤسسة الناشئة،

كما تم تركيز وتطوير البوابة الإلكترونية للمؤسسات الناشئة المنصوص عليها بالفصل 5 من القانون عدد 20 لسنة 2018 المشار إليه أعلاه والتي تمثّل المخاطب الوحيد للمؤسسات الناشئة بالنسبة للإجراءات الإدارية الخاصة بها.

كما تم تفعيل أغلب الإمتيازات والحوافز المقررة لائدة المؤسسات الناشئة

أما في ما يتعلق بتمويل ومرافقة المؤسسة الناشئة التي ترتكز على مكوّنات رئيسية هي صندوق صناديق وصناديق استثمار (Fonds de Fonds) مختّصة في تمويل المؤسسات الناشئة ووضع حوافز لتطوير منظومة المؤسسات الناشئة، فقد تم تسجيل تقدّم ملحوظ خصوصا بعد صدور القانون عدد 47 لسنة 2019 مؤرخ في 29 ماي 2019 المتعلّق بتحسين مناخ الاستثمار الذي نظّم صلب الفصلين 16 و17 منه إجراءات تركيز صندوق الصناديق وصناديق الاستثمار المختّصة وإمكانية وجود أقسام بالعملة الصعبة صلب هذه الصناديق بما يتناسق عمليا مع تمكين المؤسسات الناشئة من حساب خاص بالعملة الصعبة وإتاحة الاستثمار المباشر باعتماد العملة الصعبة.

- ✓ إمضاء إتفاقية بتاريخ 21 جوان 2019 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير التابع لمجموعة البنك العالمي تخصيص مبلغ ستة وستون مليون وتسعمائة ألف أورو(66,9 مليون أورو) أي ما يعادل خمسة وسبعون مليون دولار (75 مليون دولار) في إطار تجسيم المحور الثاني من برنامج تونس الناشئة المشار إليه أعلاه والمتعلّق بتركيز إطار هيكلي مجدد لتمويل ومرافقة المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة المجددة منها مبلغ خمسة وأربعون مليون أورو (45 مليون أورو) لتمويل صندوق الصناديق مع شرط مبدئي بتكوين شركة التصرّف في صندوق الصناديق كآلية حوكمة.
- ✓ تكوين شركة سمارت كبيتال (أوت 2019) وهي شركة التصرّف في صندوق الصناديق لتمويل المؤسسات الناشئة- Fonds des Fonds pour le Financement des Startups- كما تتوّلى تتسيير البوابة الإلكترونية للمؤسسات الناشئة على معنى الفصل 5 من القانون عدد 20 لسنة 2018.كما أنها، ستكون شركة التصرّف في صندوق INNOVATECH الذي سيعنى بتمويل ومرافقة التحوّل الرقمي وتأهيل المؤسسات الصغرى والمتوسطة المجددة-PMEs Innovantes-،

-تركيز البوابة الإلكترونية للمؤسسات الناشئة:

قام فريق العمل المكلّف بتجسيم برنامج تونس الناشئة والمؤلف خصوصا من متطوعين من القطاع الخاص مع تطعيمه بممثلين عن الإدارة-TaskForce Startup – بإنجاز وتركيز البوابة الإلكترونية للمؤسسات الناشئة- Portail

électronique des Startups- التي أخضعت إلى التجربة(Beta Testing) خلال شهر مارس 2019 وتكللت بإجراء عملية بمسار مكتمل لإيداع مطالب ترشحات للحصول على علامة مؤسسة ناشئة، نظرت فيها لجنة إسناد علامة المؤسسة الناشئة-Collège des Startups- خلال أوّل اجتماع رسمي لها بتاريخ 04 أفريل 2019 وأعلن رسميا عن تفعيل المسار الإجرائي للحصول على علامة المؤسسة الناشئة-Opérationnalisation du StartupAct- خلال حفل إنتظم تحت سامي إشراف السيد رئيس الحكومة بدار الضيافة بقرطاج بتاريخ 05 أفريل 2019.

ومنذ ذلك التاريخ تنظم دورات شهرية، وبدون إنقطاع، للترشح على علامة المؤسسة الناشئة-Labels Startup-

وقد تم الشروع في تفعيل هذا القانون منذ شهر مارس 2019 من خلال تلقي ومعالجة المطالب المودعة إلكترونيا عبر البوابة الإلكترونية للمؤسسات الناشئة. وقد تم خلال الفترة أفريل - ديسمبر 2019 إسناد 192 علامة مؤسسة ناشئة-Labels Startups- للشركات التي حظيت ملفاتها بالقبول وفقا للشروط القانونية والترتيبية

تقديرات النفقات2019 على الصندوق	المبالغ المصروفة	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
(1) (PAP 2019)	بعنوان 2019 (2)	الفارق (2)-(1)	نسبة لإنجاز (2)/(1)
2350م.د	0	0	0
تدخلات برنامج تونس الناشئة في علاقة بصندوق تنمية المواصلات بصدد التركيز وذلك بالتنسيق مع الهياكل المعنية			

أهم الإنجازات والأنشطة والمشاريع الكبرى للبرنامج الفرعي 3 " تونس الذكية":

1) أهمّ الإنجازات والأنشطة والمشاريع التي تتعلق باستقطاب المستثمرين والتشجيع على خلق مواطن الشغل أو بتنمية قدرات الموارد البشرية حسب عدد الهدف 1.3.2 أو 2.3.2
التعريف بالإنجازات والأنشطة والمشاريع: صالون تونس الذكية للتشغيلSmart Tunisia Job Fair 2019 : يوم 28 نوفمبر 2019 بالقطب التكنولوجي الغزالة بتونس و يوم 10 ديسمبر 2019 : بالمدرسة الوطنية للمهندسين بسوسة. صالون للتشغيل الموجه للباحثين عن عمل في قطاع تكنولوجيات المعلومات والاتصال بالتعاون مع كل مؤسسة تونس للتنمية (Fondation Tunisie pour le développement) الجمعية التونسية للاتصال والتكنولوجيا (TACT) و وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (مراكز المهن وإشهاد الكفاءات 4C) والوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل (ANETI) و Fivepoints و Medianet و الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID).ويجمع هذا الحدث السنوي الهام المؤسسات الكبرى (تونسية وعالمية) الناشطة في تونس في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال والتجديد، بالمتخرجين في اختصاصات تكنولوجيات المعلومات وفي علوم التصرف والراغبين في العمل في القطاع الرقمي. تقدم هذه التظاهرة عدة فرص في مختلف اختصاصات قطاع تكنولوجيا المعلومات المتعلقة بتصميم وتطوير البرمجيات والاستشارات ومختلف التكنولوجيات الحديثة بالإضافة إلى المهن المتصلة على غرار التصرف في الموارد البشرية والمحاسبة والتصرف والمالية وإن كان هذا الصالون مخصصا أساسا للمترشحين الذين تم اختيارهم مسبقا إلا أن SmartTunisia Job Fair يمنح الفرصة للجميع للقاء المؤسسات العارضة والمشاركة في الأنشطة الأخرى التي تقام على هامش هذا الصالون كحلقات التكوين والإعداد للحياة المهنية والتدريب على إجراء مقابلات التوظيف بالإضافة إلى جملة من المحاضرات التي يقدمها مختصون رائدون في المجال
مساهمة الإنجازات والأنشطة والمشاريع في استقطاب المستثمرين والتشجيع على خلق مواطن الشغل أو بتنمية قدرات الموارد البشرية حسب عدد الهدف 1.3.2 أو 2.3.2 قامت الوحدة بمهمات استكشاف (roadshows) وترويج بعدد من دول أوروبا وأفريقيا. وقد تم خلال سنة 2019 إبرام 13اتفاقية مع شركات ناشطة في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصال، تعهدت من خلالها بإحداث 3615 موطن شغل خلال الفترة 2019-2021.

كما تمت مواصلة دراسة ملفات المؤسسات التي تربطها بوحدة تونس الذكية اتفاقيات شراكة، وذلك للنظر في مدى استجابتها للشروط التي تأهلها للاستفادة من منح التشجيع على الاستثمار.

وقد تم إحالة 20 من هذه الملفات إلى اللجنة المعنية لدى الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل وخلاص مستحقات 15 مؤسسة

تقييم تقدم الأشغال للأنشطة والمشاريع:

تقييم تقدم الأشغال للأنشطة والمشاريع:

تمكنت تونس الذكية من التعريف بالبرنامج في عدد من التظاهرات العالمية على غرار Symposium,Gartner

أبرمت الوحدة في المجمل 78 اتفاقية مع شركات ناشطة في مجال تكنولوجيا الاتصال، تعهدت من خلالها بإحداث ما يفوق 19000موطن شغل

سجل صالون التشغيل "Smart Tunisia Job Fair"مشاركة 40 مؤسسة و حوالي 1000 من حاملي الشهادات العليا. تمكنت هذه الشركات من القيام بأكثر من 800 مقابلة عمل خلال هذه التظاهرات

تقديرات النفقات2019 على الصندوق	المبالغ المصروفة	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
(1) (PAP 2019)	بعنوان (2)	الفارق (2)-(1)	نسبة لإنجاز(2)/(1)
2280	125,136	2155	5%

تم التخلي عن المشاركة في مجموعة من التظاهرات (على غرار تظاهرة Vivatechnology) نظرا للتعقيدات التي تواجه البرنامج لإنجاز مثل هذه الأنشطة وتمويلها على ميزانية الدولة

بالتالي تم تمويل عديد الأنشطة خاصة منها المتعلقة بالترويج والتسويق عن طريق شركاء المشروع (مؤسسة صلتك ومؤسسة تونس للتنمية Fondation Tunisie pour le Développement) أو عن طريق التعاون الدولي (التعاون البريطاني – Expectation State والتعاون الألماني)

2) أهمّ ما أنجز ته مؤسسةالقطب التكنولوجي "تونس للأقطاب التكنولوجية الذكية" في علاقة بأهداف برنامج الاقتصاد الرقمي

التعريف بالمؤسسة:

تم بمقتضى الأمر الحكومي عدد الأمر حكومي عدد 352 لسنة 2019 مؤرخ في 29 مارس 2019 دمج مؤسسة القطب التكنولوجي "الغزالة لتكنولوجيات الإتصال" ومركز الإعلام والتكوين والتوثيق والدراسات في تكنولوجيا المواصلات لإحداث مؤسسة عمومية لا تكتسي صيغة إدارية تحت إسم القطب التكنولوجي "تونس للأقطاب التكنولوجية الذكية" ،وتتمثل المهام الأساسية للمؤسسة المحدثة أساسا في :

- إقامة واستغلال الفضاءات التكنولوجية وفقا للمواصلات العالمية في المجال،
- احتضان أصحاب المؤسسات الناشئة والمشاريع التكنولوجية أو الخدماتية المجدّدة داخل القطب التكنولوجي وتأطيرهم ومساعدتهم على القيام بأنشطتهم،
- استقطاب الاستثمار الوطني والخارجي ودعم الشراكة في مجال اختصاصات القطب التكنولوجي وتشجيع المؤسسات على الانتصاب في فضاءاته،
- إنجاز دراسات ذات صبغة إستشرافية تتعلق بتحفيز الإستثمار في الإقتصاد الرقمي،
- تعزيز اليقظة التكنولوجية في مجالات اختصاص القطب التكنولوجي،
- تدعيم وتركيز البيئة التكنولوجية الحاضنة للتجديد والإبتكار،
- تنفيذ برامج تكوين وتأهيل لفائدة المؤسسات المنتصبة،
- دعم التعاون والتبادل مع الأقطاب المماثلة والمؤسسات الجامعية ومراكز البحث والتجديد التكنولوجي وطنيا وعالميا،
- تنظيم ملتقيات وندوات ومسابقات في مجال اختصاص القطب التكنولوجي

مساهمة المؤسسة في: دعم الاستثمار وخلق مواطن الشغل والمساعدة على بعث المؤسسات ومساندتها وتوفير الفضاءات التكنولوجية المناسبة لانتصاب المؤسسات وفقا للمعايير الدولية

تقييم تقدم الأشغال:

واصلت المؤسسة خلال سنة 2019 مجهوداتها من استقطاب الشركات للانتصاب بمختلف المركبات أو تمكين الشركات المنتصبة من فضاءات إضافية لتوسعة أنشطتها هذا بالإضافة إلى الانطلاق في أشغال تهيئة الأراضي المتبقية في مركب الغزالة لتمكين المستثمرين من مقاسم عن طريق اللزمة بهدف إنشاء مباني تستجيب للمواصفات العالمية وهو ما سيمكن على المدى المتوسط من الترفيع في عدد مواطن الشغل المحدثة.

جدول محوصل لمتابعة صرف منحة صندوق تنمية المواصل

لفائدة القطب التكنولوجي "تونس للأقطاب التكنولوجية الذكية"STT

بالألف دينار

تقديرات النفقات2019 على الصندوق (1) (PAP2019)	المبالغ المصروفة بعنوان2019 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
		الفارق (2)-(1)	نسبة الإنجاز (1)/(2)
مجموع منحة صندوق تنمية المواصلات * لفائدةSTT: 2492 أد - منحة تصرف: 2314 أد - منحة تنمية: 178 أد *20 أد غير مبرمجة على الميزانية	**مجموع المبالغ المصروفة:5425 أد **** - تصرف: 3439 أد - تنمية: 1986أد *20 أد غير مبرمجة على الميزانية ** منها 2512.286 أ د منحة مفتوحة من الصندوق بعنوان 2019 (2314 أ د منحة تصرف و 198,286 د منحة تنمية)	2933أد	%218

*طبقا لميز لية المؤسسة المصادقة عليها

3-نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية برنامج الاقتصاد الرقمي لسنة2019

1.3. تقديم لتنفيذ ميز لية البرنامج:

جدول عدد 3: تنفيذ ميز لية البرنامج لسنة 2018مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

بيان النفقات	تقديرات2019 (ق.م. الأصلي) * (1)	تقديرات 2019 (ق.م. التكميلي)	إنجازات2019(2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
				المبلغ: (1) - (2)	نسبة الإنجاز:% (1) / (2)
العنوان الأول نفقات التصرف	**500.372**	**500.372**	**451**	**-49.372**	**%90,1**
تأجير عمومي	500.372	500.372	451	-49.372	%90,1
وسائل مصالح	0	0	0	0	-
تدخل عمومي	0	0	0	0	-
العنوان الثاني نفقات التنمية	0	0	0	0	-
استثمارات مباشرة	0	0	0	0	-
تمويل عمومي	0	0	0	0	-
مجموع النفقات على الموارد العامة لميزانية الدولة	0	0	0	0	-
نفقات صناديق الخزينة	**13450**	**13450**	**2837,315**	**-10612.685**	**% 21**
على مشاريع البرنامج	4630	4630	325.029	-4304.971	%7
منح لفائدة المؤسسات المدرجة بالبرنامج 1 (منحة التصرف+ منحة التنمية)	8820	8820	2512.286	-6307.714	%28
المجموع العام (الميزانية العامة + الصندوق)	**13950.372**	**13950.372**	**3288 ,315**	**10662,057**	**%23**

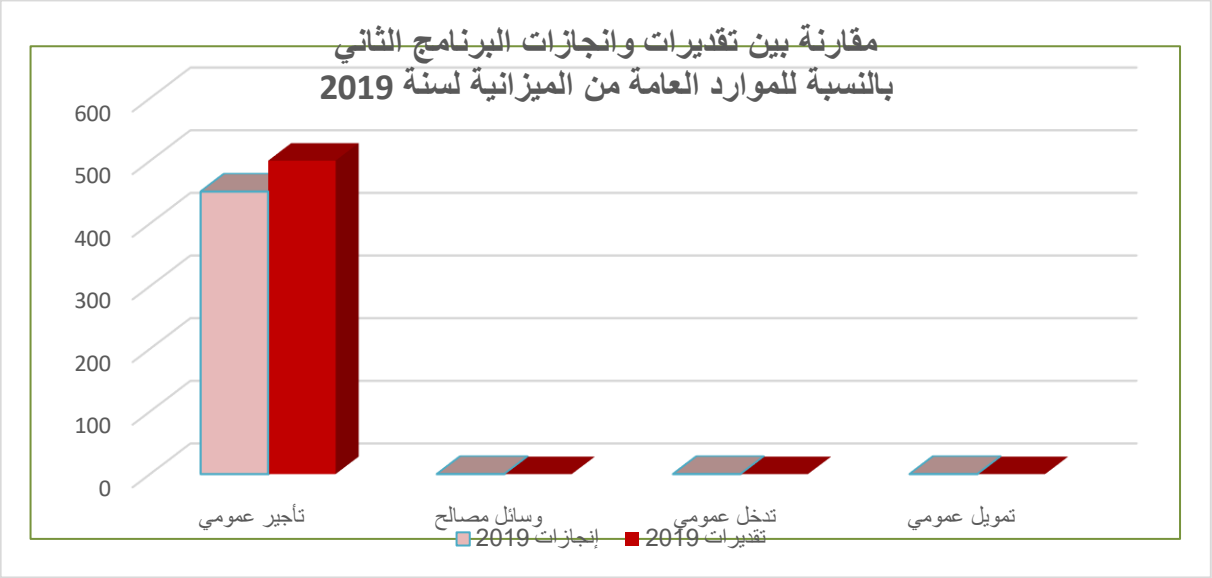

مقارنة بين تقديرات وانجازات 2019

بالنسبة للبرنامج الثاني "الإقتصاد الرقمي"

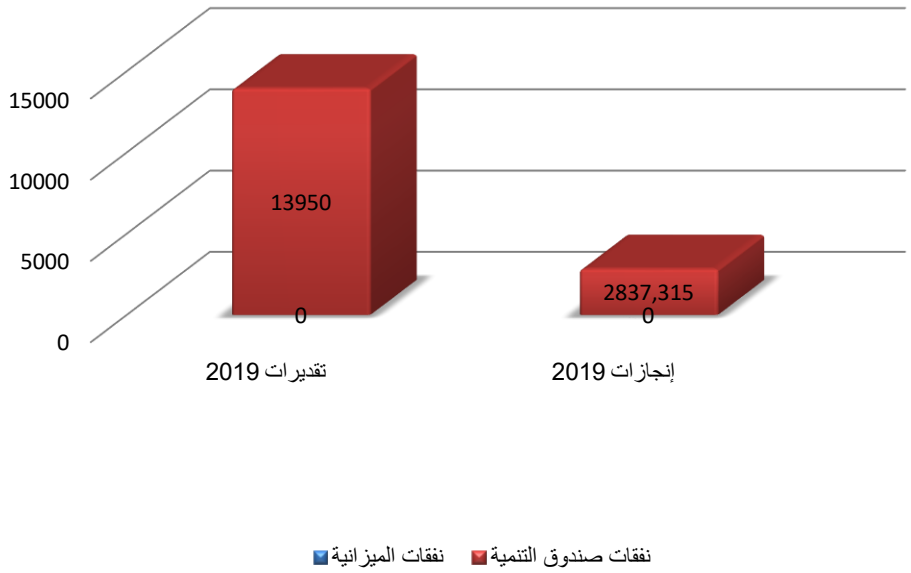

جدول عدد 4: تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة2019 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج الفرعية (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البرامج الفرعية	تقديرات 2019 (ق.م. الأصلي)(1)	تقديرات 2019 (ق.م. التكميلي)	إنجازات 2019(2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
				المبلغ: (2) - (1)	نسبة الإنجاز:%(2)/(1)
البرنامج الفرعي2-1: الأعمال الإلكترونية ومناخ الاستثمارات	**500.372**	**500.372**	**650.893**	**150.521**	**%130**
تصرف: *	500.372	500.372	451	-49.372	%90
تنمية	0	0	0	0	-
صندوق تنمية المواصلات	**0**	**0**	**199,893**	**+199,893**	-
البرنامج الفرعي2-2: تونس الناشئة	**2350**	**2350**	**0**	**-2350**	**% 0**
تصرف:	0	0	0	0	-
تنمية	0	0	0	0	-
صندوق تنمية المواصلات	2350	2350	0	-2350	% 0
البرنامج الفرعي2-3: تونس الذكية	**11 100**	**11 100**	**2763,052**	**-8462.578**	**% 23**
تصرف:	0	0	0	0	-
تنمية	0	0	0	0	-
صندوق تنمية المواصلات	11100	11100	2637 ,422	-8462.578	% 23
مجموع البرنامج	**13950.372**	**13950.372**	**3288,315**	**10662,057**	**% 23**

*مجموع نفقات تصرف الوحدات العملياتية التابعة للبرامج الفرعية الثلاث تم احتسابه ضمن ميزانية البرنامج الفرعي الأول

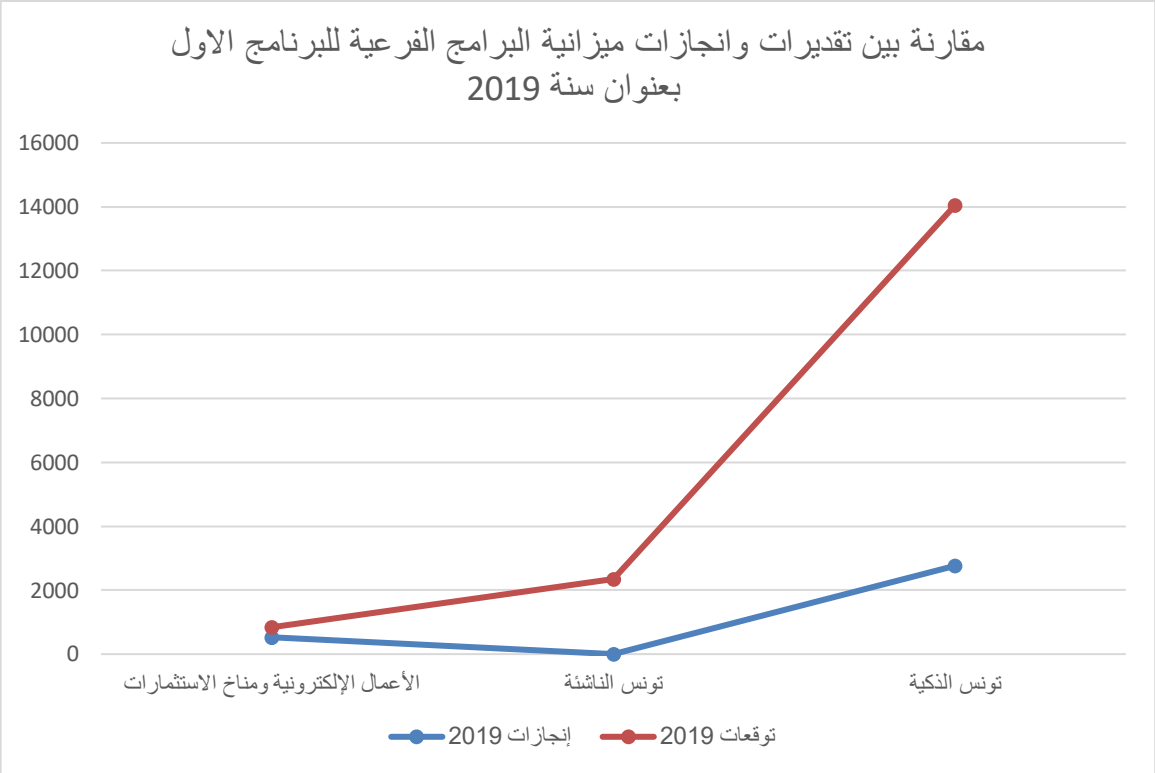
مقارنة بين تقديرات وانجازات ميزانية البرامج الفرعية للبرنامج الاول
بعنوان سنة 2019
16000
14000
12000
10000
8000
6000
4000
2000
0
الأعمال الإلكترونية ومناخ الاستثمارات
تونس الناشئة
تونس الذكية
إنجازات 2019
توقعات 2019

2.3. تقديم لنتائج القدرة على الأداء وتحليلها:

الهدف 1.1.2: تنمية الاستعمالات في الأنشطة الاقتصادية:

تقديم الهدف:

- تطوير وسائل الدفع الإلكتروني أو بواسطة الهاتف الجوال.
- تكثيف استعمال الوسائط الإلكترونية خاصة من طرف المؤسسات الخاصة، بما يساهم في دفع الاستثمار في مجال الوسائط الإلكترونية ذات العلاقة.

الهدف 1.1.2: تنمية الاستعمالات في الأنشطة الاقتصادية	مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	تقدير للمؤشرات 2018	إنجازات 2018	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات%	تقديرات المؤشرات 2019	إنجازات 2019	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات%
	المؤشر 1.1.1.2: تطوّر عدد الخدمات المسداة عبر الوسائط الإلكترونية وباعتماد الدفع الإلكتروني أو بواسطة الهاتف الجوّال	عدد				3	2	67

المؤشر 1.1.1.2: تطوّر عدد الخدمات المسداة عبر الوسائط الإلكترونية وباعتماد الدفع الإلكتروني أو بواسطة الهاتف الجوّال

❖ رقمنه المعاملات المالية:

تطوير تطبيقه D17 و هي عبارة على نواة للبنك البريدي و المعاملات الإلكترونية تمكن من القيام بمختلف العمليات المالية التي يوفرها البريد التونسي عبر الهاتف الجوال :إرسال و استلام حوالة، تحويل أموال ،خلاص فواتير ،شحن هاتف جوال، خلاص أجال قروض و مختلف العمليات المالية الأخرى .

- حيث تجاوز عدد المسجلين في هذه التطبيقة 120 الف حريف من بينهم 64 ألف طالب ، 5500 تاجر , 245 من بين المنتفعين بالبرنامج الوطني لمساعدة العائلات المعوزة و محدودة الدخل و 750 حريف مؤسسة تمويل صغير و قاموا بإنجاز أكثر من 71 ألف عملية مالية عبر الأنترنت

هذا و تم تتويج تطبيقه D17كأحسنتطبيقه عبر الهاتف الجوال لسنة 2019 في تونس خلال تظاهرة Tunisian Digital Award.

- تسويق باقة جديدة موجهة إلى التجار تمكنهم من قبول الخلاص بواسطة تقنية QR Code حسب مواصفات المطابقة للمعايير الدولية Master Pass Qr مما يساهم في تسهيل معاملاتهم المالية:حيث تم تسجيل انخراط ما يقارب 5500 تاجر في هذه الخدمة و تمت تسوية 9000 عملية مالية بواسطة هذه التقنية.

❖ **خدمات تحويل الأموال بواسطة الهاتف الجوالm-Payment**

تمّ بالتّعاون مع وزارة المالية والبنك المركزي التونسي وشركة نقديات تونس والبريد التونسي ومشغلي شبكات الاتصالات، إطلاق خدمات تحويل الأموال بواسطة الهاتف الجوال. وتتمثل الخدمات المذكورة في تحويل الأموال بطريقة بسيطة وسريعة وآمنة أيّا كان مشغّل الاتصالات وذلك من حساب بريدي أو بنكي إلى حساب بريدي أو بنكي آخر دون الحاجة إلى التنقّل. سيتمّ الشروع في تعميم هذه الخدمة بصفة تدريجية لتشمل جميع البنوك وكل المعاملات التجارية اليومية

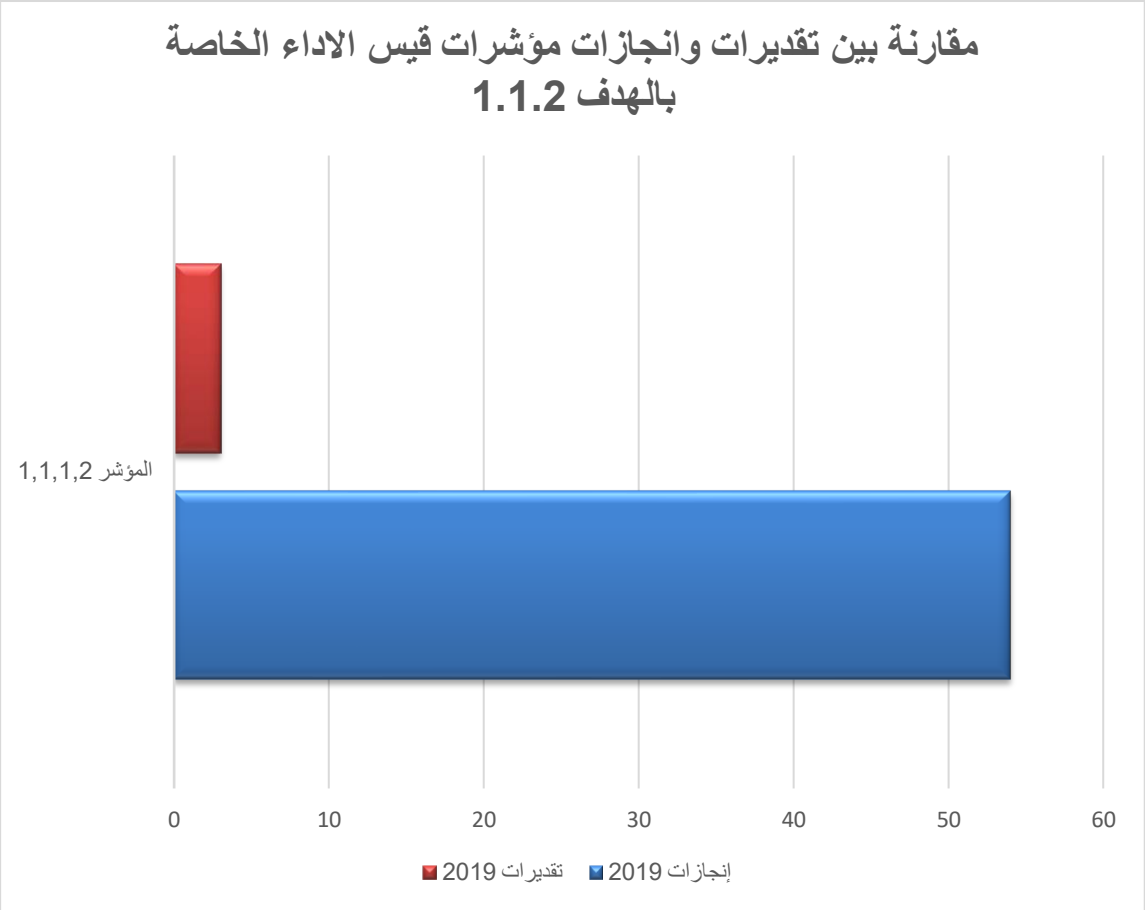

الهدف 2.1.2: تطوير مناخ الأعمال

2 تقديم الهدف:

- تبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بممارسة هذه الأنشطة سيساهم في الترفيع في نسبة الاستثمار.
- للمساعدة على خلق المؤسسات ودعم المبادرة الخاصة انعكاسات إيجابية على مستوى الترفيع في إحداث مواطن الشغل خاصة بالنسبة لحاملي الشهادات العليا في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال

✓ **المؤشر 1.2.1.2: عدد الأنشطة الاقتصادية المحررة أو المنظمة بكراسات شروط**

الهدف 2.1.2: تطوير مناخ الأعمال	مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	تقديرات المؤشرات 2018	إنجازات 2018	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات%	تقديرات المؤشرات 2019	إنجازات 2019	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات%
	المؤشر 1.2.1.2:عدد الأنشطة الاقتصادية المحررة أو المنظمة بكراسات شروط	عدد				حذف 08 تراخيص و تعويضها بكراسات شروط	حذف 08 تراخيص و تعويضها بكراسات شروط	100

تبعا لأحكام الأمر الحكومي عدد 417 لسنة 2018 المؤرخ في 11 ماي 2018وخاصة الفصل 4 منه، فقد تم حذف تراخيص الأنشطة التالية:

- نشاط إدماج وإنجاز الشبكات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال (8 تراخيص في الجملة)
- نشاط خبير التدقيق في مجال السلامة المعلوماتية.
- نشاط إقامة واستغلال شبكة خاصة مستقلة للاتصالات.
- نشاط توفير نقطة تبادل حركة الأنترنات.

طبقا لقرارات وزير تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي ووزير التنمية والاستثمار والتعاون الدولي المؤرخة في 1 أكتوبر 2019 تم تعويض التراخيص المحذوفة بكراسات الشروط التالية:

- ممارسة نشاط مدمج شبكات الاتصالات.
- ممارسة نشاط التدقيق في مجال السلامة المعلوماتية
- ممارسة نشاط إقامة واستغلال شبكة خاصة مستقلة للاتصالات.
- ممارسة نشاط مزود نقطة تبادل حركة الأنترنات.

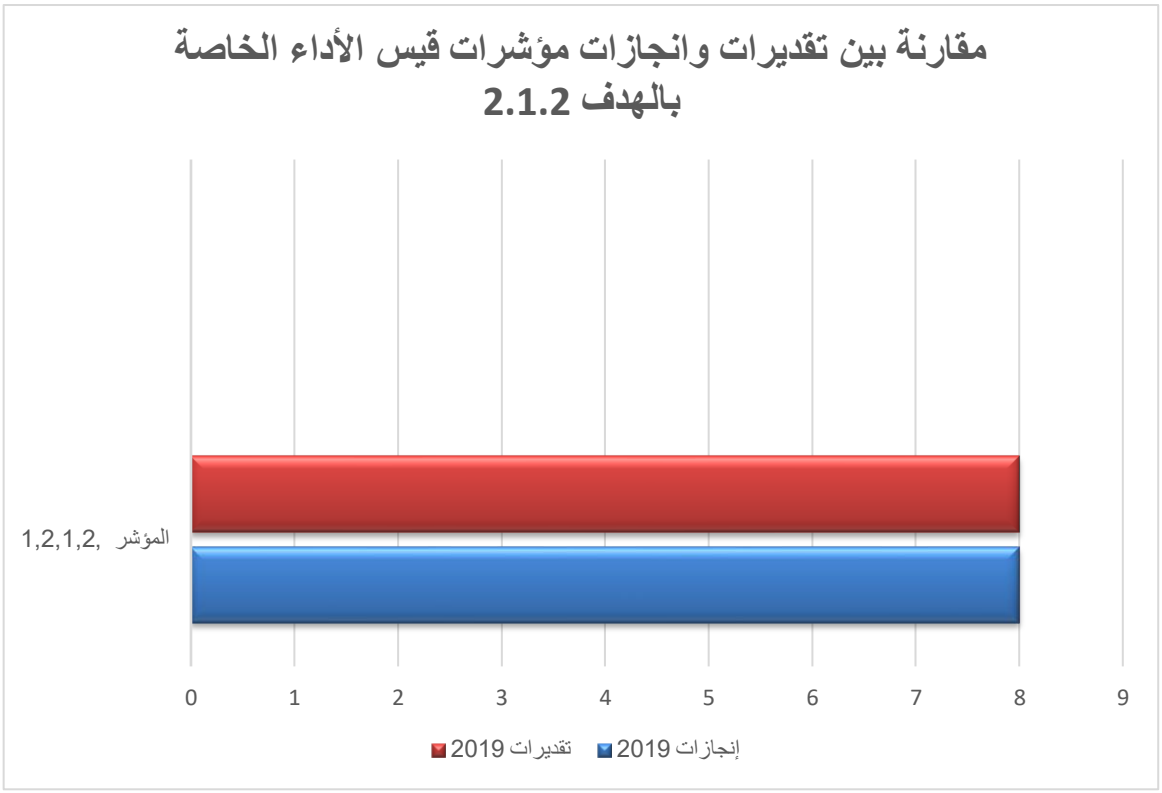

الهدف 1.2.2: تحفيز الإستثمار في التجديد و الإبتكار

الهدف 1.2.2: تحفيز الإستثمار في التجديد و الإبتكار	مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	تقديرات المؤشرات 2018	إنجازات 2018	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات%	تقديرات المؤشرات 2019	إنجازات 2019	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات%
	المؤشر 1.1.2.2:عدد المؤسسات المتحصلة على علامة مؤسسة ناشئة	عدد				100	192	192

المؤشر 2.1.2.2:عدد المؤسسات المسجلة لبراءات الإختراع	عدد			20	0	0
المؤشر 3.1.2.2:عدد مواطن الشغل المحدثة	عدد			1000	1000	100

تحليل وتفسير النتائج التي تم تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2019:

المؤشر 1.1.2.2:عدد المؤسسات المتحصلة على علامة مؤسسة ناشئة

- بالتوازي مع إعداد النصوص القانونية عمل فريق العمل--Task Force- على تركيز وتطوير البوابة الإلكترونية للمؤسسات الناشئة-Portailélectronique des Startups- المنصوص عليها بالفصل 5 من القانون عدد 20 لسنة 2018 والتي تمثّل المخاطب الوحيد-interlocuteur unique- للمؤسسات الناشئة بالنسبة للإجراءات الإدارية الخاصة بها.

وكنتيجة لذلك فقد تم الشروع في تفعيل هذا القانون منذ شهر مارس 2019 من خلال تلقي ومعالجة أولى المطالب المودعة إلكترونيا عبر البوابة الإلكترونية للمؤسسات الناشئة مبدئيا في مرحلة تجريبية-Beta Testing- تم على إثرها الإعلان رسميا وبإشراف السيّد رئيس الحكومة بتاريخ الجمعة 5 أفريل 2019 على الشروع في تفعيل قانون المؤسسات الناشئة مع إسناد عدد إثنا عشر (12) علامة مؤسسة ناشئة-Labels Startups- للشركات التي حظيت ملفاتها بالقبول وفقا للشروط القانونية والترتيبية.

وتواصل نشاط فريق العمل--Task Force- ولجنة إسناد علامة المؤسسة الناشئة (Collège des Startups) بالنسبة لتلقي ومعالجة مطالب الحصول على علامة المؤسسة الناشئة بصفة شهرية حيث يجري قبول معدّل خمسين (50) مطلبا في الشهر, وقد تم خلال شهر أفريل 2019 إسناد 33 علامة مؤسسة ناشئة لفائدة شركات وخلال شهر ماي 2019 إسناد خمسة عشر(15) علامة مؤسسة ناشئة لفائدة شركات و تسع (09) موافقات أولية-Pré-Labels- لأشخاص طبيعيين أصحاب أفكار مشاريع.

المؤشر 2.1.2.2:عدد المؤسسات المسجلة لبراءات الإختراع

بالنسبة لامتياز تكفّل الدولة بإجراءات و بمعاليم تسجيل براءات الاختراع على المستويين الوطني والدولي: بصدد استكمال إجراءات إبرام اتفاقية تفعيل هذا الامتياز مع المعهد الوطني للموصفات والملكية الصناعية-INNORPI- والبحث عن شراكات دولية للحصول على المساندة الفنّية لتسهيل مسار تسجيل براءات الاختراع على المستوى الدولي (دراسة ينجزها مكتب الاستشارةDeloitte في إطار مذكرة تفاهم بين الوزارة والمصالح الاقتصادية للسفارة الأمريكية، كما يجري البحث عن إمكانية لدعم في مجال تسجيل براءات الاختراع مع الجهات اليابانية.

المؤشر 3.1.2.2:عدد مواطن الشغل المحدثة

تم تسجيل نسبة إنجاز بقيمة 100 % و هو مؤشر مرتبط بعدد المؤسسات المتحصلة على علامة مؤسسة ناشئة .

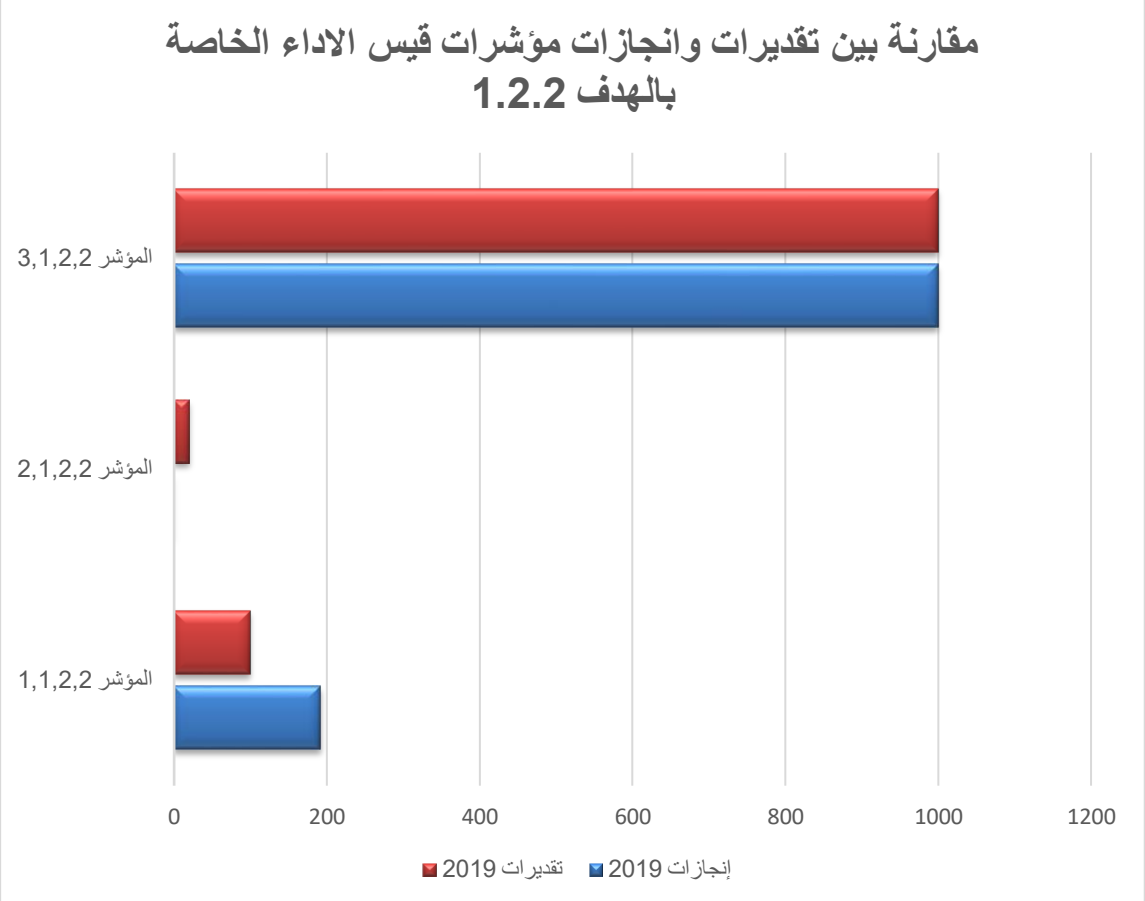

الهدف 2.2.2: تركيز هياكل و آليات خصوصية لتمويل المؤسسة الناشئة

الهدف 2.2.2: تركيز هياكل وآليات خصوصية لتمويل المؤسسة الناشئة	مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	تقدير المؤشرات 2018	إنجازات 2018	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات%	تقديرات المؤشرات 2019	إنجازات 2019	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات%
	المؤشر 1.2.2.2:تطوّر عدد المؤسسات الناشئة المنتفعة بأليات التمويل المحدثة	عدد				10	0	0

المؤشر 1.2.2.2:تطوّر عدد المؤسسات الناشئة المنتفعة بأليات التمويل المحدثة

إن نسق تنفيذ المشروع لم يكن بالكيفية المأمولة **ويعود ذلك** بالأساس إلى:

- نقص كبير في الموارد البشرية فضلا على عدم تفرّغ الإطارات لإنجاز المشروع.
- انتظار صدور القانون عدد 47 لسنة 2019 مؤرخ في 29 ماي 2019 يتعلّق بتحسين مناخ الاستثمار الذي نظّم في الفصلين 16 و17 منه صنفي صندوق الصناديق الخاصة للاستثمار.
- على الرغم من تكوين شركة التصرّف في صندوق الصناديق لتمويل المؤسسات الناشئة "سمارت كابيتال- -Smart Capital- وحصولها في سبتمبر 2019 على ترخيص هيئة السوق المالية-CMF- كشركة تصرّف في صندوق الصناديق فقد سجّل تأخر في تركيز المنظومة الجديدة لتمويل ومرافقة المؤسسات الناشئة-Nouveau cadre de Financement et d'appui des startups- بسبب عدم اكتمال تعبئة الموارد المالية لفائدة صندوق صناديق تمويل المؤسسات الناشئة-Fonds des Fonds pour le Financement des Startups- (100 مليون دولار في المرحلة الأولى-premier closing-) حيث لا يزال تفعيل الموافقة المبدئية للبنك الإفريقي للتنمية (BAD) في ضخ 20 مليون دولار لاستكمال مبلغ المائة مليون دولار قيد التفعيل.

- كما تسعى الوزارة وفريق العمل المكلّف بتجسيم برنامج تونس الناشئة على مستوى شركة سمارت كابيتال إلى البحث عل موارد مالية إضافية لتوفير تحفيزات للمؤسسات الناشئة وتغطية تمويلات تحتاجها تلك المؤسسات الناشئة في المراحل المبكرة لنشؤها ولا تغطيها صناديق الاستثمار فضلا عن موارد لتحفيز الحاضنات ومسرعات الاستثمار-Incubateurs et accélérateurs- من خلال

مدها بمنح لتمكينها من تعزيز أنشـــطتها في المجال وتأطير ومرافقة أكبر عدد من المؤســـســـات الناشئة.

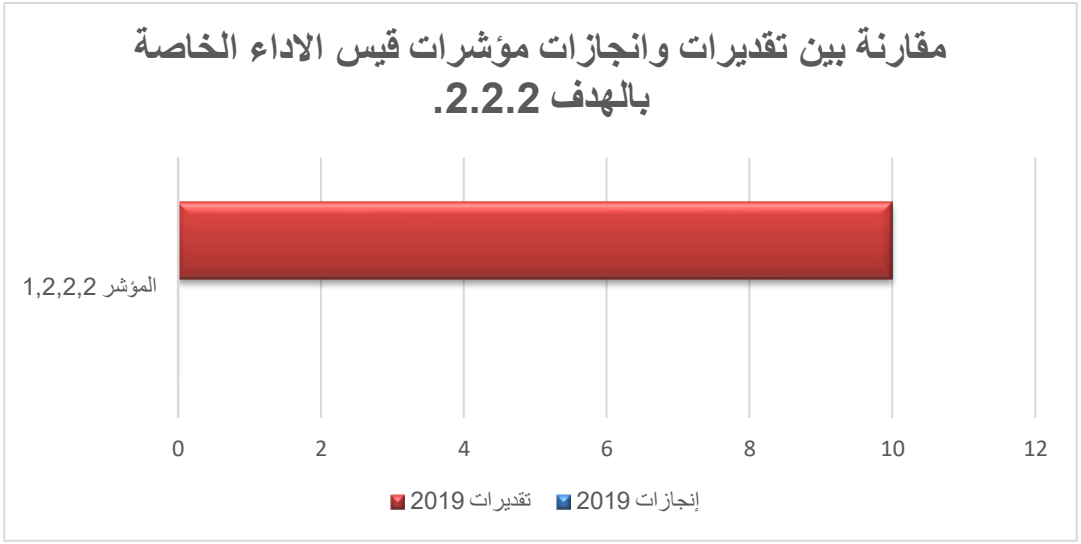

الهدف 1.3.2: استقطاب المستثمرين و التشجيع على خلق مواطن الشغل

يمثل دعم الاستثمار والتشجيع على خلق مواطن الشغل في مجال الاقتصاد الرقمي والخدمات المتصلة به خاصة الموجهة نحو التصدير الهدف الأساسي لإحداث مشروع تونس الذكية.

الهدف 1.3.2: استقطاب المستثمرين و التشجيع على خلق مواطن الشغل							
مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	تقديرات المؤشرات 2018	إنجازات 2018	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات%	تقديرات المؤشرات 2019	إنجازات 2019	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات%
المؤشر 1.1.3.2: عددالاتفاقيات المبرمة	عدد	50	25	50%	30	13	43%
المؤشر 2.1.3.2: عدد فرص العمل الجديدة	عدد	10000	6715	67%	6000	3615	60%
المؤشر 3.1.3.2: نسبة استغلال الفضاءات التكنولوجية بقطب الغزالة	نسبة				95	90	%95

المؤشر 1.1.3.2: عدد الاتفاقيات المبرمة

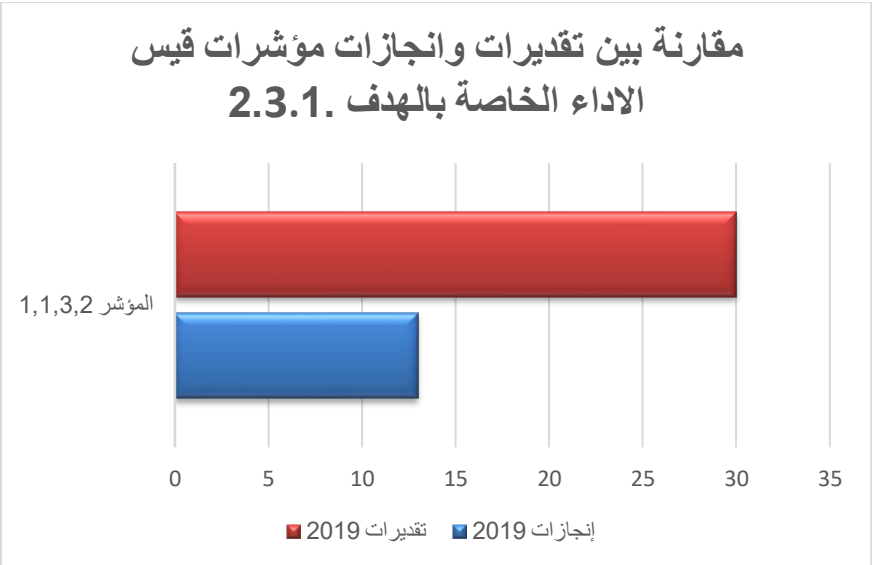

المؤشر 2.1.3.2: عددفرص العمل الجديدة

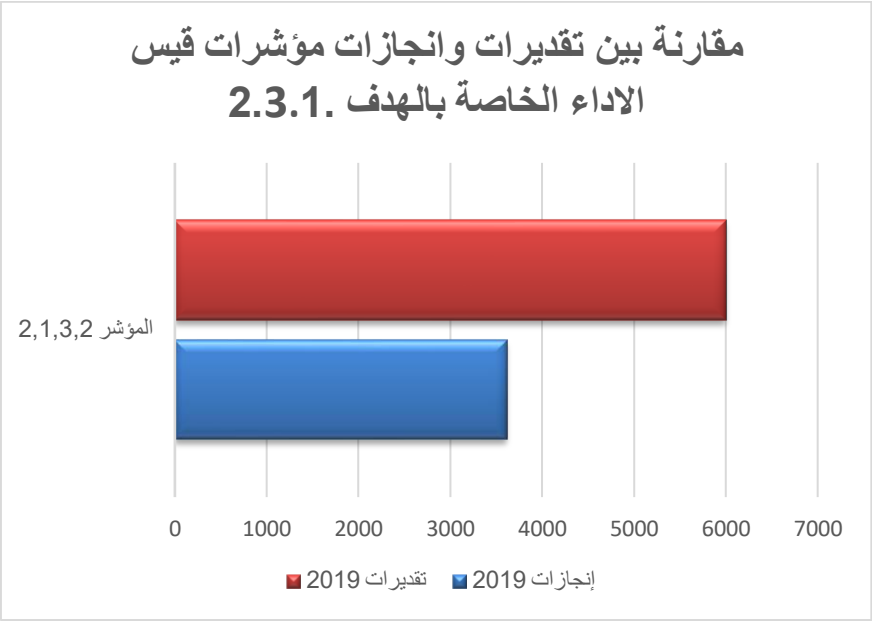

المؤشر 3.1.3.2: نسبة استغلال الفضاءات التكنولوجية بقطب الغزالة

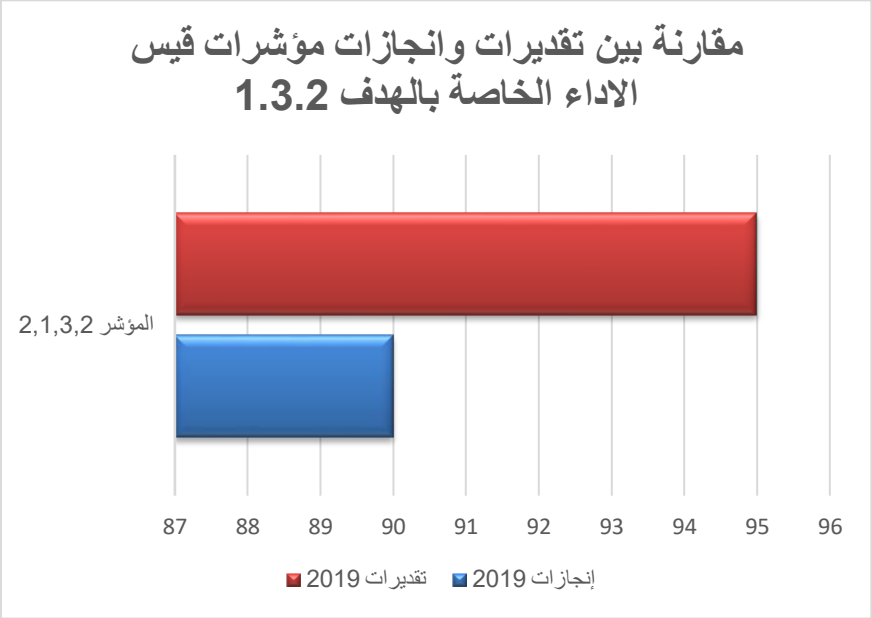

الهدف 2.3.2: تنمية قدرات الموارد البشرية

الهدف 2.3.2: تنمية قدرات الموارد البشرية	مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	تقديرات المؤشرات 2018	إنجازات 2018	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات%	تقديرات المؤشرات 2019	إنجازات 2019	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات%
	المؤشر 1.2.3.2: عددالممتكونين في مشروع Tunicod CifodCom	عدد	-	0	-	200	376	188

المؤشر 1.2.3.2: عددالممتكونين في مشروع Tunicod CifodCom

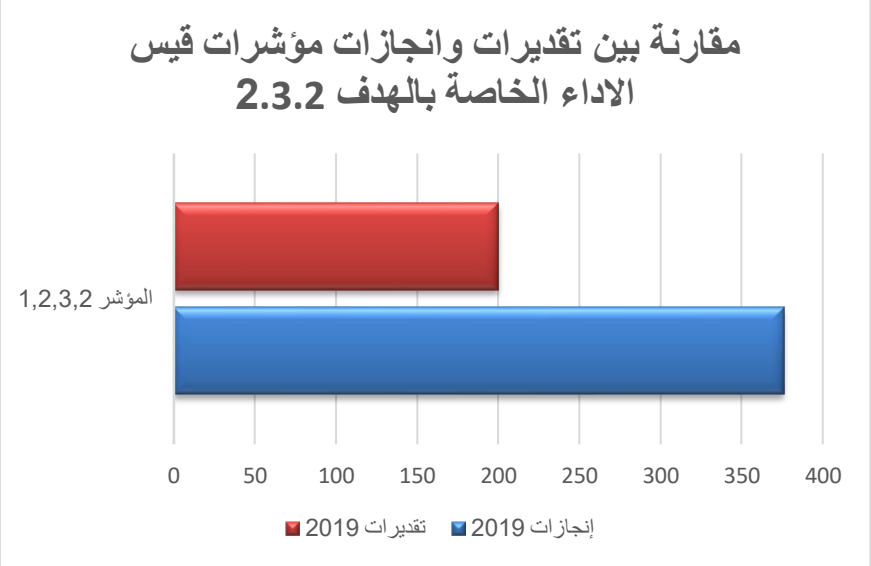

يهدف برنامج توني- كود "Tunicod" إلى تدعيم قدرات حاملي الشهادات العليا وخاصة العاطلين منهم عن العمل وذلك من خلال تقديم برامج تكوينية تتلاءم مع متطلبات سوق الشغل وتحسين فرص إندماجهم في الحياة المهنية.

- هذا وقد فوضت وزارة تكنولوجيات الإتصال والإقتصاد الرقمي "مركز التّكوين والتّوثيق والدّراسات في تكنولوجيا المواصلات سابقا" (*) بإنجاز هذا المشروع الذي دامت مدته 12 شهرا وتم تمويله عن طريق وكالة التعاون الألماني GIZ، والذي يهدف أساسا إلى:

- تدريب مفتوح لحاملي الشهادات العليا في اختصاص تكنولوجيا المعلومات والاتصال وخاصة منهم العاطلين عن العمل، وذلك في كامل تراب الجمهورية، وتمكينهم من النفاذ المجاني والمفتوح لبرامج التكوين عن بعد،
- إنتقاء 500 شاب لتمكينهم من التكوين اللازم والمرافقة الضرورية، من خلال برنامج تدريبي مميز لتأمين حاجيات المؤسسات المشغلة من الكفاءات المطلوبة لتشغيل 200 شاب في المؤسسات الشريكة في برنامج " تونس الذكية".

(*) تم سنة 2019 دمج هاته المؤسسة مع مؤسسة قطب الغزالة لتكنولوجيات الإتصال ضمن مؤسسة "تونس للأقطاب التكنولوجية الذكية".

تحليل وتفسير النتائج التي تم تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2019:

المؤشر 1.1.3.2: عدد الاتفاقيات المبرمة	تدعيم الفريق بخبرات في مجال التسويق
المؤشر 2.1.3.2: عدد فرص العمل الجديدة	شهد فريق مديري الحسابات وأخصائي اتصال عدم استقرار كبير في عام 2019، وهو ما انعكس سلبا على النتائج. يعتبر هدف خلق 50 ألف فرصة عمل طموح للغاية وتم وضعه إثر فترة إطلاق وحدة تونس الذكية دون اعتبار توقعات(prévisions) دقيقة للظروف الاجتماعية الاقتصادية لتونس في السنوات المقبلة. والواقع أن عدة أسباب مثل عدم استقرارالتشريع الجبائي وتعقيده، مناخ الأعمال الذي تأثر سلبًا بالمفاوضات الاجتماعي، إدراج تونس ضمن القائمات السوداء... وحتى الأزمة التي تعاني منها تونس حاليًا فيما يتعلق بهجرة

	المهندسين إلى البلدان الأوروبية تجعل الهدف المحدد لخلق فرص العمل غير قابل للتحقيق.
المؤشر 3.1.3.2: نسبة استغلال الفضاءات التكنولوجية بقطب الغزالة	الفارق ناتج بالأساس الى اعتبار سنة 2019 سنة إحداث المؤسسة S2T بعد عملية دمج مؤسسة قطب الغزالة و مركز التكوين CIFODCOM الفارق ناتج بالأساس إلى النقص في ديناميكية إحداث المؤسسات على مستوى مركب منوبة وبعض المراكز الجهوية للعمل عن بعد بالمناطق الداخلية

4-التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء :

➢ التوجهات المستقبلية لتحسين أداء البرنامج الفرعي 2-1: الأعمال الإلكترونية ومناخ الأعمال

الإشكاليات	المقترحات لتدارك الإشكاليات تدابير/أنشطة / تدخلات
• بطئ في تطوير وسائل الدفع الإلكتروني بواسطة الهاتف الجوال بالرغم من المجهودات المبذولة من طرف الوزارة وخصوصا مؤسسة البريد التونسي D17 • ضعف النسق المتعلق بتبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بممارسة الأنشطة الاقتصادية	• تشريك مشغلي الشبكات العمومية للاتصالات في المجهود الذي تبذله الدولة لإقامة مؤسسات الدفع Etablissements de paiement • المطلوب جهد أكبر لمزيد تبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بممارسة الأنشطة الاقتصادية ذات العلاقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال مما يساهم في مزيد الترفيع في نسبة الاستثمار

➢ التوجهات المستقبلية لتحسين أداء البرنامج الفرع2-2: تونس الناشئة

الإشكاليات	المقترحات لتدارك الإشكاليات تدابير/أنشطة / تدخلات
آلية تمويل المؤسسات الناشئة	- ضرورة رصد الاعتمادات المالية على موارد صندوق تنمية المواصلات و تكنولوجيات المعلومات و الاتصال و ذلك بمقدار 10 مليون دينار بعنوان سنة 2020 في سياق تخصيص موارد جمليه بقيمة 50 مليون دينار لهذه الآلية على مدى الخمس سنوات القادمة و بناء على المعطيين التاليين : ■ إن إقرار 50%بعنوان تقاسم المساهمات غير القابلة للاسترجاع مرتبطة وثيق الارتباط بتوفير الموارد المالية بالقيمة و المبلغ بهدف ضمان التوازنات المالية لصندوق الضمان . ■ إن مساهمة الدولة التونسية في تمويل الية الضمان ستشكل حجر الأساس و الحافز بالنسبة لعديد المولين الدوليين للمساهمة بدورهم في تمويل هذه الآلية التي نص الفصل 18 من القانون عدد 20 لسنة 2018 المتعلق بالمؤسسات الناشئة على أنها تمول من صندوق تنمية المواصلات و تكنولوجيا المعلومات و الاتصال و من كل الهبات و الموارد الأخرى التي يضبطها التشريع الجاري به العمل .

➢ التوجهات المستقبلية لتحسين أداء البرنامج الفرعي2-3:تونس الذكية

الإشكاليات	المقترحات لتدارك الإشكاليات تدابير/أنشطة/تدخلات
تعقيدات الإجراءات الإدارية وعدم ملاءمتها لطبيعة البرنامج إشكاليات هيكلية ووظيفية تعيق عمل الوحدة وتحقيق أهدافها	دعم الوحدة بالموارد البشرية اللازمة لتتوصل إلى انجاز ما يتم إدراجه ضمن البرمجة السنوية للميزانية.
ضعف الامتيازات الممنوحة في إطار برنامج تونس الذكية وعدم قدرتها على جلب المستثمرين	إعادة النظر في مجموع الامتيازات التي تمنح في إطار تونس الذكية وجعلها تتماشى مع متطلبات القطاع
المنافسة الشرسة من قبل الدول المجاورة على غرار المغرب ومصر مع مرونة فيما يتعلق بإجراءات بعث مؤسسات والحصول على امتيازات تنافسية	يحتوي مشروع تونس الذكية 2.0 على مقترحات إصلاحات هيكلية ووظيفية في إطار الخطة الاستراتيجية الرقمية الجديدة2025 .

➢ التوجهات المستقبلية لتحسين أداء مؤسسة "تونس للأقطاب التكنولوجية الذكية"

الإشكاليات	المقترحات لتدارك الإشكاليات تدابير/أنشطة / تدخلات
الإشكالية عدد1: استكمال إجراءات إحداث المؤسسة على مستوى قانونها الأساسي وهيكلتها التنظيمية.	يتم العمل على استكمال الإجراءات و يقترح في هذا الغرض دعم هيكل الإشراف للتسريع في استكمال هذه الأطر التنظيمية دعما لاستقرار المؤسسة
الإشكالية عدد2: إحداث شركة تصرف بمنوبة	تم التقدم في تنفيذ هذا المشروع و يقترح مساندة الشركاء للتسريع باستكماله في أسرع الآجال
الإشكالية عدد3: اعتماد منوال حوكمة جديد للتصرف في المراكز الجهوية للعمل عن بعد	بصدد انجاز دراسة تقييمية للمراكز الجهوية للعمل عن بعد من أجل تمكينها من المساهمة الفاعلة للنهوض بالاقتصاد الرقمي على مستوى الجهة
إشكاليات عدد 4: متعلقة بمشروع "Tunicod" : - عدم التزام الشركات الممضية لإتفاقيات مع Smart Tunisia بتوظيف الناجحين من بين مجموعة المواهب المدربة في نهاية البرنامج. محدودية إقبال حاملي الشهادات العليا على منصات التكوين عن بعد.	الإستغناء عن برنامج "Tunicod"واستبداله ببرامج مركزية وجهوية للتكوين الاشهادي حول الاختصاصات التكنولوجية والمهن الرقمية الجديدة. وستمكّن هذه البرامج من : - توفير فرص تشغيلية هامّة للمشاركين المتحصلين على شهائد في الإختصاصات التي تحتاجها الشركات الوطنية والعالمية إنتقاء أصحاب الأفكار المجددة والمبتكرة ومرافقتهم في إحداث الشركات الناشئة

البرنامج عدد 3:

الحكومة الإلكترونية

رئيسة البرنامج: السيدة روضة خليف
مكلفة بمأمورية وبالإشراف على الإدارة العامة لتكنولوجيا المعلومات

مرجع التسمية: المقرر عدد 49 بتاريخ 02 ماي 2018

- خارطة البرنامج

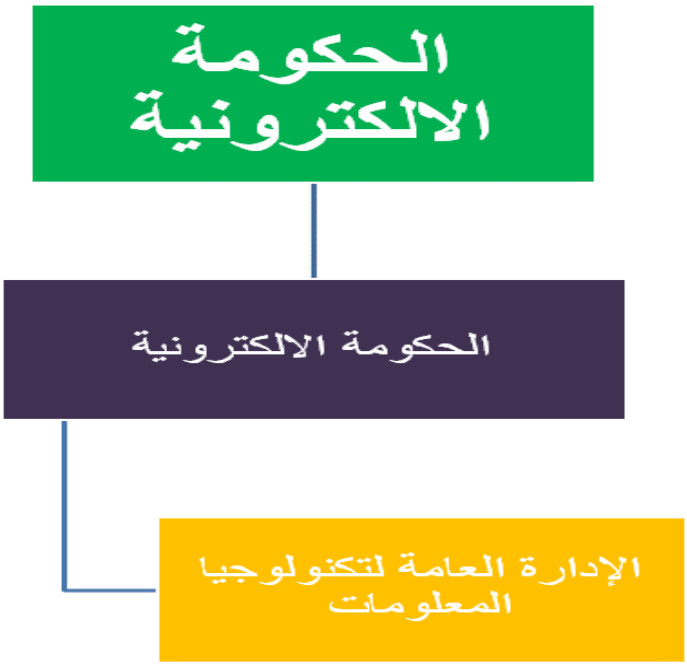

المركز الوطني للإعلامية

الوكالة الوطنية للمصادقة الإلكترونية

1. التقديم العامّ لبرنامج الحكومة الإلكترونية:

1-1- أهمّ أهداف البرنامج:

تندرج استراتيجية برنامج الحكومة الإلكترونية ضمن توجهات المخطط الوطني الاستراتيجي "تونس الرقمية 2020" وضمن المخطط الوطني للتنمية 2016-2020.

وتتمثل أساسا في تركيز إدارة إلكترونية موجهة لخدمة المواطن والمؤسسة مع ضمان شفافيتها ونجاعة معاملاتها طبقا لمبادئ الحوكمة الرشيدة.

وفي هذا السياق، تم العمل على عدة مشاريع لتحقيق الأهداف التالية:

- تكريس مبدئ الترابط البيني بين نظم المعلومات العمومية من خلال إرساء منصة تكنولوجية وطنية موحّدة،
- تأهيل المنظومات المعلوماتية الوطنية الكبرى بالإدارة بهدف ضمان مواكبتها للتطورات الوظيفية والتكنولوجية،
- استكمال إرساء منظومة المعرف الوطني الوحيد للمواطن وإرساء إطار تنظيمي وترتيبي ملائم طبقا للمعايير الدولية،
- وضع جملة من الخدمات الإدارية ذات الأولوية لفائدة المستخدمين،
- ضمان درجة عالية لسلامة نظم المعلومات العمومية وتكريس الثقة الرقمية في الخدمات الإدارية.
- توفير بنية تحتية رقمية ملائمة ومواكبة للتطورات التكنولوجية مع ضمان النجاعة وجودة الخدمات عبر إرساء منظومة الحوسبة السحابية الوطنية.

1-2.البرامج الفرعية المُكونة لبرنامج الحكومة الإلكترونية :

يشتمل برنامج الحكومة الإلكترونية على برنامج فرعي وحيد "الحكومة الإلكترونية".

2. تقديم عام للإنجازات الاستراتيجية الخاصة ببرنامج الحكومة الإلكترونية:

2-1.أهمّ الإصلاحات والأهداف الاستراتيجية التي تمّ تحقيقها والتي لها علاقة مباشرة بالبرنامج:

حرصا على مواصلة إرساء معاملات إدارية لامادية ناجعة لفائدة المستخدمين، تمّ خلال سنة 2019:

- ✓ تعميم تركيز منظومة عليسة للتصرف الالكتروني في المراسلات على الوزارات والإدارات الجهوية التابعة لها ومؤسستي مجلس نواب الشعب ورئاسة الجمهورية،
- استكمال تحديد الرؤية الإستراتيجية الوطنية للحوسبة السحابية وخارطة طريق لإنجازها وقد صادق المجلس الاستراتيجي للاقتصاد الرقمي عليها، ويتطلب تنفيذها الانخراط الفعال للهياكل المعنية بالشراء العمومي، إذ من المنتظر أن يحقق تركيز المنظومة الحد من نفقات الاستثمار في المعدات الرقمية بحوالي 30%،
- وضع تصور للإطار القانوني والتنظيمي للترابط البيني بين نظم المعلومات الوطنية ويتضمن النصوص القانونية والترتيبية إلى جانب إحداث هيكل مختص في التصرف في المنظومة صلب المركز الوطني للإعلامية وسيمكن هذا الإطار من تعميم مفهوم الترابط البيني كخدمة عمومية،
- دعم الثقة الرقمية من خلال التثبت من الهوية عبر الجوال (منظومة DIGIGO) تحت إشراف الوكالة الوطنية للمصادقة الالكترونية،
- تحسين بعض الخدمات الإدارية من خلال تبسيط الإجراءات ورقمنتها عبر دعم ومساندة لمختلف الهياكل الوطنية في المجال (منصة المستثمر، التسجيل الدراسي عن بعد، المضمون الالكتروني، استعمال الختم الالكتروني المرئي في بعض الوثائق الادارية.....).

2.2. أهم الإنجازات والأنشطة والمشاريع الكبرى التي تم القيام بها لتحقيق أهداف برنامج الحكومة الإلكترونية وعلاقتها بالنفقات التي تمّ تنفيذها:

تمّ في هذا المجال إفراد معظم المشاريع لتمويلها عن طريق موارد القرض المبرم مع البنك الإفريقي للتنمية بتاريخ 21 ديسمبر 2017. وفي هذا الصدد، ولضمان تنفيذ المشاريع المدرجة في المخطط، وقع التعاقد مع خبراء في مجال تكنولوجيا الاتصال لدعم

قدرات الوزارة على الإنجاز. ويتم تمويل هذه العقود عن طريق هبة من طرف البنك الافريقي للتنمية.

- **البرنامج الفرعي: الحكومة الالكترونية:**

❖ **المشاريع المندرجة ضمن الهدف 3-1-1: إرساء نظم معلومات وطنية مترابطة ومتواصلة فيما بينها لتطوير نجاعة عمل الإدارة والمساعدة على أخذ القرار**

1- وضع وتركيز المنظومة الوطنية للترابط البيني بين نظم المعلومات الوطنية:

تم خلال سنة 2019 الإعلان عن:

- ✓ دعوة للتعبير على الرغبة في المشـــاركة لاختيار خبير لوضـــع وتركيز مرجعية تصنيف في مجال الـــITIL،
- ✓ دعوة للتعبير على الرغبة في المشـــاركة لاختيار خبير في مجال التنظيم Organisation،

وذلك لمرافقة تركيز هيكل التصـــرف في منظومة الترابط البيني المزمع إحداثه بالمركز الوطني للإعلامية (Opérateur National d'Interopérabilité). وقد أفضـــت النتائج إلى اختيار خبيرين أواخر سنة 2019 وتمّ التعاقد معهما على أساس بداية العمل في أواخر شهر أفريل 2020.

- ✓ دعوة للتعبير على الرغبة في المشاركة لاختيار مكتب دراسات لتطوير المنصة الوطنية للترابط البيني.

2- إرساء منظومة المعرف الوطني الوحيد للمواطن وتأهيل منظومة الحالة المدنية:

تم خلال سنة 2019:

- الانتهاء من تركيز ســـجل المعرف الوحيد للمواطن في المركز الوطني للإعلامية الذي يتم تمويله عن طريق صـندوق تنمية المواصـلات في إطار عقد صـاحب منشـأ مفوض بين الوزارة والمركز،

- منظومة التصـرف في المعرف الوحيد للمواطن: إتمام مرحلة تقييم العروض بالنسـبة للدعوة للتعبير عن الرغبة في المشـاركة، وتم اختيار 06 شـركات وموافاتها بكراس شروط في الغرض في شهر ديسمبر 2019،
- تأهيل منظومة الحالة المدنية: إتمام مرحلة تقييم العروض بالنسـبة للدعوة للتعبير عن الرغبة في المشـاركة، وتم اختيار 06 شركات وموافاتها بكراس شـروط في الغرض في شهر ديسمبر 2019،

وقد سـاهم المركز الوطني للإعلامية في إطار عقد صـاحب منشـأ مفوض في ضـبط الحاجيات الوظيفية لمنظومة تأهيل الحالة المدنية.

3- ضبط رؤية للحوسبة السحابية الوطنية وخارطة طريق لإنجازها:

تم خلال سنة 2019 ضبط رؤية للحوسبة السحابية الوطنية وخارطة طريق لإنجازها وذلك عن طريق عقد مبرم مع مكتب للدراسات وممول عن طريق صندوق تنمية المواصلات.

4- وضع وتركيز بوابة للخدمات العمومية على الخطّ:

بدأت خلال سنة 2019 عملية تأطير المشروع مع رئاسة الحكومة وبقية الأطراف المتداخلة.

5- مهمة مساندة ومرافقة لتنفيذ المخطط الوطني الاستراتيجي " تونس الرقمية 2020":

إن هذه المهمة تتعلق بخمس مشاريع خاصة بالحكومة الالكترونية ضمن المخطط الوطني الاستراتيجي 2020 وهي على التوالي:

- Connected Gov Interop
- المعرف الوحيد للمواطن
- المعرف الوحيد للمؤسسة
- الخلاص الالكتروني للشراءات العمومية
- وضع وتركيز جملة من الخدمات العمومية على الخطّ

6- إرساء آليات العمل التشاركي في الإدارة (Outils Collaboratifs pour l'Administration)

في إطار متابعة تنفيذ اتفاقية الشراكة المبرمة بين الحكومة التونسية وشركة ميكروسوفت، تم وضع:

- الآليات اللازمة لتداول المعطيات والبيانات ذات الصبغة السرية عبر منظومة التصرف الالكتروني في المراسلات،
- توحيد أسماء النطاقات بين جميع الوزارات وباعتماد هوية وحيدة للأعوان العموميين (Unification des noms de domaine et une identité unifiée)،
- ترحيل تدرجي لحسابات البريد الالكتروني المتداولة إلى المنصة الجديدة (O365)،

ويتم حاليا دراسة إبرام اتفاقية جديدة مع الشركة تأخذ بالاعتبار التوجهات المزمع تناولها بالاستراتيجية الوطنية لسنة 2025.

7- تعميم منظومة التصرّف الإلكتروني في المراسلات:

وتمثلت أهمّ نتائج المشروع في:

- تركيز منصّة موحدة للمشروع والتجهيزات المتعلقة بها ذات طاقة استيعاب وأداء عالي تمكن من معالجة التراسل الإلكتروني بين جميع الوزارات،
- تكييف المنظومة وفقا للحاجيات الخصوصيّة للوزارات،
- تركيز المنظومة بالإدارة المركزيّة للوزارات،
- تكوين أكثر من 340 مستعمل لتجربة المنظومة والمصادقة عليها قبل وضعها حيز الاستغلال خلال 140 يوم تكوين،

هذا وسيتمّ خلال سنة 2020 تكوين المكونين والمتصرفين في المنظومة لدى جميع الوزارات واستكمال تركيز المنظومة بالإدارات الجهويّة للوزارات وإدماج الستة الوزارات النموذجيّة بالمنصّة الجديدة الخاصّة بالتعميم.

❖ **المشاريع المندرجة ضمن الهدف 3-1-2: توفير معاملات إدارية لا مادية ناجعة لفائدة المواطن والمؤسسة:**

1- مشروع الخلاص الإلكتروني للشراءات paiement électronique des commandes publiques

تم خلال سنة 2019 إعداد كراس العناصر المرجعية الخاصة بالمشروع ووثيقة الإعلان عن الرغبة في المشاركة، وتمت المصادقة على الملف من طرف البنك الافريقي للتنمية وهو حاليا في مرحلة الإعلان عن المنافسة.

❖ المشاريع المندرجة ضمن الهدف 3-1-3: تأمين الثقة الرقمية

➢ مشاريع وأنشطة الوكالة الوطنية للمصادقة الإلكترونية:

سعت الوكالة خلال سنة 2019 على مواصلة الارتقاء بخدماتها لأعلى مستويات الجودة والمطابقة للمعايير الدولية لأعلى درجة في مجال الإمضاء الإلكتروني وذلك قصد تكريس مناخ الثقة الرقمية المستلزم لتطوير الاقتصاد الرقمي من خلال:

- الحفاظ على شهادة ETSI 102042 في مجال المصادقة الإلكترونية.
- الحفاظ على شهادة المطابقة للمعايير الأوروبية ETSI 319 411-1, ETSI 319 411-2 الخاصة بشهادات الإمضاء الإلكتروني الموثوق بها.
- الحفاظ على شهادة المطابقة للمعايير الأوروبية ETSI 319 411-1, ETSI 319 411-2, ETSI 319 421الخاصة بخدمة إثبات الوقت الموثوق بها horodatage qualifié.
- الحصول على شهادة النظام المتكامل Iso 9001v2015 و Iso27001v2013 والمتعلقة بالسلامة المعلوماتية وجودة الخدمات.
- الحفاظ على علامة "مرحبا" جودة الاستقبال والمتعلقة بتحسين الاستقبال وتعزيز الثقة مع حرفائها.

كما قامت الوكالة بـمواصلة نشاطها في مجال ضمان سلامة المبادلات الإلكترونية عبر توفير خدمات مصادقة إلكترونية تشمل الإمضاء الإلكتروني والتثبت من الهوية الإلكترونية والختم الإلكتروني والخدمات المتصلة بالثقة الرقمية والعمل على إرساء إدارة إلكترونية في خدمة المواطن والمؤسسة. كما عملت الوكالة على تطوير باقة خدماتها ومنتوجاتها وتكييفها حسب حاجيات المستخدمين مع ضمان جودتها والسهر على تبسيط الإجراءات ذات العلاقة بهذه الخدمة والسعي إلى تقريبها من المواطن من خلال توفير خدمات وشهادات مصادقة إلكترونية تمكن من تأمين الخدمات الإدارية على الخط نذكر من أهمها:

- منظومة DigiGo للتثبت من الهوية والإمضاء الإلكتروني عبر الهاتف الجوال
- منظومة إحداث الختم الإلكتروني المرئي TN CEV 2D-DOC لتعويض النسخ المطابقة للأصل

- خدمة اقتناء شهادات المصادقة الإلكترونية عن بعد MANAGED PKI لتبسيط إجراءات الاقتناء للمواطن "Enregistrement et identification par vidéo reconnaissance"
- خدمة الإمضاء الإلكتروني عبر الهواتف المحمولة MobiSign

جدول محوصل لمتابعة صرف منحة صندوق تنمية المواصلات لفائدة الوكالة الوطنية للمصادقة الالكترونية ألف دينار			
تقديرات النفقات PAP 2019 (على موارد صندوق التنمية) (1)	المبالغ المصروفة بعنوان (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
		الفارق (2)-(1)	نسبة لإنجاز(2)/(1)
حسب وثيقة PAP 2019: **منحة تنمية** 4239	- تنمية :3897,935	341.065	% 91,95

❖ الهدف 3-1-4: ضمان إيواء واستغلال المنظومات الوطنية

➢ مشاريع وأنشطة المركز الوطني للإعلامية:

قام المركز بـــنشر طلب عروض لاقتناء منصّة تكنولوجية منفتحة Cloud privée CNI بقيمة 2400 أ.د، والملف بصدد الدراسة للمصادقة لدى الهيئة العليا للطلب العمومي.

كما تم نشـر طلب عروض لتجديد الشـبكة الكهربائية بالمركز بقيمة 1500 أ.د وقد انطلقت الأشغال بالنسبة لثلاث أقساط وتم إعادة نشر طلب عروض في الأقساط المتبقية.

أما بالنسـبة لمشـروعي تركيز خط إضـافي لتزويد المركز بالكهرباء بقيمة 300 أ.د واقتناء منصـة تكنولوجية للختم الإلكتروني المرئي بقيمة 300 أ.د فقد تم تأجيل هذه المشـاريع على التوالي إلى سنة 2020 و2021.

جدول محوصل لمتابعة صرف منحة صندوق تنمية المواصلات

لفائدة المركز الوطني للإعلامية

ألف دينار

تقديرات النفقات PAP 2019 (على موارد صندوق التنمية) (1)	المبالغ المصروفة بعنوان (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
		الفارق (2)-(1)	نسبة لإنجاز (2)/(1)
حسب وثيقة PAP 2019: **منحة تنمية 4500**	- تنمية: 0	4500	% 0

✓ لم يتم صرف المبالغ نظرا لتعطل إجراءات إبرام الصفقات.

3- نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2019:

1.3. تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج:

جدول عدد 3: تنفيذ ميز لية البرنامج لسنة 2019 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

بيان النفقات	تقديرات2019 (1)	تقديرات 2019	إنجازات2019(2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
	(ق.م. الأصلي)	(ق.م. التكميلي)		المبلغ: (1) - (2)	نسبة الإنجاز:% (1) / (2)
العنوان الأول					
نفقات التصرف					
تأجير عمومي	444,314	444,314	425,349	18,965	**% 96**
وسائل مصالح					
تدخل عمومي					
العنوان الثاني					
نفقات التنمية	4900	4900	0	4900	0
استثمارات مباشرة					
تمويل عمومي					
مجموع النفقات على الموارد العامة لميزانية الدولة	**5 344,314**	**5 344,314**	**425,349**	**4 918,965**	**% 8**
نفقات صناديق الخزينة	31853	31853	21 897,069	9 955,936	% 69
على مشاريع البرنامج	23 114	23 114	17 999,129	5 114,871	% 78
منح لفائدة المؤسسات المدرجة بالبرنامج3					
(منحة التصرف+ منحة التنمية)	8739	8739	3 897,935	4 841,065	% 45
المجموع العام	**37 197,314**	**37 197,314**	**22 322,413**	**14 874,901**	**% 60**
(الميزانية العامة + الصندوق)					

رسم بياني عدد 01: مقارنة بين تقديرات وانجازات برنامج الحكومة الالكترونية لسنة 2019

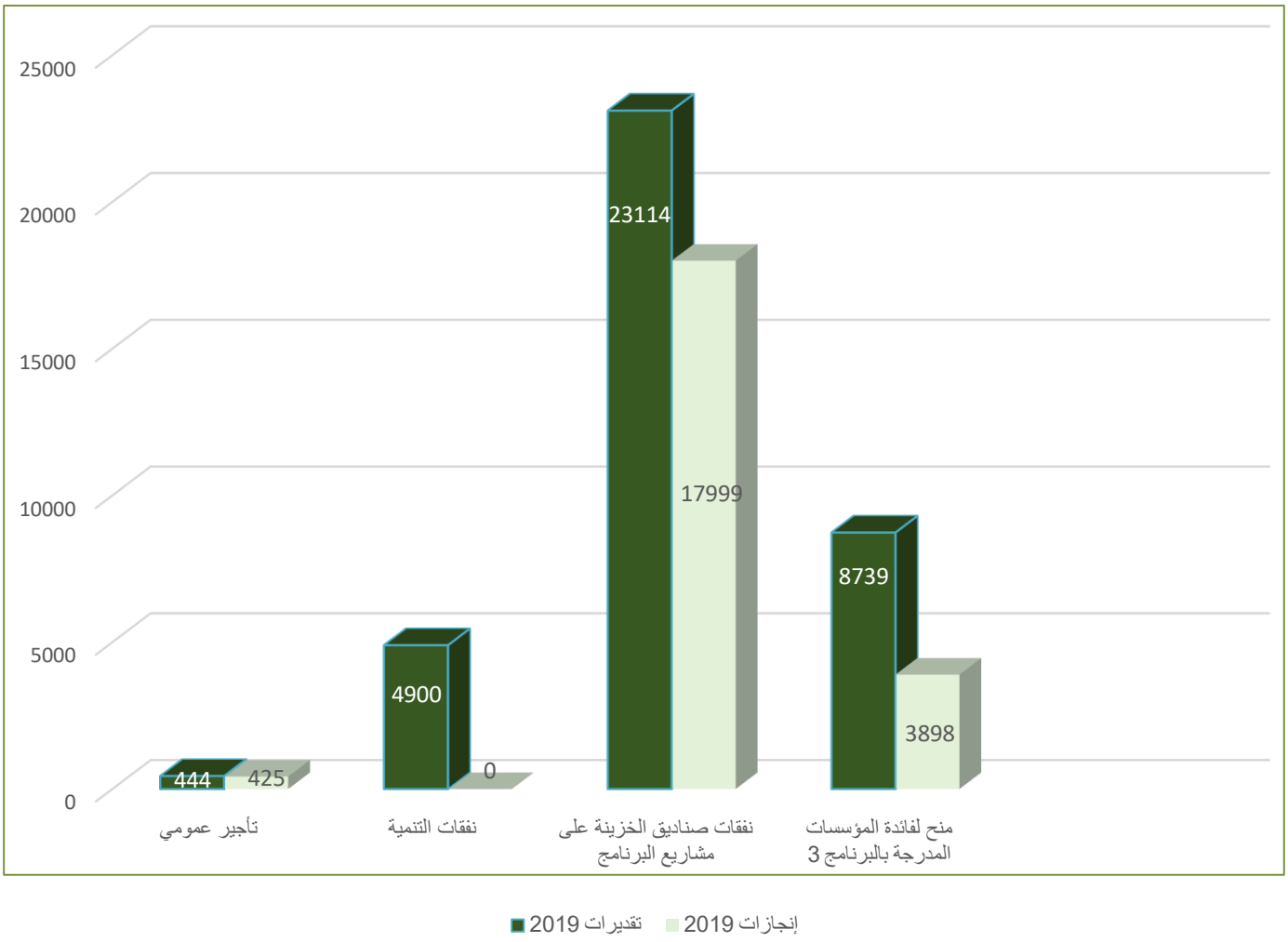

جدول عدد 4: تنفيذ ميز لية البرنامج لسنة 2019 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج الفرعية (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البرامج الفرعية	تقديرات 2019 (ق.م. الأصلي) (1)	تقديرات 2019 (ق.م. التكميلي)	إنجازات 2019(2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
				المبلغ: (2) - (1)	نسبة الإنجاز: %(2)/(1)
البرنامج الفرعي3-1: الحكومة الإلكترونية					
تصرف	444,314	444,314	425,349	18,965	% 96
تنمية	4900	4900	0	4900	0,000
صندوق تنمية المواصلات	31853	31853	21 897,064	9 955,936	% 69
مجموع البرنامج	**37197,314**	**37197,314**	**22 322,413**	**14 874,901**	**% 60**

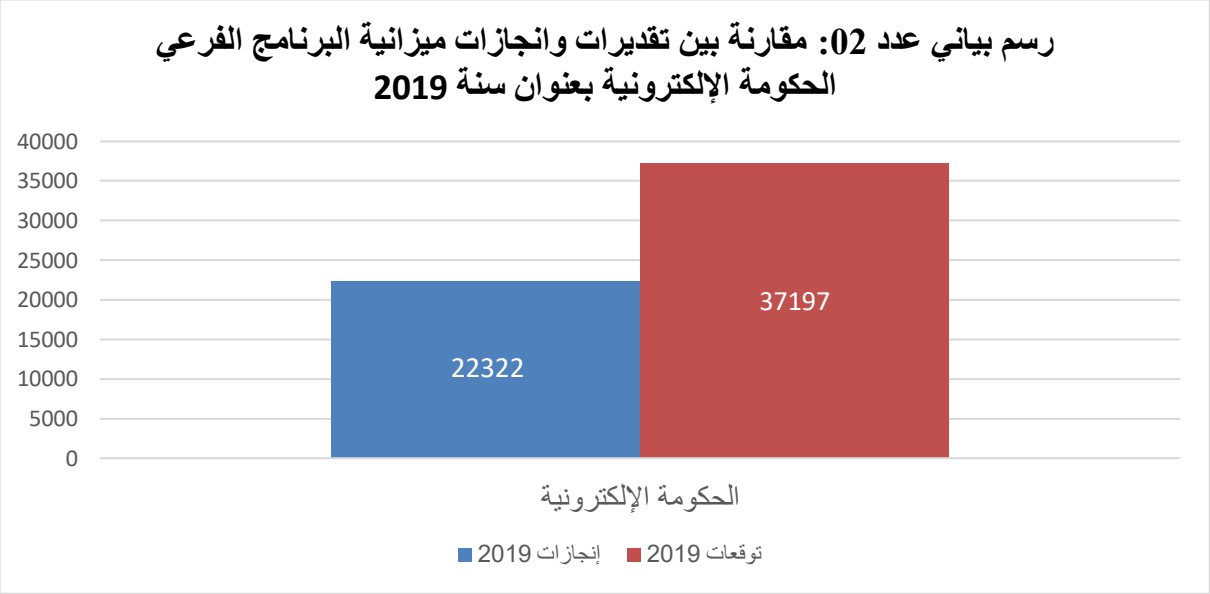

2.3. تقديم لنتائج القدرة على الأداء وتحليلها:

* **الهدف 3-1-1: إرساء نظم معلومات عمومية مترابطة ومتواصلة فيما بينها لتطوير نجاعة عمل الإدارة والمساعدة على أخذ القرار**

تقديم الهدف:

- تطوير استعمالات التكنولوجيا الرقمية بالإدارة
- العمل على ترابط نظم المعلومات فيما بينها

- دعم اعتماد التكنولوجيا الرقمية بين الهياكل الإدارية من خلال تطوير الخدمات G2G

الجدول عدد 5
الهدف 3-1-1: إرساء نظم معلومات عمومية مترابطة ومتواصلة فيما بينها لتطوير نجاعة عمل الادارة

الهدف: إرساء نظم معلومات عمومية مترابطة ومتواصلة فيما بينها لتطوير نجاعة عمل الإدارة والمساعدة على أخذ القرار	مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	تقديرات المؤشرات 2018	إنجازات 2018	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات%	تقديرات المؤشرات 2019	إنجازات 2019	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات%
	المؤشر 1.1.1.3: عدد الخدمات المندمجة بالإدارة في طور الاستعمال		4	4	%100	20	10	%50
	المؤشر 2.1.1.3: معدّل مدة معالجة المراسلات عبر منظومة "عليسة" من طرف الوزارات المستغلة للمنظومة (*)	يوم	7			5	2	% 250
	المؤشر 3.1.1.3: نسبة المراسلات الممضاة إلكترونيا	%	%2	%2	% 100	%50	%2	%4
	المؤشر 4.1.1.3: نسبة استعمال آليات العمل التشاركي بالوزارات (المراسلات الإلكترونية Messagerie)	%	%33			%60	%24	%40
	المؤشر 5.1.1.3: نسبة استعمال آليات العمل التشاركي بالوزارات (Outils Collaboratifs: Skype et Teams)	%	%6			%30	%20	%66,66

(*) تقديرات المؤشر لسنة 2019 حدّدت إلى 5 أيام كمعدل معالجة للمراسلات عبر المنظومة تمّ تحقيق يومين (02 أيام) للمؤشر.

رسم بياني عدد 3: مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف 3-1-1:

إرساء نظم معلومات عمومية مترابطة ومتواصلة فيما بينها لتطوير نجاعة عمل الإدارة والمساعدة على أخذ القرار لسنة 2019

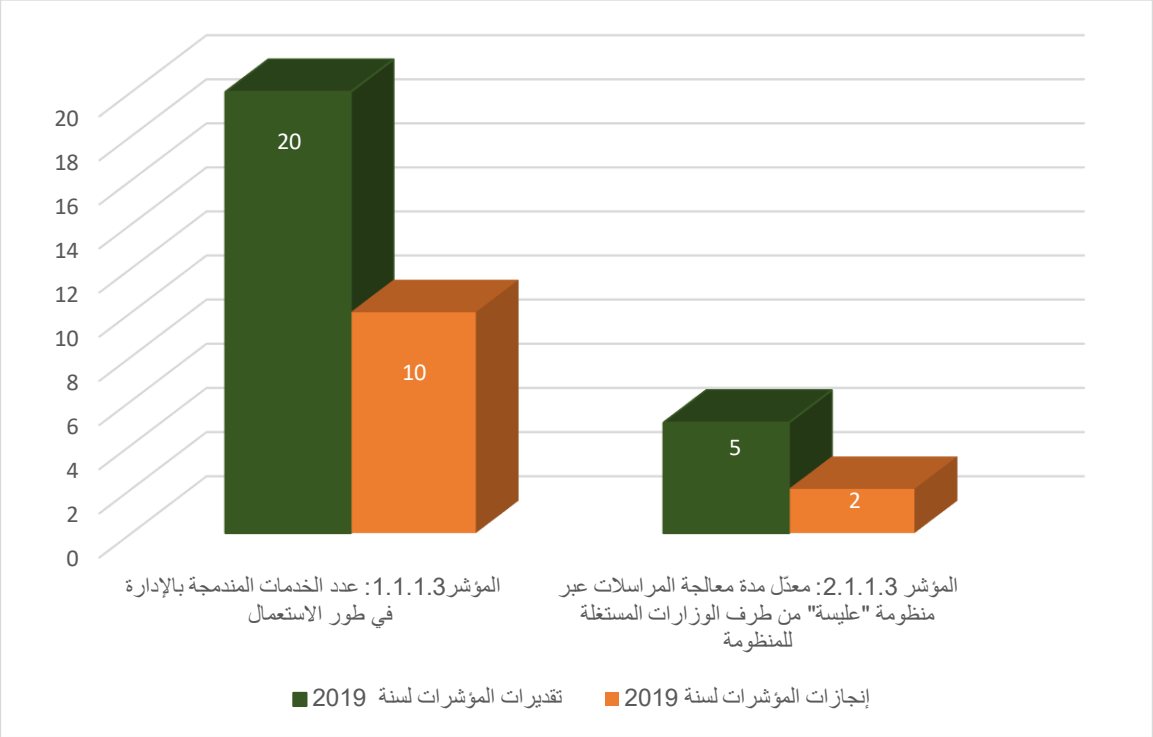

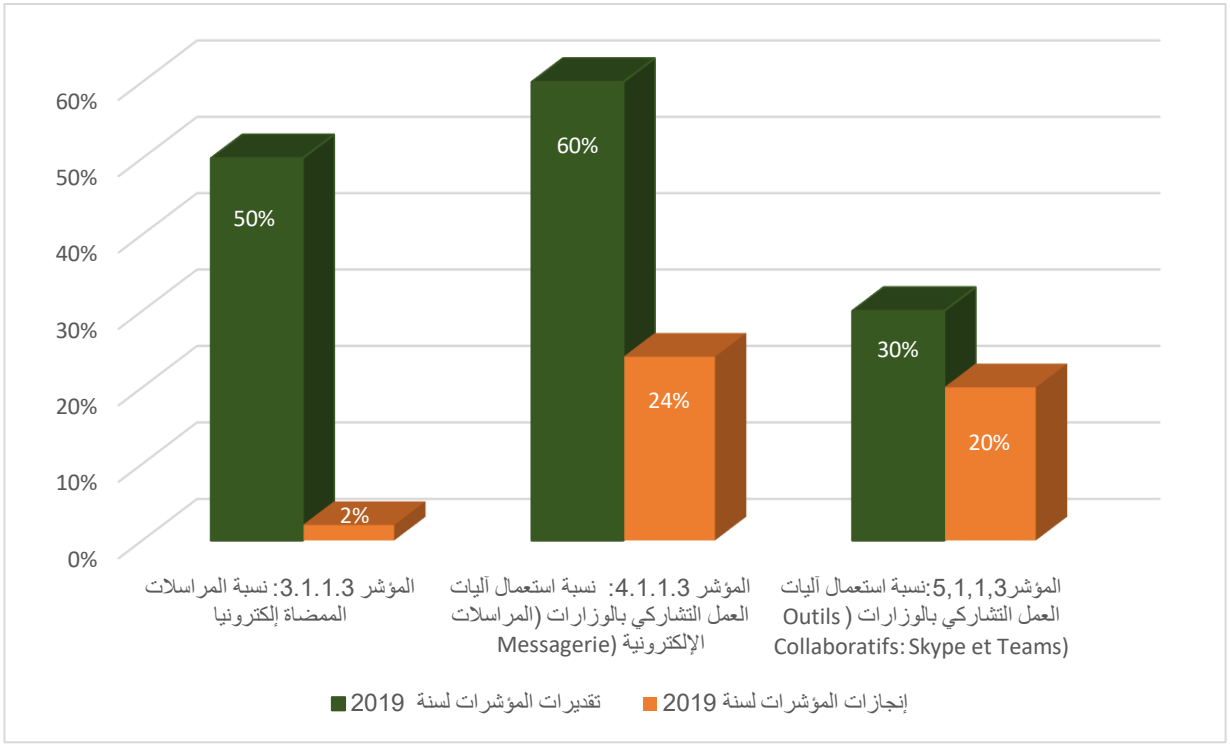

- الهدف 3-1-2: توفير معاملات إدارية لا مادية ناجعة لفائدة المواطن والمؤسسة

تقديم الهدف: تطوير النظم المعلوماتية بالقطاع العمومي والعمل على تنمية استغلالها قصد إضفاء النجاعة والشفافية في إسداء الخدمات على التوالي تجاه المواطن G2C وتجاه المؤسسة G2B.

الجدول عدد 6

الهدف 3-1-2: توفير معاملات إدارية لا مادية ناجعة لفائدة المواطن والمؤسسة

الهدف . توفير معاملات إدارية لا مادية ناجعة لفائدة المواطن والمؤسسة	مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	تقديرات المؤشرات 2018	إنجازات 2018	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات%	تقديرات المؤشرات 2019	إنجازات 2019	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات%
	المؤشر 1.2.1.3: عدد الخدمات على الخطّ ذات الأولوية (cumulatif)		3			9	0	0

رسم بياني عدد 4: مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف 3-1-2: توفير معاملات إدارية لا مادية ناجعة لفائدة المواطن والمؤسسة لسنة 2019

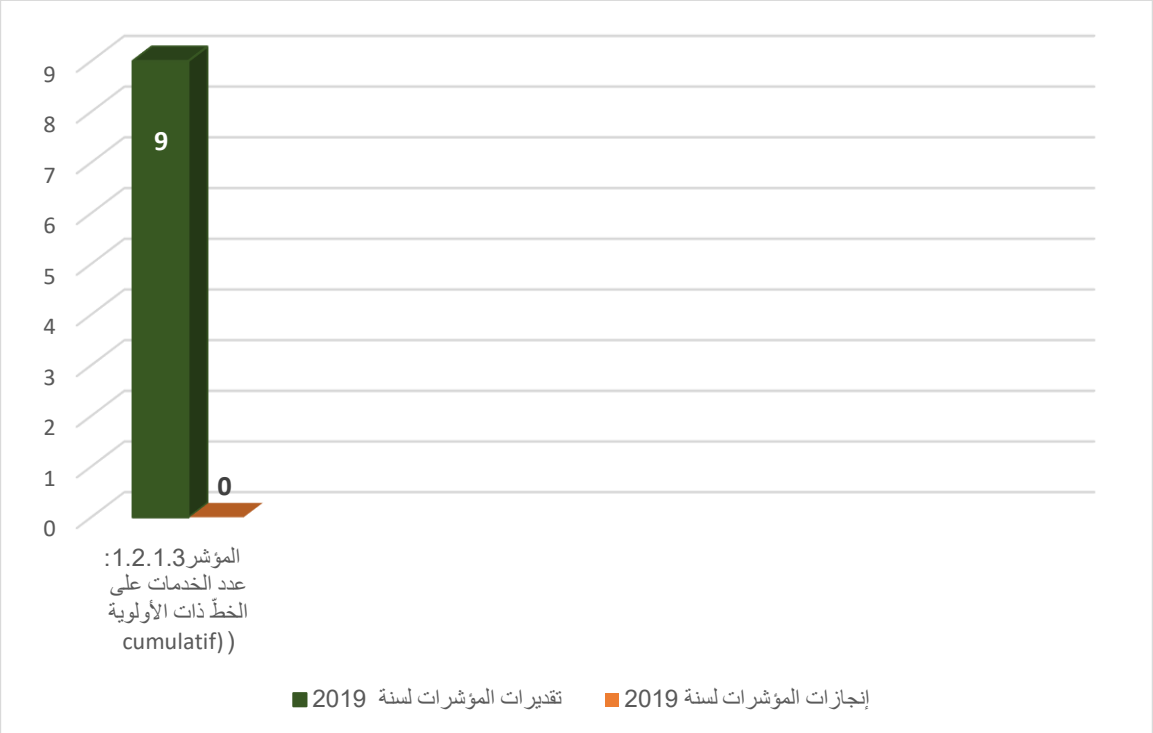

❖ الهدف 3-1-3: تأمين الثقة الرقمية

تقديم الهدف: تكريس مبادئ الثقة الرقمية لضمان سلامة المبادلات الإلكترونية.

الجدول عدد 7

الهدف 3-1-3: تأمين الثقة الرقمية

الهدف : تأمين الثقة الرقمية	مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	تقديرات المؤشرات 2018	إنجازات 2018	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات%	تقديرات المؤشرات 2019	إنجازات 2019	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات%
	المؤشر1.3.1.3: عدد خدمات المصادقة الإلكترونية		7	6	%85	7	7	100%

رسم بياني عدد 5: مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف 3-1-3: تأمين الثقة الرقمية

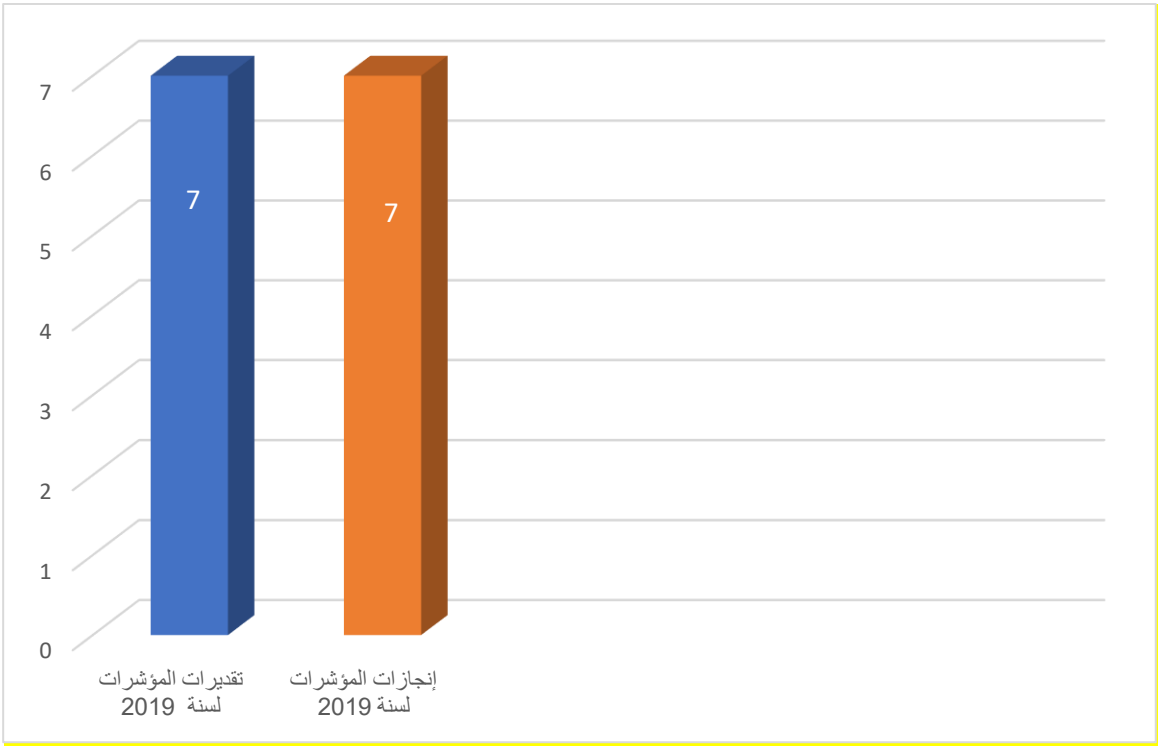

❖ الهدف 3-1-4: ضمان إيواء واستغلال المنظومات الوطنية

تقديم الهدف : إيواء واستغلال المنظومات الوطنية مع ضمان استمرارية الخدمات طبقا للمواصفات العالمية.

الجدول عدد 8

الهدف 3-1-4: ضمان إيواء واستغلال المنظومات الوطنية

الهدف : ضمان إيواء واستغلال المنظومات	مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	تقديرات المؤشرات 2018	إنجازات 2018	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات%	تقديرات المؤشرات 2019	إنجازات 2019	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات%
	المؤشر1.4.1.3: الحصول على المواصفات العالمية لمراكز الإيواء		0	0	%0	0	0	%0

رسم بياني عدد 6: مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف 3-1-4: ضمان إيواء واستغلال المنظومات الوطنية

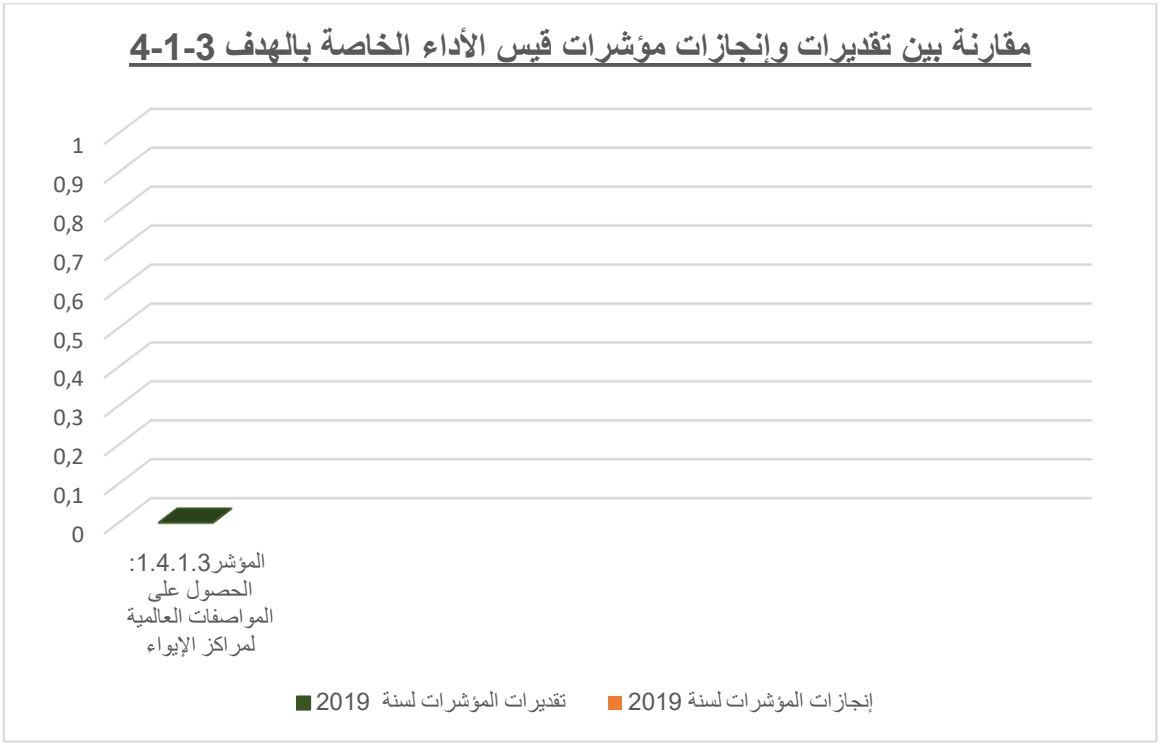

تحليل وتفسير النتائج التي تم تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2019:

❖ **الهدف 3-1-1: إرساء نظم معلومات عمومية مترابطة ومتواصلة فيما بينها لتطوير نجاعة عمل الإدارة والمساعدة على أخذ القرار:**

➢ المؤشر1.1.1.3: عدد الخدمات المندمجة بالإدارة في طور الاستعمال:

تم انجاز 10 خدمات من بين 20 مقدرة ويعود ذلك للتأخير الحاصل في خصوص إنجاز مشروعي الترابط البيني بين نظم المعلومات وبوابة الخدمات العمومية على الخط وذلك نظرا لطول الإجراءات المعتمدة من قبل البنك الافريقي للتنمية

➢ المؤشر 2.1.1.3: معدّل مدة معالجة المراسلات عبر منظومة "عليسة" من طرف الوزارات المستغلة للمنظومة

تم تسجيل نسبة إنجاز تقدر بـ250 % حيث تم التقليص في مدة معالجة المراسلات من 5 أيام متوقعة إلى يومين فقط منجزة فعليا وذلك ضمن الوزارات النموذجية.

➢ المؤشر 3.1.1.3: نسبة المراسلات الممضاة إلكترونيا

تم تسجيل نسبة إنجاز تقدربـ 4% ويعود ذلك أساسا إلى الانطلاق في مشروع تعميم المنظومة بصفة تدريجية إضافة إلى عدم استعمال آليات الإمضاء الالكتروني بصفة آلية.

➢ المؤشر 4.1.1.3: نسبة استعمال آليات العمل التشاركي بالوزارات (المراسلات الإلكترونية Messagerie)

تم تسجيل نسبة إنجاز تقدر بـ 40% بالنسبة لسنة 2019 وهي نسبة قابلة للتطور في بداية سنة 2020 نظرا للحالة العامة بالبلاد والتي تتطلب العزل التام لكافة المواطنين واعتماد العمل عن بعد، على خلفية انتشار وباء "Coronavirus".

- المؤشر 5.1.1.3: نسبة استعمال آليات العمل التشاركي بالوزارات (Outils Collaboratifs: Skype et Teams)

تم تسجيل نسبة إنجاز تقدر بـ 67% بالنسبة لسنة 2019 وهي نسبة قابلة للتطور في بداية سنة 2020 نظرا للحالة العامة بالبلاد والتي تتطلب العزل التام لكافة المواطنين واعتماد العمل عن بعد.

الهدف 3-1-2: توفير معاملات إدارية لا مادية ناجعة لفائدة المواطن والمؤسسة

- المؤشر1.2.1.3: عدد الخدمات على الخطّ ذات الأولوية (cumulatif)

تم التخلي عن هذا المؤشر بسبب إدماج المشروع الخاص بالخدمات الالكترونية ضمن مشروع بوابة الخدمات الذي بصدد التأطير والإعداد لوضع كراس الشروط.

❖ **الهدف 3-1-3: تأمين الثقة الرقمية**

- المؤشر1.3.1.3: عدد خدمات المصادقة الإلكترونية

تم تحقيق النسبة المرجوة خلال سنة 2019.

الهدف 3-1-4: ضمان إيواء واستغلال المنظومات الوطنية

- المؤشر1.4.1.3: الحصول على المواصفات العالمية لمراكز الإيواء

لم يقع تحقيق المؤشر نظرا لطول إجراءات اللازمة للحصول على العلامة ومن بينها تجديد الشبكة الكهربائية واجراءات اقتناء منصة تكنولوجية منفتحة.

وسيقوم المركز الوطني للإعلامية سنة 2020 بتكليف مكتب دراسات مختص لإشهاد مراكز الإيواء.

4- التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء:

- التوجهات المستقبلية لتحسين أداء البرنامج الفرعي3-1: الحكومة الالكترونية

الإشكاليات	المقترحات لتدارك الإشكاليات تدابير/أنشطة / تدخلات
طول إجراءات الشراء وعدم ملائمتها لطبيعة مشاريع التحول الرقمي: 1. ازدواجية عرض الملفات على لجان الصفقات المختصة العمومية ومصالح البنك الافريقي للتنمية 2. تعقيد الإجراءات الخاصة بالبنك الافريقي للتنمية: -طلب عروض على مرحلتين -آجال مصادقة البنك الافريقي للتنمية طويلة لكل مرحلة	1. الاكتفاء بإعلام لجان الصفقات العمومية المختصة بالملف والتقيد بالإجراءات والتراتيب المعتمدة من قبل البنك 2. تعيين مخاطبين من البنك الافريقي للتنمية لهم دراية كافية بالملفات التقنية والإجراءات العمومية
درجة تشعب المشاريع (البعد القانوني، البعد التنظيمي، البعد التكنولوجي، البعد المؤسساتي، إدارة التغيير)	1. وضع آليات حوكمة تتماشى مع هاته المشاريع 2. تفعيل الدور الأفقي للوزارة 3. المشاركة الفاعلة للأطراف المتدخلة
نقص في تبني طرق العمل الجديدة الناتجة عن المشاريع صلب الهياكل الإدارية لغياب سياسة واضحة في إدارة التغيير	- إدراج إدارة التغيير كبعد أساسي في مشاريع التحول الرقمي - التعاقد مع مكتب دراسات مختص في الغرض لإضفاء الحرفية في التعامل مع هذا البعد
هجرة الأدمغة والانعكاسات السلبية على قدرات الإدارة لتنفيذ وإنجاز المشاريع (شغورات متواصلة صلب الإدارة في هذا المجال) نتيجة غياب آليات التحفيز	- العمل على الاستعانة بالمختصين المعنيين من القطاع العام والخاص لسد هذه الشغورات - العمل على تحسين آليات التحفيز

البرنامج عدد 9

القيادة والمساندة

رئيس البرنامج: السيد بلقاسم الطايع

المديرالعام للمصالح المشتركة

مرجع التسمية: المقررعدد 57 بتاريخ 6 جوان 2018

1. التقديم العامّ لبرنامج القيادة والمساندة:

يعتبر برنامج القيادة والمساندة الرافد الرئيسي لبقية البرامج العملياتية باعتبار طبيعته الأفقية حيث أنه :

- ✓ يساند البرامج العملياتية في تجسيم أهدافها
- ✓ يسدي لفائدتها خدمات ذات اختصاص
- ✓ يوفر لها الدعم التقني بما يمكن من إعداد الميزانية وتنفيذها.

وفي إطار التوجهات الوطنية، تقوم إستراتيجية برنامج القيادة والمساندة على عدد من الأولويات، أهمّها:

- ❖ الارتقاء بالعنصر البشري باعتباره العنصر الرئيسي لتأهيل الإدارة وتطوير جودة خدماتها والنهوض بالعلاقة النوعية والكمية بين الإدارة والمتعاملين معها، وهي أهداف لا يمكن التوصل إلى تحقيقها سوى بالتدقيق في تحديد الحاجيات والجدوى الوظيفية للانتداب، وحسن توظيف القدرات والمهارات المهنية،

- ❖ ترشيد استهلاك الطاقة وصيانة السيارات الإدارية وتهيئة البناءات وتوفير المعدات والتجهيزات اللازمة لضرورة العمل، مما يسمح بحسن التصرف في الموارد المادية وتحسين ظروف العمل،

- ❖ تحسين التصرف في الاعتمادات وذلك من خلال تحسين نسق استهلاك الاعتمادات خاصة المتعلقة بالاستثمار.

- ❖ الحرص على دعم العلاقات الدولية ومواكبة التحولات التكنولوجية بهدف دفع سبل الشراكة والاستثمار في القطاع،

- ❖ إلى جانب ذلك فقد أوكل للبرنامج دور هام في مجال رقمنه الخدمات الادارية وذلك باتخاذ كل التدابير التقنية والإجرائية لتركيز العمل كليّا بمنظومة التصرف الإلكتروني في المراسلات.

1-1-خارطة البرنامج

2-تقديم عام للإنجازات الاستراتيجية الخاصة ببرنامج القيادة والمساندة:

تم العمل في إطار تنفيذ ميزانية التصرف لوزارة تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي ضمن برنامج القيادة والمساندة على تحقيق الأهداف الاستراتيجية ذات الطابع الأفقي والتي تشمل كل المصالح والهياكل باعتبار أن برنامج القيادة والمساندة يمثل مصدر الدعم لبقية البرامج:

- ✓ وفي هذا الإطار فقد تم العمل في مقام أول على تعزيز قدرات الأعوان من خلال عدد هام من الأنشطة،
- ✓ كما تم تركيز الاهتمام في مرحلة ثانية على ترشيد التصرف والصيانة في الموارد المادية وذلك بغاية تثمين هذه الموارد وجعلها في خدمة كافة المصالح والهياكل،
- ✓ هذا وقد حضي الإطار التشريعي والترتيبي بقسط وافر من الاهتمام من خلال التركيز على تطوير البيئة القانونية الرقمية لتتماشى مع التوجهات الاقتصادية الكبرى للدولة من خلال جعل قطاع تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي رافد من أهم روافد التنمية عن طريق خلق فرص جديدة للاستثمار والتشغيل وتنمية المبادلات التجارية وإدخال ديناميكية اقتصادية رقمية على المستوى الوطني.
- ✓ امّا في مجال رقمنة المعاملات الإدارية الداخلية، فقد تمّ تركيز المنظومتين الرئيسيتين وهما منظومة التصرف الإلكتروني في المراسلات ومنظومة انترانت الادارة وبالتالي تعتبر مرحلة انتقال من التعامل بالوثائق الورقية إلى التعامل بالوثائق الرقمية.

3- نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة 2019:

1.3. تقديم لتنفيذ ميز لية البرنامج:

تمّ ضـبط ميزانيّة برنامج القيادة والمسـاندة لوزارة تكنولوجيات الإتصـال والإقتصـاد الرقمي لسنــة 2019 بــما قدره 24.951 م د وقد تم إنجاز اعتماد قدره22.127م د أي بنسبة تقدر بـ 88.7 % موزّعة كالتالي:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2019 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة (إع الدفع)

الوحدة: ألف دينار

بيان النفقات	تقديرات 2019 (ق.م. الأصلي)	تقديرات 2019 (ق.م. التكميلي)	انجازات 2019	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
				المبلغ المتبقي	نسبة الإنجاز%
نفقات تصرف	19 851	20 303	19 401	902	95.5
تأجير عمومي	13 723	14 178	13 356	822	94
وسائل مصالح	3 110	3 110	2 864	246	92
تدخل عمومي	3 018	3 018	3 181	-	100
نفقة تنمية	5 100	5 100	2 726		53
استثمارات مباشرة					
على الميزانية	5 100	5 100	2 726	2 374	53
على القروض الخارجية					
تمويل عمومي					
على الميزانية					
على القروض الخارجية					
صناديق خزينة					
المجموع العام	24 951	25 403	22 127	3 276	87

رسم بياني مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية برنامج القيادة والمساندة

لسنة 2019

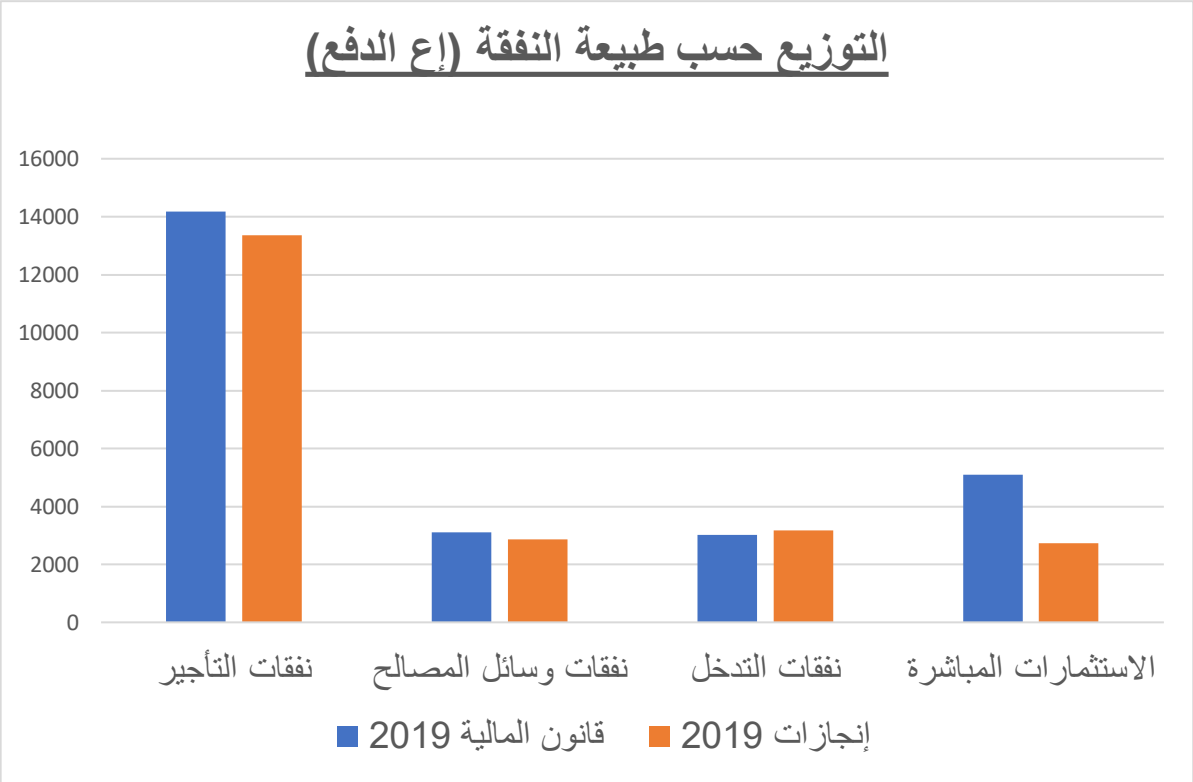

هـذا وتتـوزع ميزانيّـة برنـامج القيـادة والمسـاندة إلـى قسـمين حسـب البرامج الفرعية:

أ- ميزانيـة البرنـامج الفرعـي عـدد 1: المسـاندة والـذي يضـطلع بوظـائف الـدعم الأفقيـة التـي تقـوم بإسـداء مختلـف الخـدمات لبقيـة البـرامج العملياتيـة ومسـاندتها فـي تحقيـق أهـدافها، وتقـدر بـ 21.528 م د تـمّ إنجـاز اعتمـاد قدره 18.393م د أي بنسبة تناهز 85%.

ب-البرنـامج الفرعـي عـدد 2: القيـادة والـذي يشـتمل علـى جملـة الأنشـطة التابعـة أساسـا للـديوان والمتعلقـة بعمليـات المتابعـة والتقيـيم والإشـراف والتخطـيط والدراسـات، وتقـدر بـ 3.875 م د تـمّ إنجـاز اعتمـاد قـدره 3.734 م د أي بنسبة تناهز 96 %.

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2019 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج الفرعية (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البرامج الفرعية	تقديرات 2019 (ق.م. الأصلي)	تقديرات 2019 (ق.م. التكميلي)	إنجازات 2019	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
				المبلغ المتبقي	نسبة الإنجاز%
البرنامج الفرعي 9-1: المساندة	21 076	21 528	18 393	3 135	85
البرنامج الفرعي 9-2: القيادة	3 875	3 875	3 734	141	96
المجموع العام	24 951	25 403	22 127	3 276	87

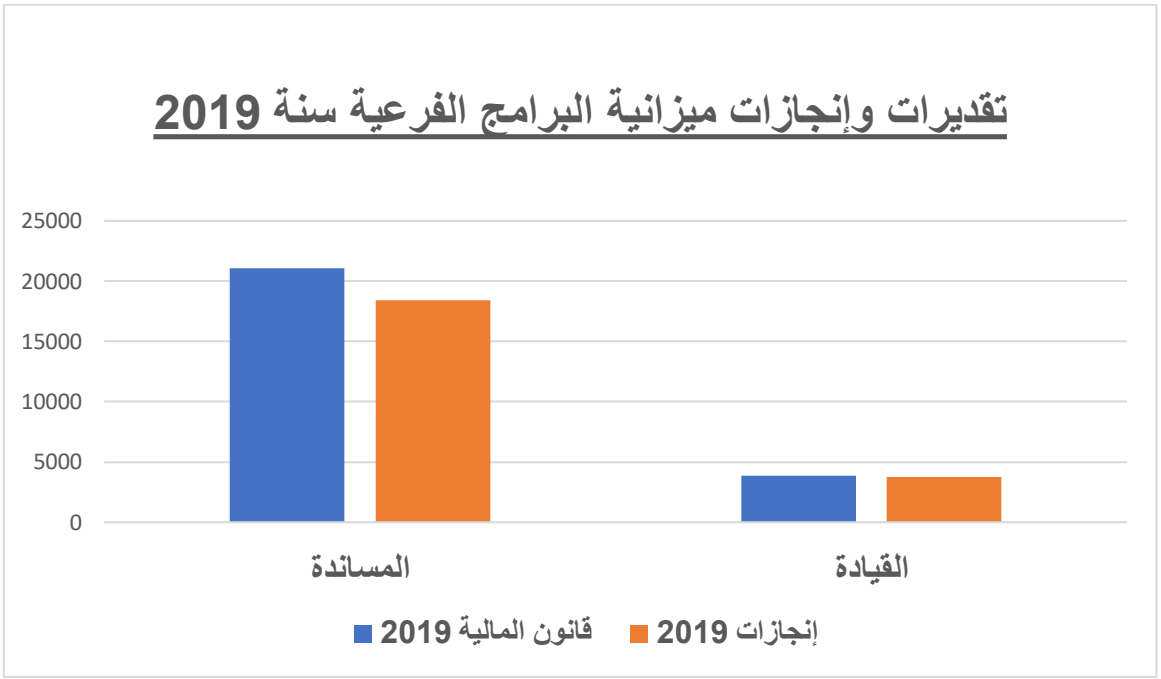

✓ ويعود النقص الحاصل على مستوى تنفيذ ميزانية البرنامج الفرعي المساندة إلى ضعف نسبة إنجاز ميزانية التنمية وذلك للأسباب التالية:

- بالنسبة للبناءات الإدارية والتهيئات المختلفة تم إعداد استشارة لتهيئة مقر الوزارة برواد وقاعة الاجتماعات بالوزارة أكثر مرة ألا أنّه لم تفضي إلى نتائج مثمرة،
- تم العدول عن اقتناء المعدات الصوتية البصرية إلى حين إتمام أشغال تهيئة قاعة الاجتماعات،
- تم العدول عن اقتناء منظومة لعقد مؤتمرات بالفيديو لارتباطها بإتمام أشغال تهيئة قاعة الاجتماعات،
- إحالة ملف إتمام الدراسات المتعلقة ببناء المبيت الجامعي بالمدرسة العليا للمواصلات والمقدرة بـ 1000 أد على أنظار الإدارة الجهوية للتجهيز بولاية أريانة للتعهد،
- عدم عرض ملفات الختم النهائي لمختلف الأقساط المتعلقة بمشروع توسعة المدرسة العليا للمواصلات بتونس نظرا لتعطل إتمام إجراءات التسليم النهائي لقسط الكهرباء تبعا لارتباطه ببقية الأقساط والمقدرة إجمالا بأكثر من 300 أد، كما لم تتمكن مصالح المدرسة العليا للمواصلات من تنفيذ جميع الاعتمادات المرصودة لفائدتها،
- تم رصد اعتماد قدره 70 أ د لانجاز مشروع رقمنة الادارة والمصالح المختصة بصدد التفاوض مع المركز الوطني للاعلامية لابرام عقد بالتفاوض المباشر على ان يتم الانطلاق في التنفيذ مع سنة 2020،
- تم إجراء استشارة لاختيار مكتب مساعد لاعداد دليل إجراءات بالوزارة أفضت إلى نتائج غير مثمرة،

- التعطـــيلات الفنيـــة التـــي حالـــت دون تســـليم مشـــروع اقتنـــاء تجهيـــزات مراقبة لفائدة الديوانة والمقدرة بـ 1.432 أد.

- **2.3. تقديم لنتائج القدرة على الأداء الخاصة ببرنامج القيادة والمساندة**

البرنامج 9: القيادة والمساندة
البرنامج الفرعي 9-1: المساندة
الهدف 9-1-1: تعزيز قدرات الأعوان
المؤشر 9-1-1-1: نسبة الإطارات التقنية المختصة
المؤشر 9-1-1-2: نسبة الأعوان المنتفعين بالتكوين
الهدف 9-1-2: إحكام التصرف في المعدات والبناءات
المؤشر 9-1-2-1: معدل كلفة صيانة السيارة الادارية
المؤشر 9-1-2-2: نسبة تقدم انجاز التهيئات والبناءات
الهدف 9-1-3: تحسين نسبة إنجاز الاعتمادات المحمولة على موارد صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيات المعلومات والاتصال.
المؤشـــر 9-1-3-1: نســـبة انجاز الإعتمادات المحمولة على موارد الصـــندوق مقارنة بالاعتمادات بالمرسمة بقانون المالية
البرنامج الفرعي 9-2: القيادة
الهدف 9.2.1:اتخاذ القرارات بطريقة فعالة وبكل كفاءة
المؤشر 9.1.2.1: تركيز منظومة متابعة قرارات مختلف اللجان
المؤشر 9.1.2.3: مدى توفر منظومة الحوكمة

البرنامج الفرعي 9-1 : المساندة

الهدف 9-1-1: تعزيز قدرات الأعوان

تقديم الهدف: تعزيز قدرات الاعوان

يعتبر حسن التصرف في الموارد البشرية من مقومات حسن سير بقية برامج الوزارة بصفته الركيزة الأساسية لمساندة برامج الوزارة في تحقيق اهدافها وذلك عبر توفير الموارد البشرية اللازمة والكفؤة وعبر معالجة الإشكاليات الراهنة المتعلقة بالتصرف في الموارد البشرية خاصة منها المتعلقة بآجال انجاز مخطط التكوين وتعميمه على كافة الأعوان وكذلك الآجال الخاصة بالمناظرات الداخلية والترقيات طبقا لما تمّ برمجته بميزانية السنة المالية المعنية وحسن ضبط التقديرات والحاجيات تماشيا مع قواعد برمجة الميزانية على المدى المتوسط.

يضم هذا الهدف مؤشرات قيس آداء ذات علاقة بتطوير القدرات المهنية للأعوان والإطارات من حيث التكوين وتنمية المهارات إضافة إلى الترفيع في نسبة الإطارات التقنية المختصة في تكنولوجيات الاتصال وذلك لمتابعة وتنفيذ مشاريع الوزارة في المجال.

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	تقديرات 2018	إنجازات 2018	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات %	تقديرات 2019	إنجازات 2019	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات %
المؤشر 9-1-1: نسبة الإطارات التقنية المختصة	%	27	15	55.5	30	22.2	73.9

المؤشـــر 9-1-1-2: نســـبة الأعوان المنتفعين بالتكوين	%	70	95	135.8	85	77	90.49

رسم بياني مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف 9-1-1: تعزيز قدرات الأعوان لسنة 2019

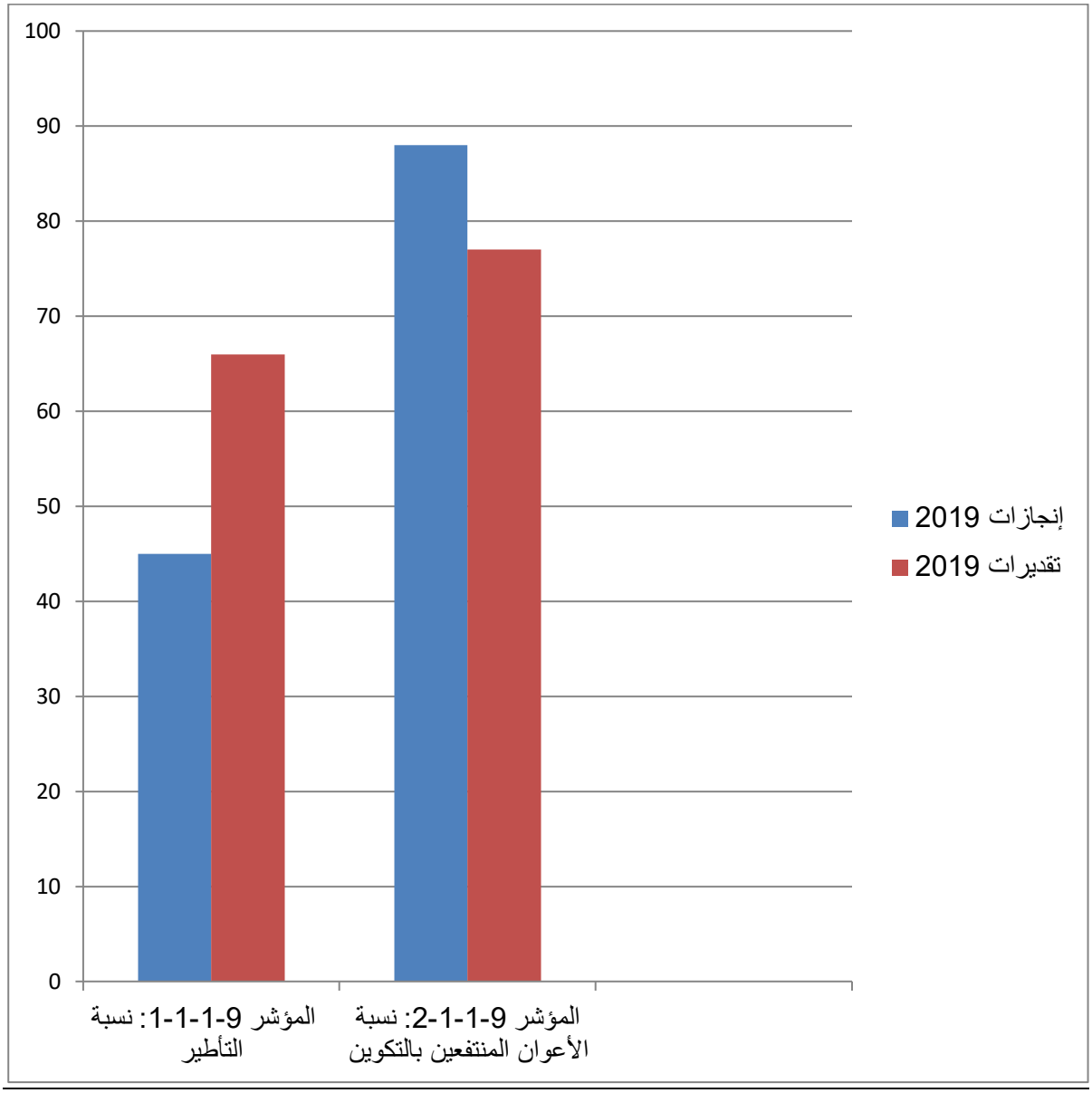

تحليل وتفسير النتائج التي تم تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2019:

✓ **المؤشر 9-1-1-1: نسبة الإطارات التقنية المختصة:**

- تـمّ تسـجيل ارتفـاع فـي نسـبة الإطـارات التقنيـة المختصـة حيـث بلغـت النسـبة 22.2% مقارنـة بسـنة 2018 أيـن اسـتقرت نسـبة الإطـارات التقنيـة المختصـة فـي حـدود 15 % الا أنـه لـم يـتم تحقيـق االتقـديرات التي تم رصدها بعنوان سنة 2019 (30%) ويفسر ذلك بـ:
- تجميد الانتدابات صلب الوظيفة العمومية
- عـدم تعـويض الاعـوان الـذين تمـت احـالتهم علـى التقاعـد والتسـريح المبكر ونظام المغادرة الاختيارية
- عـدم تعـويض مجموعـة الاعـوان الـذين تـم ادمـاجهم صـلب الـديوان الوطني للبريد.

✓ **المؤشر 9-1-1-2: نسبة الأعوان المنتفعين بالتكوين:**

تـمّ بعنـوان سـنة 2019 وضـع نسـبة 85% كتقـديرات بخصـوص الاعـوان المنتفعـين بـالتكوين وتـم تحقيقهـا فـي حـدود 90% حيـث يفسـر الفـارق فـي الإنجـازات مقارنـة بالتقـديرات بالعـدول عـن مجموعـة مـن الـدورات التكوينيـة التـي كانـت موجهـة الـى فئـة معينـة مـن الاعـوان ويعـود ذلك الى ان الاستشارة كانت غير مثمرة بالنسبة لهذه المواضيع.

الهدف 9-1-2 إحكام التصرف في المعدات والبناءات

تقديم الهدف:

- يرمـي هـذا الهـدف إلـى تحسـين التصـرف فـي أسـطول السـيارات الإداريـة وذلـك مـن خـلال مزيـد الـتحكم فـي المصـاريف المنجـرة عـن إصـلاح وصـيانة السـيارات الإداريـة، كمـا يرمـي هـذا الهـدف علـى تحسـين ظـروف العمـل للأعـوان عبـر تـوفير مقـر مناسـب للـوزارة،

وتـــوفير الفضـــاءات المهيئـــة لممارســـة الأنشـــطة فـــي الأقطـــاب التكنولوجية.

- ويضـم هـذا الهـدف مؤشـر قـيس أداء ذات بترشـيد النفقـات المتعلقـة يتعلـق بكلفـة الإصـلاح والصـيانة للسـيارات الإداريـة. باعتبـار ارتفـاع تكلفـة الإصـلاحات الميكانيكيـة وتفـاقم تهالـك المحركـات وعليـه فـإنّ تقـديم خـدمات الصـيانة بصـورة منتظمـة ومدروسـة لأسـطول السـيارات مـن شأنه أن يقلص من المصاريف الجانبية
- كمـا تـم إعتمـاد مؤشـر نسـبة تقـدم انجـاز التهيئـات والبنـاءات حيـث يسـاهم هـذا المؤشـر بصـفة مباشـرة فـي إحكـام التصـرف فـي النفقـات مـن خـلال الإسـراع فـي تنفيـذ التـدخلات المزمـع القيـام بهـا فـي مجـال تهيئـة الأقطـاب التكنولوجيـة والمقـرات التابعـة للـوزارة مـن جهـة والتقلـيص في النفقات المنجرة عن التأخير من جهة أخرى.

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	تقديرات 2018	إنجازات 2018	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات %	تقديرات 2019	إنجازات 2019	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات %
المؤشر 1.2.1.9: معدل كلفة صيانة السيارة الادارية	الدينار	900,000	1.177,345	+30.81	900.000	1942.777	+115.86
المؤشر 2.2.1.9: نسبة تقدم انجاز التهيئات والبناءات		20%	–	–	70%	%50	%71.4

تحليل وتفسير النتائج التي تم تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2019

المؤشر 1.2.1.9: معدل كلفة صيانة السيارة الادارية:

سجل معدل كلفة صيانة السيارات الإدارية سنة 2019 تجاوزا بنسبة 115.86% قدر ب 1042,777 دينارا مقارنة بتقديرات سنة 2019، فقد بلغت كلفة السيارات بتاريخ 31 ديسمبر 2019 ما قيمته 1942.777 دينار مقابل تقديرات لسنة 2019 قدرت بـ 900 دينارا ويعزى هذا الإرتفاع بالأساس إلى:

-تجديد جزئي لأسطول السيارات في آخر السنة،

-الإرتفاع المتواصل لأسعار قطاع الغيار نتيجة تراجع القيمة المالية للدينار، التونسي سنة 2019،

-الارتفاع المتواصل لتكلفة اليد العاملة في مجال صيانة وسائل النقل سنة، 2019 مقارنة بسنة 2018،

-تقادم أسطول السيارات وارتفاع تكلفة صيانة وإصلاح بعض السيارات القديمة ممّا حال دون بلوغ قيمة المؤشر المرجوة الشيء الذي أدّى إلى قراءة خاطئة لقيمة المؤشر لهذه السنة.

-تسجيل أعطاب بالمحرك للسيارات الوظيفية من نوعCitroën C-Elysée و Peugeot 301 و التي تمّ إقتناءها مؤخرا (أقل من خمس سنوات) مع الاستهلاك المفرط لزيت المحرك،

-القيام بالإصلاحات الضرورية في الوقت المناسب دون تركها للسنة المقبلة وذلك حفاظا على سلامة مستعملي السيارات من جهة و من جهة أ خرى حفاظا على أسطول السيارات،

-القيام بالصيانة الدورية للسيارات الإدارية التي عمرها أقل من 5 سنوات مع نيابات التابعة لها،

-القيام بإصلاح عديد من السيارات الإدارية التي لم تكن في وضع إستعمال سنة 2018.

-القيام بإصلاحات على مستوى الهيكل الخارجي للسيارات الإدارية سنة 2019 من أجل الحصول على شهادة الفحص الفني للسيارات،

-حدوث أعطاب مفاجأة للعديد من السيارات القديمة والتي كان يستوجب القيام بإصلاحها من أجل حسن سير العمل بمصلحة.

رسم بياني مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف 9-1-2-1: ترشيد التصرف في اسطول السيارات الإدارية و صيانتها لسنة 2019

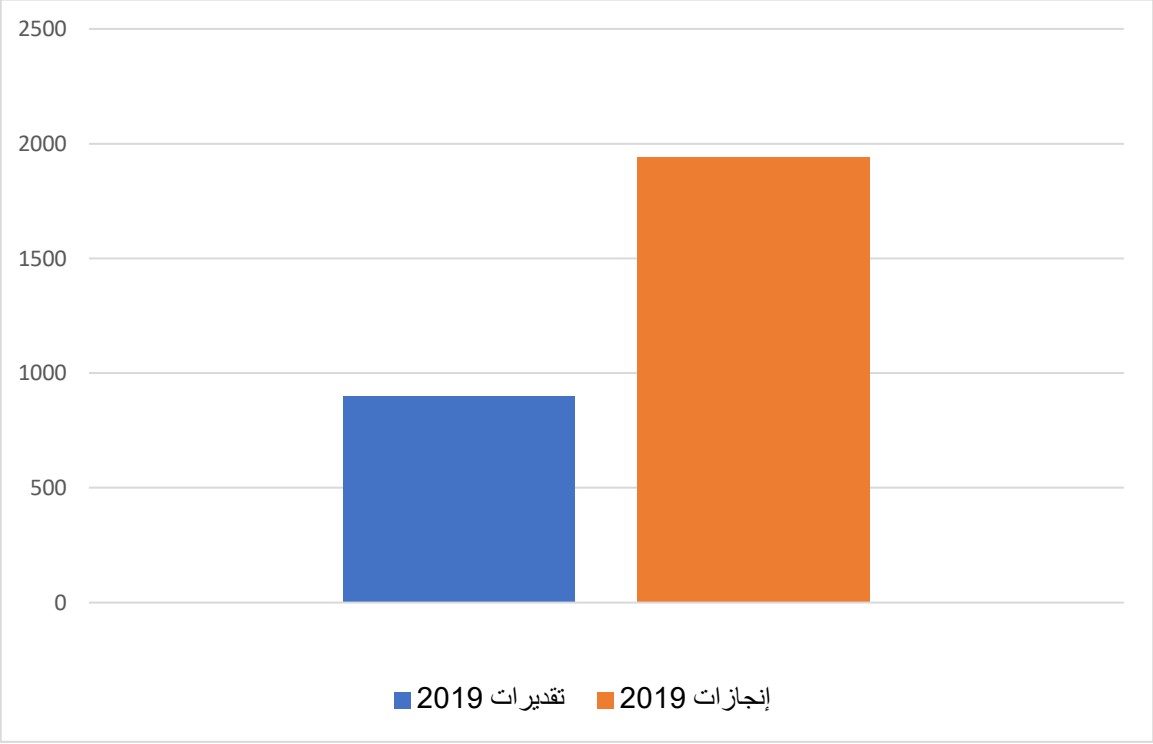

المؤشر 2.2.1.9: نسبة تقدم انجاز التهيئات والبناءات:

بلغت نسبة تقدم إنجاز البناءات والتهيئات 50% خلال سنة 2019 في حين أنه تمت برمجة نسبة 70 %، وبالتالي تمّ تسجيل نسبة انجاز في حدود 71.4% ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب من أهمها:

- تم إعداد وإنجاز استشارة تتعلق بأشغال تهيئة وصيانة مبنى الأرشيف برواد إلا أنها لم تفض إلى نتائج وتم إعلانها غير مثمرة في مناسبتين وبالتالي لم يتم إنجاز المشروع خلال سنة 2019.

- تم إنجاز استشارة تتعلق باختيار مكتب دراسات لإعداد الدراسات الفنية المتعلقة بتهيئة قاعة الاجتماعات إلا أنه تقرّر إرجاء تنفيذها إلى حين رفع الإشكاليات العقارية المتعلقة بالعقار.

وبالنسبة لبقية المشاريع المبرمجة، فقد تم خلال سنة 2019 الاستلام الوقتي لمشروع بناء مدخل وسور القطب التكنولوجي بمنوبة، كما تم إنجاز الاستشارة المتعلقة بأشغال تهيئة المسكن الإداري بقليبية وأفضت إلى اختيار شركة مقاولات لإنجاز الأشغال المبرمجة وبالتالي بلغت نسبة الإنجاز بالنسبة لكلا المشروعين 100 %.

الهدف 9-1-3: تحسين نسبة إنجاز الاعتمادات المحمولة على موارد صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيات المعلومات والاتصال.

تقديم الهدف:

يعتبر صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيات المعلومات والاتصال أحد صناديق الخزينة الخاصة المفتوحة ضمن دفاتر أمين المال العام للبلاد التونسية الذي يتولى الإذن بالدفع لمصاريفه، الوزير المكلّف بتكنولوجيات الاتصال. ويعهد في هذا الصدد إلى الإدارة العامة للمنشآت والمؤسسات العمومية مهمة متابعة إنجاز برامج استعمالات موارد الصندوق المرسّمة بقانون المالية واستكمال الإجراءات المالية لصرف الاعتمادات وفقا للصيغ والتراتيب الجاري بها العمل.

وفي هذا السياق، تعمل الإدارة العامة للمنشآت والمؤسسات العمومية على تحسين نسبة إنجاز الاعتمادات المحمولة على موارد الصندوق.

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	تقديرات 2018	إنجازات 2018	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات %	تقديرات 2019	إنجازات 2019	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات %
المؤشر 9-1-3-1 نسبة انجاز الاعتمادات المحمولة على موارد الصندوق مقارنة بالاعتمادات المرسمة بقانون المالية	%	65	111,8	% 172	70	109,9	% 165,9

تقدّر الموارد الفعلية لصندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيات المعلومات بما يزيد عن 200 م.د سنويا، وهو ما يفوق مقابيضه الّتي تضبطها وزارة المالية سنويا بقانون المالية (90 م.د)، كما أنّه وباعتبار الصبغة التقديرية لنفقاته، تتم برمجة جملة من النفقات على موارد الصندوق لفائدة المنشآت والمؤسسات العمومية وكذلك مشاريع تنمية القطاع بمقتضى مقررات في الغرض، ويتم لاحقا توجيه طلبات فتح اعتمادات في شأنها إلى وزارة المالية طبقا للصيغ والتراتيب الجاري بها العمل. إلا أنّه لا يتم فتح كامل الاعتمادات المرسمة بقانون المالية والمطلوبة وذلك باستثناء سنتي 2018 و2019 حيث تجاوزت قيمة الاعتمادات المفتوحة سقف 90 م.د تبعا لتقدّم الإنجازات الفعليّة للمشاريع وبالتالي تمّ تسجيل نسب انجاز تفوق 100% وذلك مثلما يبرزه الجدول التالي:

البيانات	2017			2018			2019		
	مبرمج (*)	منجز	نسبة الانجاز	مبرمج (*)	منجز	نسبة الانجاز	مبرمج (*)	منجز	نسبة الانجاز
المجموع العام لتدخلات الصندوق	90 000	80 880	% 98,8	90 000	100 616	% 111,8	90 000	98 917,834	% 109,9
مشاريع تنمية القطاع	10 000	1 739	% 17,4	10 000	8 429	% 84,3	30 000	44 471,991	% 148,2
تدخلات لفائدة الفاعلين العموميين	80 000	79 141	% 98,9	80 000	92 187	% 115,2	60 000	54 345,843	% 90,6

(*) هذه الاعتمادات ذات صبغة تقديرية في حدود الاسقف التي حددتها وزارة المالية في إطار إعداد ميز انية الدولة.

رسم بياني مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف الهدف 9-1-3: تحسين نسبة إنجاز الاعتمادات المحمولة على موارد صندوق تنمية المواصلات

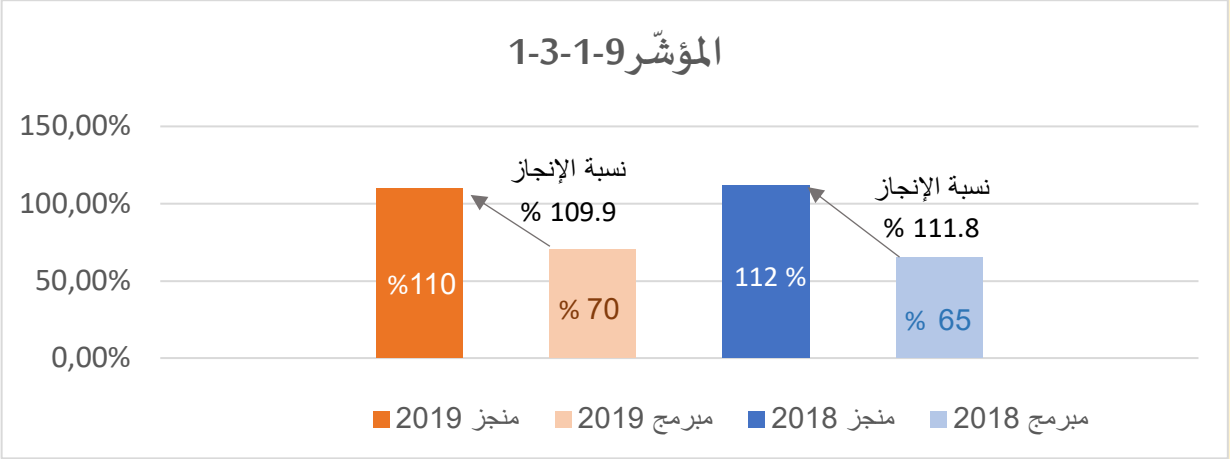

تحليل وتفسير النتائج التي تم تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2019:

✓ **المؤشر 9-1-3-1 : نسبة انجاز الاعتمادات المحمولة على موارد الصندوق مقارنة بالاعتمادات المرسمة بقانون المالية**

تمّ خلال سنة 2019 تسجيل نسبة انجاز للمؤشّر 9-1-3-1 تقدّر بـ 165,9 %. ويفسّر ذلك بصرف ما يزيد عن الاعتمادات المرسّمة بقانون الماليّة (90 م.د) لاسيما بالنسبة إلى مشاريع تنمية القطاع (30 م د) التي فاقت نسبة الإنجاز المالي فيها 148 % باعتبار وأنّ أغلب هذه المشاريع قد مرّت من مراحل الانطلاق (phases de lancement) سنة 2017 إلى مراحل متقدّمة من الإنجاز الفعلي سنتي 2018 و2019 وبلوغها مرحلة الخلاص.

البرنامج الفرعي 9-2: القيادة

على مستوى أنشطة القيادة التابعة أساسا للديوان والمتعلقة بمتابعة القرارات فقد تم إعتماد آلية المتابعة الدورية والأسبوعية للقرارات التي يتم إتخاذها على مستوى الديوان أو على مستوى المجلس الإستراتيجي للإقتصاد الرقمي والمجالس الوزارية وذلك قصد تقييم مدى تقدم تنفيذها مع

إعطاء الأولوية القصوى لمتابعة مدى تقدم إنجاز مشاريع المخطط الوطني الإستراتيجي "تونس الرقمية 2020" للوقوف على الإشكاليات وإيجاد حلول للعراقيل التي تحول دون تقدم إنجازها.

وقد أسفرت آلية المتابعة الحثيثة والدورية للمشاريع المدرجة بالمخطط الوطني الإستراتيجي (قرابة 72 مشروع) إلى تطور على مستوى تقدم نسبة إنجازها مع موفى سنة 2019 مقارنة بمستوى إنجازها خلال السنوات الفارطة حيث بلغت:

- نسبة المشاريع التي تم استكمال إنجازها 42% في ديسمبر 2019 مقابل نسبة قدرت بـ 29% موفى سنة 2018 و بـ 5% في فيفري 2017،
- نسبة المشاريع في طور الإنجاز 39% في ديسمبر 2019 مقابل نسبة قدرت بـ 51% مع موفى 2018 و بـ 21% في فيفري 2017،

هذا كما تم التقليص في عدد المشاريع في مرحلة الإعداد للشروع في إنجازها لتبلغ نسبة 19% مع موفى سنة 2019 مقابل نسبة هامة في فيفري 2017 حيث يبغت 74%.

الهدف 1.2.9:اتخاذ القرارات بطريقة فعالة وبكل كفاءة.

تقديم الهدف: تحسين نسبة إنجاز القرارات التي يتم إتخاذها على مستوى الديوان أو على مستوى المجلس الإستراتيجي للإقتصاد الرقمي أو على مستوى المجالس الوزارية، والرفع من نسبة إنجاز المشاريع المنبثقة عن المخطط الوطني الإستراتيجي تونس الرقمية 2020 خاصة وأن عددا منها يخص قطاعات أخرى باعتبار الصبغة الأفقية لقطاع تكنولوجيات الإتصال والإقتصاد الرقمي، حيث يتطلب إنجازها دعما تقنيا و (أو) ماديا من الوزارة.

مؤشرات قيس أداء الهدف *	الوحدة	تقديرات 2018	إنجازات 2018	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات %	تقديرات 2019	إنجازات 2019	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات %
المؤشـــر 1.1.2.9: تركيز منظومـة متـابعـة قرارات مختلف اللجان (2018 ليســـت معنية بهذا المؤشر)		–	–	–	1	1	
المؤشـــر 2.1.2.9: عـدد القرارات المنفـذة من جملـة القرارات						(تم إقتراح اعتماد هذا المؤشر ابتداء من 2020)	
المؤشـــر 3.1.2.9: مدى توفر منظومة الحوكمة		–	–	–	1	0	

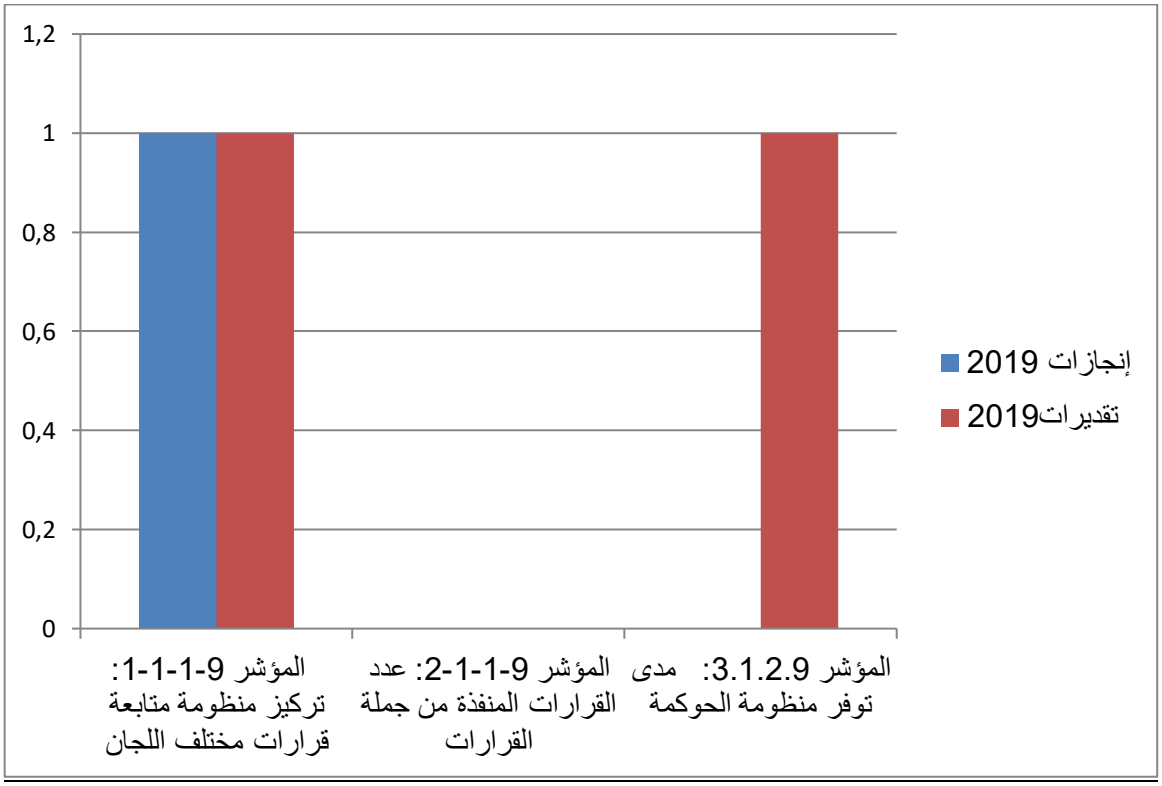

تحليل و تفسير النتائج التي تم تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2019بالنسبة لتركيز منظومة متابعة قرارات مختلف اللجان

- لم يتم التعمق عند اختيار هذا المؤشر حيث أن المقصود هنا بالمنظومة هي إيجاد آلية للمتابعة وليس منظومة إعلامية حيث تم سنة 2019 إعتماد لوحة قيادة لمتابعة مختلف القرارات الخاصة بالقطاع التي يتم إتخاذها على مستوى مختلف اللجان كما تم الإعتماد أساسا على تقديم عروض في شكل (PPT) تقدم بصفة دورية أسبوعيا أمام لجنة يترأسها السيد الوزير بحضور المكلفين والمشرفين على إنجاز البرامج والمشاريع المعنية من الوزارة والمؤسسات والمنشآت العمومية التابعة لها،
- مكنت هذه الآلية من تحسين نسبة إنجاز مشاريع المخطط الوطني الإستراتيجي مقارنة بالسنوات الفارطة

تحليل و تفسير النتائج التي تم تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2019بالنسبة لعدد القرارات المنفذة من جملة القرارات:

تم ضمن وثيقة المشروع السنوي للأداء لسنة 2019 اقتراح إعتماد هذا المؤشر ابتداء من سنة 2020 وبالتالي لم يتم تسجيل الأرقام الخاص به المسجلة سنة 2019.

تحليل و تفسير النتائج التي تم تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2019 بالنسبة لمدى توفر منظومة الحوكمة

- تم تخصيص إعتمادات ضمن ميزانية الوزارة لسنة 2019 قدرت بـ 50 اد لإعداد دليل إجراءات وقد تم إجراء استشارة لاختيار مكتب مساعد لاعداد دليل إجراءات بالوزارة أفضت إلى نتائج غير مثمرة.

4- التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء:

الإشكاليات	المقترحات لتدارك الإشكاليات تدابير/أنشطة / تدخلات
الهدف 9-1-1: تعزيز قدرات الاعوان	
*نقص في الإطارات التقنية المختصة نظرا لتجميد الانتدابات بالوظيفة العمومية. * عدم تعويض الاعوان الذين تمت احالتهم على التقاعد *نقص في الخطط المفتوحة لإدماج العملة في السلك التقني. *في اغلب الأحيان تؤدي طول الإجراءات و كثرة اللجوء الى التأشيرة المسبقة لمراقب المصاريف العمومية الى استشارة غير مثمرة.	- ضرورة تعويض الاعوان المحالين على التقاعد وذلك بالتشجيع على الالتحاق أو النقلة الى الوزارة من خلال خلق حوافز وتشجيعات لاستقطاب الإطارات التقنية خاصة. -ضرورة الانفتاح على القطاع الخاص وتبادل الخبرات فيما بينه وبين القطاع العام عن طريق ابرام عقود الخبراء. * ضرورة برمجة أكثر خطط للإدماج في السلك التقني والعمل على رسكلة العملة المدمجين في هذا السلك لتنمية مهاراتهم ومكاسبهم. * ضرورة تفعيل الامر عدد 1143 لسنة 2016 والمتعلق بضبط شروط وإجراءات إعادة توظيف أعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية. *ضرورة تغير محاور التكوين وذلك بالتركيز على مواضيع مرتبط بخصوصية ومتطلبات كل برنامج وبرنامج فرعي وذلك ليكون مخطط التكوين ملائما لتحقيق الأهداف والمؤشرات المرصودة لكل برنامج. * الإسراع في إرساء نظام الرقابة المعدلة لتشمل كامل مخطط التكوين. * عقد اتفاقيات اطارية (تجدد كل ثلاث سنوات) مع مراكز ومدارس تكوين معترف بها لتنفيذ مخطط التكوين.

الهدف 9-1-2: إحكام التصرف في المعدات والبناءات	
-تقادم أسطول السيارات، -ارتفاع كلفة صيانة السيارات إلى جانب الارتفاع المتواصل لتكلفة اليد العاملة في مجال صيانة وسائل النقل سنة، -أعطاب متكررة بمحركات السيارات الوظيفية من نوع Citroën C-Elysée و Peugeot 301	-برمجة اقتناء سيارات جديدة
-الوضعية العقارية لبعض المقرات التابعة للوزارة. -نقص الموارد البشرية التقنية المتخصصة في مجال الهندسة المدنية.	-تسوية الوضعيات العقارية لمختلف البناءات التابعة للوزارة. -دعيم الموارد البشرية بأعوان في الاختصاصات المتعلقة بالهندسة المدنية والبناء بما يمكن من إحكام إعداد وتنفيذ المشاريع المبرمجة.
- الهدف 9-1-3: تحسين نسبة إنجاز الاعتمادات المحمولة على موارد صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيات المعلومات والاتصال.	
ترتبط الاعتمادات المخصصة لصندوق تنمية المواصلات بمشاريع البرامج العملياتية	إدراج هذه الاعتمادات بميزانيات البرامج العملياتية
الهدف 9-2-1:اتخاذ القرارات بطريقة فعالة وبكل كفاءة	
تم التسرع وعدم التعمق خلال جلسات حوار التصرف المنعقدة سنة 2018 والمخصصة لاختيار بعض مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج الفرعي القيادة لسنة 2019 على غرار "عدد القرارات المنفذة مقارنة بالقرارات التي تم إتخاذها وذلك ابتداء من سنة 2020 "دون التفكير في الجهة المعنية بمتابعة هذا الملف بالنظر لضعف الموارد البشرية المعلوم منذ سنة 2018 وذلك على مستوى كل هياكل الوزارة ومنها الديوان	مراجعة أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج الفرعي القيادة في إطار حوار تصرف مع تشريك جميع المتدخلين

ضعف الإعتمادات المرسمة ضمن ميزانية سنة 2019 والمخصصة لإعداد دليل إجراءات	اقتراح الترفيع في الإعتمادات المخصصة لإعداد دليل الإجراءات ضمن ميزانية الوزارة
على مستوى أداء البرنامج:	
عدم الاستقرار على مستوى رئاسة البرنامج ورئاسة البرامج الفرعية	تسمية رئيس البرنامج بمقتضى أمر طبقا للشروط المنصوص عليها بالأمر عدد 1076 لسنة 2019 المؤرخ في 14 نوفمبر 2019
جدوى المؤشرات المعتمدة وعدم استقرارها خاصة بالنسبة للبرنامج الفرعي القيادة	تحيين التنزيل العملياتي لأداء برنامج القيادة والمساندة بالإعتماد على الوظائف الأساسية التسعة الراجعة لهذا البرنامج
ضعف التنسيق بين مختلف المصالح والهياكل في انجاز الشراءات والصفقات	تفعيل جلسات حوار التصرف واعتماد ميثاق تصرف خاص ينظم علاقة كل المتدخلين في البرنامج بما في ذلك الهياكل المعنية بالبرنامج الفرعي القيادة